أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
21 يوليو 2025
26 محرم 1447م
العدد 37

العودة.. سلام

جريمـــة الحيـــاد

في زمن الحرب، لا يُطلب من الصحافي أن يكون مقاتلًا، ولا أن يحمل السلاح أو يصرخ بالشعارات، لكن عليه، في المقابل، أن يعرف جيدًا أي ضمير يحمله قلمه، وأي أثر يمكن أن تخلفه كلماته، ولعل من أخطر ما يُقال في مثل هذه الأوقات: «على الصحافي أن يكون محايدًا»، والسؤال الجوهري يرن في ضمير كل حامل قلم، هل يُعدّ الحياد موقفًا أخلاقيًا في زمن المجازر والانتهاكات؟

الخلط الشائع بين الحياد والموضوعية لا يخدم الصحافة، بل يُجرّدها من وظيفتها، الصحافة التي تُساوي بين الجلاد والضحية، بين القاتل والمقتول، لا تمارس مهنية محايدة، بل تشارك - بشكل ما - في التعتيم، والتضليل، وإطالة أمد الجريمة وتوحشها.

نعم، يُفترض بالصحافي أن يكون موضوعيًا.. يتحقق من مصادره، ويمنح الأطراف المتنازعة فرصة للرد، ويعرض الوقائع كما هي. لكن الموضوعية شيء، والحياد الأخلاقي شيء آخر تمامًا، ففي الحروب، يتجاوز الصحافي كونه ناقلًا للخبر، ليصبح شاهدًا على الانتهاكات، وصوتًا للضحايا، فهو آخر من تبقى لهم ليسجّل صرختهم في وجه النسيان.

الصحافة ليست قفصًا زجاجيًا يُراقب من بعيد، بل مرآة تعكس آلام الناس وتفضح من يعبث بحيواتهم، والمهنية لا تعني أن نتجاهل وجود معسكر للضحايا وآخر للجناة، وأن تحدد موقعك بدقة واختياراتك بإنصاف. بل إن أعظم تغطيات الحروب، من البوسنة إلى رواندا، ومن سوريا إلى ليبيا القريبة، حملت هذا الانحياز الأخلاقي الواضح إلى جانب الحقيقة، حتى لو كلف أصحابها الطرد أو النفي أو التهديد بالموت.

ومع أن كثيرين من الصحافيين يتذرعون بأن «المعلومة غير مكتملة» أو أن «الوضع معقد»، فإن المذبحة لا تحتاج إلى تدقيق مطول، فالدماء السايلة تفضح الجاني وتحدد موقع المجني عليه، فالضحايا لا ينتظرون تحققًا دقيقًا ليُعترف بمأساتهم. في بعض الأحيان، يكون التردد في قول الحقيقة نوعًا من الخيانة.

هل يمكن لصحافي أن يرى أطفالًا يُحرقون بالطائرات، أو مدنًا تُجرف، بالمسيرات أو نساءً يُغتصبن في وضح النهار، ثم يصمت أو يعود ليكتب تقريرًا «محايدًا»؟ أن يتحدث عن المهنية والموضوعية.. الحياد في هذا السياق لا يصنع احترامًا، بل يمسح الكرامة، لأن الصحافي إن لم يرفع صوته بالحق، فصمته سيكون تواطؤًا وخزي يلاحقه حتى بعد الممات.

لقد علمتنا الحروب أن من يصمت اليوم عن القتل، سيُسأل غدًا عما كتبه أو ذاك الذي لم يكتبه، فالتاريخ لا ينسى من وقف مع الضحية، ومن ساند الجزار، كما لا يغفر لمن وازن بين النيران واللحم الحي، والوثائق تُحفظ، والمواقف تُسترجع، والأقلام تُحاسب، مهما طال الزمن.

وليس الحديث هنا عن شعارات أو خطاب عاطفي، بل عن جوهر الصحافة كما وُلدت: سلطة رقابية، وضمير شعبي، ومرآة للحقائق. من ينزع عن الصحافة هذه الوظائف، يجعل منها نشرة علاقات عامة، أو امتدادًا لغرف العمليات.

الصحافي لا يُطلب منه أن «يناضل»، لكنه يُطلب منه أن يقول الحقيقة، والحقيقة في زمن الحرب ليست رمادية، هنالك قاتل، وهنالك ضحية، وهنالك رواية بديلة تُطبخ في غرف الدعاية، وأخرى تُولد في وسط الجثث في القرى المحروقة والمشافي المدمرة.

من هنا، فإن السؤال لا يجب أن يكون، هل الصحافي محايد؟ بل، هل كان صادقًا؟ وهل نصر الحقيقة ولو بكلمة؟ وهل سمح لنفسه أن يرى بعينيه، لا بعدسة السلطة أو تعاليم المؤسسة؟

مطلوب من الصحافي، في أزمنة الدم، أن يجرؤ. أن يسمّي الأشياء بأسمائها، أن لا يكتفي بالمصطلحات الملساء، بل أن يقول الحقيقة كاملة «مجزرة»، «إبادة»، «تطهير» وكل هذه الجرائم ارتكبت من الطرفين في هذه الحرب القذرة التي تدور رحاها في غرف المدنيين ومزارعهم ومراعيهم.

ولعل أقسى ما يكشف خواء هذا العصر الأخلاقي هو ما فعله - ويفعله - كثير من الإعلام العربي تجاه الحرب في السودان، حرب ضارية تمزق بلدًا يفترض أنه عربيًا، تنتهك فيها الحرمات، وتُباد فيها مدن بأكملها، ويُذل فيها ملايين المدنيين بلا حماية، ومع ذلك، اختار معظم الإعلام العربي الصمت، أو الأسوأ، التعامي المتعمد، والاكتفاء بالتغطية الكسولة أو المضلِّلة في كثير من الأحيان.

ليس الصمت هنا مجرد تقصير مهني، بل هو سقوط أخلاقي وتواطؤ مع الجريمة بصيغة الامتناع، كيف يمكن لمؤسسات إعلامية تُفاخر بانتشارها ومهنيتها أن تعجز عن موضوعية لأبشع حرب في المنطقة، بينما تُفرد ساعات البث لحروب الآخرين البعيدين؟

هذا العار لن تمسحه من صحائف معظم المؤسسات الإعلامية العربية، وكثير من الإعلاميين العرب، مرور السنوات سيظل محفوظًا في سجل ويوميات أهل السودان، لان المأساة أعمق، إذ لم يكلّف أغلب الإعلاميين العرب أنفسهم حتى عناء كتابة تغريدة شخصية واحدة على حساباتهم تُدين ما يحدث في السودان، وتناصر الضحايا فيه، مكتفين بترديد ما تنتجه غرف الدعاية الحربية.

الصحافي في حالات الحروب لا يسأل فقط عمّا قال، بل سيسأل عمّا سكتَ عنه، عمّا رآه وتغاضى عنه، ومر بجانبه دون أن يكلف نفسك بكتابة كلمة «لا»، وسيسطر التاريخ في سفره الخالد كيف تعامل الإعلام العربي مع حرب السودان، وكيف عالج مراسليه وكبار صحافية «أكبر كارثة» إنسانية في العالم بلا مبالاة مدعين الحياد، وهم يعرفون أن الحياد في هكذا حرب جريمة أخلاقية.

وجهات نظر

على حافة الافق
مئوية مشروع الجزيرة... «مساءلة نقدية»
د. صلاح عمر
11-13

حرب السودان على طاولة الكبار.. بئر تدويل بلا قرار
عثمان فضل الله
14-16

الجـــوازات
طاهر المعتصم
21-22

كـلام كميـل يمحـوه جبـريل
حيدر المكاشفي
28-30

إعادة البناء من الأطراف: الفيدرالية الإقليمية غير المتماثلة
د. عصام عباس
29-34

رسائل للأحباب: رسالة لعبد الرحمن حسان
عثمان يوسف خليل
35-36

أوجلان.. يوتوبيا حركات التحرر والتغيير بقوة السلاح
كمال بولاد
40-42

مستقبل السودان في ظل الحرب والانقسام: بين الانهيار والأمل
حاتم أيوب أبو الحسن
43-44

الرقابة الدستورية في السودان: بين غياب المحكمة وجدل الدائرة
محمد عمر شمينا
48-50

الغلاف

تقرير | «رباعية واشنطن».. ثقل «جيو سياسي» يضعفه تعارض الأجندات | 4-6

مع الحدث | الإسلاميون يمهدون لحرب جديدة
اجتماع «2+4» في واشنطن الفرصة الأخيرة للسلام في السودان | 8-10

تقرير | الخرطـــوم في البعـــد أجمـــل.. | 23-25

أزمـات | السودان يتجه نحو الكارثة بصمت رسمي قاتل
الموســـم الزراعـي يحتضـر والمجاعـــة تطـــرق الأبـــواب | 26-28

تقرير | الفشقة تشتعل... تغوّلٌ إثيوبي وصمتٌ سوداني | 37-39

تقرير | الذهـــب شريـــان الحـــرب | 45-47

بيئة | السيـانيـــد قـــاتل صـامت دمر حيـــاة السودانـــين | 51-54

تقرير | الإذاعة والتلفزيون بين (المقرب والمبعد)
إعلاميون ضحية الانتقائية.. يكابدون شظف العيش و عسف السلطة | 55-58

استثنـــاء فـــي القـــاعدة | السـر السيـد | 84-87

غق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

مقابلة

محمد جلواك:
لا يهمني سؤال من أطلق الطلقة الأولى.. ما يهمني من يضع نهاية لآلام وأوجاع السودانيين
64-67

حـوار

ناجٍ ولاجئ.. شنقل يحاور شنقل (3-1)
الفنـان يفضح ويخلد ويقـاوم الموت والدمار
74-78

«رباعية واشنطن».. ثقل «جيو سياسي» يضعفه تعارض الأجندات

ملخص

تستضيف واشنطن اجتماعًا رباعيًا يضم وزراء خارجية الولايات المتحدة، مصر، السعودية، والإمارات، في محاولة لإنهاء الحرب في السودان، لكن غياب الأطراف السودانية، العسكرية والمدنية، يثير الشكوك حول شرعية المبادرة وفاعليتها، ويعيد إلى الأذهان تجارب سابقة فاشلة بسبب استبعاد السودانيين من طاولات التفاوض.

يعكس الاجتماع إدراكًا لفشل المسارات السابقة مثل «جدة» و«الإيقاد»، لكن تكرار النهج الفوقي دون إشراك السودانيين، لا سيما القوى المدنية، يجعل أي مخرجات غير قابلة للتطبيق، خاصة في ظل استمرار تمويل الحرب وتضارب المصالح بين الفاعلين الدوليين والإقليميين.

ويشير التقرير إلى أن الرباعية تعاني من تباين الأجندات: واشنطن تركز على الاستقرار، القاهرة تدعم الجيش، الرياض تحاول تأمين البحر الأحمر، وأبوظبي تُتهم بدعم الدعم السريع، ما يُضعف فرصة التوافق ويحوّل الاجتماع إلى ساحة تنافس لا تنسيق.

يرى بعض المراقبين أن الاجتماع قد يفتح الباب لتقدم إنساني محدود، لكن السلام الحقيقي يتطلب إشراك السودانيين في الحل، ووقف الدعم الخارجي للحرب، وضغطًا دوليًا موحدًا لدفع الأطراف نحو تسوية شاملة ومستدامة.

أفق جديد – وحدة الرصد والتحليل

في خطوة اعتبرها البعض محاولة جادة لإعادة تنشيط الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب السودانية، تحتضن العاصمة الأمريكية واشنطن، خلال يوليو الجاري، اجتماعًا رباعيًا يجمع وزراء خارجية الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات، اللقاء الذي يحمل عنوان «مبادرة الرباعية» يُعد التحرّك المنسق الأول الذي تقوم به الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب، لإنهاء الحرب السودانية المندلعة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، لكن في مقابل الترقّب الذي يرافق الاجتماع، تتعالى الأصوات المشككة في أهدافه ومخرجاته، خاصة مع غياب أي تمثيل للأطراف السودانية، سواء من المكونات العسكرية أو المدنية، ويبرز سؤال محوري هل يمكن للرباعية، رغم ثقلها الجيوسياسي، أن تفتح أفقًا جديدًا للسلام في السودان دون أن يُستمع لصوت السودانيين أنفسهم؟

فجوة في شرعية المبادرة

في تصريح لافت، أكد مسعود بولس، مستشار الرئيس ترامب للشؤون الأفريقية والشرق أوسطية، أن «لا حل عسكريًا للصراع في السودان»، وأن واشنطن تتواصل مباشرة أو عبر وسطاء مع طرفي النزاع. لكن ما يثير الاستغراب أن الاجتماع المرتقب لا يضم أي ممثل عن الطرفين المتحاربين أو عن القوى المدنية السودانية. وهو ما يطرح تساؤلات حول فاعلية المبادرة وجدواها، خاصة في ظل سوابق فاشلة لمبادرات لم تشمل السودانيين، كمحادثات جنيف التي انتهت دون نتائج تُذكر.

الاجتماع الرباعي، بحسب مراقبين، يمثل اعترافًا غير معلن بأن المسارات السابقة مثل «منصة جدة» أو جهود الإيقاد لم تكن كافية أو فعّالة، إلا أن تجاهل إشراك السودانيين يُعيد إنتاج ذات النمط من الحلول الفوقية التي غالبًا ما تنهار سريعًا.

الأسباب والدروس

بالعودة إلى الوراء قليلاً تكشف سلسلة طويلة من المحاولات الفاشلة لوقف الحرب في السودان ولعل أبرز أسباب ذلك الفشل تعود الى عدم إشراك الأطراف المتحاربة بشكل مباشر أو فعّال، مما أضعف فرص تنفيذ أي اتفاق.

الى جانب تضارب المصالح الإقليمية والدولية، خاصة مع دخول لاعبين شرق أوسطيين يملكون أجندات متناقضة، وكذلك غياب آليات ملزمة للامتثال، كما حدث في محادثات جدة التي لم تُرفق بأي أدوات إنفاذ حقيقية.

ويبقى تهميش المدنيين، رغم أنهم من دفعوا أثمان الحرب والانقلابات، هو العامل الرئيسي الذي جعل الاتفاقات أشبه بصفقات بين الجنرالات، وليس حلولًا مجتمعية جذرية. أيضا التمويل الذاتي للحرب عبر الذهب والدعم الخارجي، وهو ما جعل وقف القتال صعبًا دون كبح هذه الموارد.

رؤى متضادة

كل دولة مشاركة في الرباعية تحمل أجندتها الخاصة تجاه السودان. الولايات المتحدة، ترى في السودان ملفًا مرتبطًا بمكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي، وقد لعبت أدوارًا مفصلية في إنهاء الحروب السابقة، لكنها اليوم تبدو أكثر ميلًا لإدارة الملف عبر حلفائها في المنطقة، لا عبر دعم مباشر للعملية السياسية الداخلية.

مصر، تعتبر السودان عمقًا استراتيجيًا، ويقلقها احتمال تمدد اللاجئين أو نفوذ الحركات الإسلامية، علاقاتها التاريخية بالجيش السوداني تجعلها منحازة له، وتسعى لتثبيت نفوذها في ترتيبات ما بعد الحرب.

السعودية، التي قادت مبادرة جدة مع واشنطن، تحوّل موقفها من الحياد إلى دعم الجيش، وتحرص على تأمين ساحل البحر الأحمر، ومنع تمدد نفوذ قوى معادية في المنطقة.

الإمارات، يُنظر إليها بوصفها داعمًا رئيسيًا لقوات الدعم السريع عبر شبكات تمويل وتسليح غير رسمية، رغم نفيها المتكرر، وتُتهم بخوض «حرب بالوكالة» داخل السودان.

هذا التناقض بين المصالح يُلقي بظلاله على الاجتماع، ويُضعف فرص الخروج بموقف موحّد يمكن أن يشكّل أساسًا لأي اختراق دبلوماسي.

مأزق الشرعية والفاعلية

ما يجعل الانتقادات أكثر حدّة هو استبعاد المجتمع المدني السوداني، الذي لعب دورًا حاسمًا في ثورة ديسمبر 2018، ومن ثم في إسقاط شراكة العسكر-الإسلاميين عقب انقلاب 2021. هذا الإقصاء المتعمد أو غير المكترث، يضع الرباعية في خانة المبادرات الفوقية التي تفتقر للملكية المحلية،

ويجعل من مخرجاتها، إن وجدت، اتفاقات غير قابلة للتنفيذ على الأرض.

يشير تاريخ السودان القريب إلى أن كل اتفاق لا ينبع من داخل البلاد، أو لا يضم المدنيين، يُولد هشًا ومهددًا بالسقوط عند أول اختبار.

فرص محدودة

رغم هذه التحديات، يرى بعض المراقبين أن هناك مجالات ضيقة يمكن للرباعية تحقيق اختراق فيها، خاصة على المسار الإنساني، من بين تلك الفرص:

فتح ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية

توحيد الجهود الإقليمية بدل التنافس المدمر

O مسعود بولس

توفير ضغط موحد على الأطراف لخفض ا لتصعيد

لكن تظل احتمالات تحقيق سلام شامل ضئيلة ما لم تتغير قواعد اللعبة، ويتم إشراك السودانيين، لا سيما القوى المدنية النشطة مثل «صمود» و»تأسيس»، إلى جانب الكتلة الديمقراطية وغيرها، في صياغة المسار السياسي.

دوافع المرحلة

تشير التحليلات إلى أن إدارة ترامب تسعى لتحريك الملف السوداني لعدة أسباب، أبرزها:

سعي الرئيس ترامب للظهور ك»رجل سلام عالمي»، قد يدفعه للبحث عن اتفاق رمزي.

تنامي القلق من تأثير الحرب السودانية على استقرار المنطقة، خاصة مصر والسعودية ودول الجوار الأخرى.

اهتمام جماعات ضغط أمريكية بوضع دارفور والفاشر، نتيجة لعلاقات تاريخية وجماعات ضغط نشطة.

تصاعد الأزمة الإنسانية، ما يُحرج الإدارة أمام الرأي العام الأمريكي

مخاطر محدقة

لكن الخطر الأكبر يكمن في تولّي فريق أمريكي لا يعرف الكثير عن السودان إدارة الملف، ما يجعل من قراراته، مهما كانت نواياه، عرضة للخطأ الكارثي.

كما أن البيئة الإقليمية المعادية للقوى المدنية (مصر معادية، السعودية متحفّظة، والإمارات انتهازية) تُحاصر أي صوت ديمقراطي، وتدفع باتجاه تسويات تُعيد إنتاج ذات البُنى التي فجّرت الصراع.

هذا الواقع، المعقد يضع القوى المدنية السودانية أمام تحدٍ واضح يستوجب تحركًا سريعًا،لاغتنام فرصة التحرك الأمريكي، ومعلوم ثقل الولايات المتحدة وتأثيرها وقدرتها بالترغيب والترهيب على إحداث اختراق في المشهد المصطك، غير إن ذلك يتطلب تحركًا عاجلًا، بإيفاد وفد مدني إلى واشنطن للقاء مستشار ترامب، مسعود بولس، قبل انعقاد الاجتماع الرباعي، لنقل الرؤية المدنية حول كيفية وقف الحرب، وتنظيم زيارة استراتيجية إلى نيويورك في سبتمبر المقبل بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاستثمار الزخم الدولي وطرح الرؤية السودانية أمام الفاعلين العالميين.

لا سلام بلا سودانيين

إن السلام المستدام في السودان لن يُبنى إلا عبر عملية شاملة، تدمج القوى العسكرية والمدنية، وتستند إلى منصة موحدة ذات ولاية قانونية، ربما تحت مظلة مجلس الأمن. أما تجاهل أصوات الداخل، وخاصة المدنيين، فهو وصفة لتكرار الفشل، لا لتأسيس الاستقرار.

وحدها دبلوماسية شاملة، تُنهي الدعم الخارجي للحرب، وتُخضع الموارد المالية للمراقبة، وتفتح الباب أمام السودانيين لتقرير مصيرهم، هي التي يمكن أن تضع حدًا لنزيف البلاد.

خارطة النفوذ وتضارب المصالح

الولايات المتحدة

المصالح
- مكافحة الإرهاب
- الاستقرار الإقليمي
- الضغط الإنساني
- حقوق الإنسان

الأدوات
- عقوبات – مساعدات
- نفوذ دبلوماسي –
- نفوذ في مجلس الأمن

الموقف الحالي
- لا حل عسكري
- تواصل غير مباشر مع الأطراف

مصر

المصالح
- أمن الحدود
- تدفقات اللاجئين
- مياه النيل
- مواجهة الإسلاميين

الأدوات
- نفوذ تاريخي في الجيش
- استضافة أكبر عدد من اللاجئين

الموقف الحالي
- تدعم الجيش السوداني
- ترفض الدور المدني المؤثر

السعودية

المصالح
- أمن البحر الأحمر
- تعزيز الدور الإقليمي
- مكافحة الإرهاب

الأدوات
- منصة جدة
- مساعدات إنسانية

الموقف الحالي
- متحوّل من الحياد إلى دعم الجيش

الإمارات

المصالح
- السيطرة على الموانئ
- النفوذ في أفريقيا
- محاربة الإسلام السياسي

الأدوات
- دعم غير مباشر لقوات الدعم السريع
- شركات واجهة
- قاعدة جوية في تشاد
- تحركات دبلوماسية مع دول الجوار

الموقف الحالي
- تنفي دعم أي طرف
- متهمة بخوض حرب بالوكالة

النتيجة المُحتملة

- تضارب مصالح + غياب سوداني = شرعية مفقودة
- تنسيق الضغط الخارجي قد يفتح الباب لممرات إنسانية فقط

الإسلاميون يمهدون لحرب جديدة

اجتماع «4+2» في واشنطن الفرصة الأخيرة للسلام في السودان

ملخص

تستضيف واشنطن في نهاية الشهر الجاري اجتماعًا محوريًا بمشاركة دولية (الولايات المتحدة، السعودية، مصر، الإمارات، ومرجح قطر وبريطانيا)، لفرض وقف الحرب في السودان وإطلاق عملية سياسية جديدة. الاجتماع يُعد فرصة أخيرة للسلام وسط تحذيرات من مجاعة كارثية تلوح في الأفق.

لا يشمل الاجتماع أي تمثيل للأطراف السودانية، وخصوصًا الإسلاميين الذين تحمّلهم الدول الراعية مسؤولية الانهيار. وتشير المعطيات إلى توافق دولي على إنهاء دورهم، ما دفعهم للتصعيد والتحريض ضد الحركات المسلحة، تمهيدًا لحرب جديدة تعيد إنتاج المأساة.

يروج الإسلاميون لحملات تشويه ضد «القوات المشتركة» ويشككون في ترتيبات الأمن بالعاصمة، بينما تشير تحركات عسكرية وتصريحات غامضة إلى أن مخططًا يُعد لإقصاء هذه القوات بالقوة، في تكرار لسيناريو بداية الحرب مع قوات الدعم السريع.

بينما يتفق المجتمع الدولي على ضرورة وقف الحرب وبناء جيش وطني موحد، يحذر قادة مدنيون من أن أطرافًا من النظام السابق تعبئ الرأي العام لإفشال جهود السلام، في حين يرى آخرون أن السلام لن يتحقق إلا بإرادة داخلية صلبة ترفض الحرب وتواجه «تجار الدم والسلطة».

ينعقد في العاصمة الأمريكية واشنطن يوم الإثنين نهاية الشهر الجاري اجتماعٌ مفصليّ قد يكون الأكثر أهمية منذ اندلاع الحرب في السودان، وسط آمال متزايدة من قِبل المجتمع الدولي في إنهاء النزاع، وتحذيرات متصاعدة من أن البلاد تقف على حافة مجاعة تاريخية شبيهة بتلك التي اجتاحتها عام 1906.

الاجتماع الذي تنظمه الإدارة الأمريكية تحت إشراف المستشار الخاص للرئيس دونالد ترامب لشؤون أفريقيا والشرق الأوسط، مسعد بولس، يضم وزراء خارجية أربع دول محورية هي مصر، السعودية، الإمارات، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وتضاربت الأنباء حول دعوة قطر، بريطانيا، فإن صدقت الأخبار التي تقول بدعوتهم للاجتماع يمكن أن يُعرف باجتماع «2+4» - أي رباعية واشنطن، بالإضافة إلى قطر وبريطانيا. وتؤكد مصادر «أفق جديد» أن الاجتماع سيصدر عنه قرار ملزم بوقف الحرب لا يحتمل الرفض أو المراوغة، إلى جانب إجازة وثيقة أمريكية للتسوية النهائية، يُدعى بموجبها الجنرال عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو (حميدتي) إلى التوقيع عليها، قبل الانتقال إلى ترتيبات سياسية جديدة تخص مستقبل الحكم.

لا مقاعد لمجرمي الحرب

اللافت في الاجتماع أنه لا يتضمن أي تمثيل لطرفي الحرب أو لأي جهة مدنية سودانية، على عكس ما روّجه معارضو التسوية خلال الأيام الماضية. ووفقًا لمصادر دبلوماسية تحدثت لـ«أفق جديد»، فإن تجاوز أطراف النزاع في الاجتماع ليس استبعادًا بقدر ما هو إقرار صريح بفشلهم الذريع، وتحميلهم مسؤولية الانهيار الوطني الشامل، وهو ما دفع واشنطن وشركائها إلى تولي زمام المبادرة هذه المرة بقرارات مباشرة، وتقول المصادر الدبلوماسية إن هناك إجماع شبه كامل وسط المجموعة التي ستلتقي الاثنين في واشنطن على إبعاد الإسلاميين من المشهد السوداني، ورجحت أن تكون دعوة قطر لهذا الاجتماع للقيام بدور إقناعهم بالحسنى لوضع السلاح والانزواء.

نهاية وهم الإسلاميين

الاجتماع يمثل تهديدًا وجوديًا للمشروع السياسي الذي يقوده الإسلاميون السودانيون من خلف واجهات مدنية وعسكرية في بورتسودان. فقد فشلت محاولاتهم المحمومة لإفشال الاجتماع أو التشويش عليه، سواء عبر الطعن في المشاركين أو تسويق نظريات المؤامرة. لكن، ومع اقتراب ساعة الحقيقة، بات الإسلاميون يعدّون العدة لخطة بديلة: إطلاق حرب موازية تقود البلاد إلى مستنقع دموي آخر.

وما رصدته «أفق جديد» على مدى الأيام الماضية في المنصات الإعلامية المرتبطة بهذا التيار يشي بالكثير: حملة منظمة لتشويه قوات الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، ووصمها بأنها «عصابات فاسدة» و«لا أخلاق لها»، في وقت تغض فيه هذه الحسابات الطرف عن شبكات الفساد المتغلغلة في مؤسسات بورتسودان التي يسيطر عليها الإسلاميون أنفسهم. الحملة المتصاعدة على «القوات المشتركة» – التي تضم مجموعات قاتلت إلى جانب الجيش – انتقلت من خطاب البطولة إلى التخوين واتهامها بالمسؤولية عن الانفلات الأمني في الخرطوم، مع إبراز حوادث نهب وقتل متفرقة حدثت مؤخرًا في أم درمان وجنوب الخرطوم وجبل أولياء، وتوجيه أصابع الاتهام نحو هذه القوات تحديدًا. وبلغ التمهيد ذروته بإعلان قرار منسوب للجنرال البرهان يقضي بإخلاء العاصمة من الوجود المسلح، وهو ما نفى حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، المشرف على القوات المشتركة، علمه به أو مشاورته فيه وقال صراحة «إنهم علموا بالقرار عبر وسائل التواصل الاجتماعي».

اللواء متقاعد صديق حسن الصديق، قال لـ«أفق جديد» إن عملية إعادة انتشار القوات تتم عادة بعد اجتماعات مع قيادات الأفرع والوحدات، وتحديد المسارات التي تسلكها القوات، وأماكن تجمعها، والنقاط التي ستذهب إليها، وأشار إلى أن هذا القرار وبهذه الطريقة إن صدق هو بمثابة إعلان حرب على القوات المشتركة، واعتبارها قوة متمردة يجب إخلاؤها بالقوة. وطالب صديق قيادة القوات المسلحة بتصحيح القرار والعمل على إعادة انفتاح ونشر القوات وفقًا للقواعد العسكرية المعمول بها في مثل هكذا حالات.

هذا السيناريو يعيد إلى الأذهان الطريقة ذاتها التي أُقصي بها الدعم السريع من الخرطوم، التي فجرت الحرب الحالية. واليوم، يبدو أن ذات العقل المدبر يعد لإعادة إنتاج المأساة باسم جديد، وبقوات مختلفة، إذ أشار صحافيون مؤيدون للحرب ضمنًا إلى حرب جديدة مع الحركات المسلحة، وقال أحدهم في تغريدة مثيرة للجدل «يجب أن لا نرتكب ذات

الخطأ مرتين».

إجماع ... ما عدا الخرابيين

في مقابل هذا التصعيد العبثي، تؤكد مصادر مطلعة لـ«أفق جديد» أن الدول المشاركة في اجتماع واشنطن متفقة بشكل غير مسبوق على إنهاء الحرب، وإنشاء جيش وطني موحد، وحل جميع الميليشيات – بما فيها تلك التي تحتمي بعباءة «الدولة « في بورتسودان، أو تختبئ خلف غبار المعارك في الخرطوم ودارفور.

المجاعة تطرق الأبواب

وسط هذا كله، تُجمع تقارير منظمات الإغاثة الدولية والأمم المتحدة على أن المجاعة باتت وشيكة، لا تقل في فداحتها عن تلك التي شهدتها البلاد في عام 1906 حين انهار المجتمع النيلي بفعل الحروب والمجاعات المتتالية. واليوم، يوشك التاريخ أن يعيد نفسه، مع فارق أن السودان يمتلك من الموارد والفرص ما كان يمكن أن يجعله منارة للقارة، لا نموذجًا لفشل الإنسان والنخب والأنظمة.

وقال نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي بتحالف «صمود» : خالد عمر يوسف إن تحركات إدارة الرئيس ترامب الأخيرة وضعت قضية وقف القتال في السودان كأحد أولوياتها، مشيرًا إلى أنها تعد فرصة مهمة للغاية، حيث أنها شرعت في بناء تنسيق دولي لهذا الغرض يشمل دولاً مهمة في المنطقة والعالم، مما سينسق الضغوط لإنهاء الصراع، معتبرًا في تغريدة على حسابه في منصة «اكس» - تويتر سابقًا - أن العامل الخارجي مهم ولكنه غير كافٍ لتحقيق سلام مستدام في السودان، ورهن تحقق ذلك بإرادة السودانيين أولًا وأخيرًا.

وأضاف: «برزت أصوات متعقلة عديدة وسط مساندي أطراف القتال المختلفة، تقول بأنه قد آن أوان وقف هذه المقتلة التي لا جدوى منها»، معتبرًا أن ذلك اتجاه ايجابي يجب تشجيعه، وهو إلى جانب الموقف المدني الديمقراطي غير المنحاز لأي من أطراف الصراع، وموقف غالب أهل السودان الذين أنهكتهم الحرب واللجوء والنزوح سيشكل قاعدة اجتماعية واسعة، توفر الاستقرار اللازم لاستدامة السلام في البلاد، ولم ينسَ يوسف أن يؤشر إلى ما أسماه بالأصوات المحدودة من عناصر النظام السابق التي بدأت حملة للتعبئة ضد جهود وقف الحرب.

ودعا خالد إلى محاصرة تلك الأصوات وتعريتها باعتبارها أصوات مستفيدة من استمرار الحرب واستمرار معاناة السودانيين قائلًا: «كيف لا وهم من وجدوا في حالة الفوضى هذه فردوسهم المفقود، فهرعوا لاكتناز المال والسلاح والسلطة على أشلاء جسد البلاد الممزق، يجب التصدي لتجار الحروب والدمار وعدم تمكينهم من إطالة أمد معاناة الناس».

وبدوره حذر رئيس حزب الأمة مبارك الفاضل المهدي من محاولات إجهاض اجتماعات واشنطن واعتبرها الفرصة الأخيرة لإنهاء الحرب في السودان، وطالب الفاضل المجتمعين باعتماد وثيقة «اتفاق المنامة الإطاري»، التي وقعها نائب القائد العام للقوات المسلحة السودانية، ونائب قائد قوات الدعم السريع في 20 يناير 2024 في المنامة عاصمة مملكة البحرين؛ أساسًا لقرارات اجتماع واشنطن المرتقب، وأكد الفاضل في تغريدة على منصة «اكس» أن الاجتماع لن يحضره أي طرف سوداني سواء كان من المدنيين أو العسكريين، ولم تتم دعوة أي فئة، معتبًرا ما يروج في هذا الإطار الهدف منه التشويش على الاجتماع ومحاولة إفشاله.

وقال رئيس حزب الأمة مبارك الفاضل المهدي: «اللحظة مفصلية. إما سلام تفرضه الإرادة الدولية وينقذ الملايين من الموت، أو حرب جديدة برعاية فلول مهزومة تسعى للنجاة بحصانتها على حساب دماء الأبرياء».

وعلى الشعب السوداني أن يُدرك – كما تقول إحدى شخصيات المقاومة التي تحدثت لـ«أفق جديد» – أن «السكوت اليوم خيانة، والحياد تواطؤ، والتأجيل انتحار جماعي » .

على حافة الافق

مئوية مشروع الجزيرة... «مساءلة نقدية»

د. صلاح عمر

ملخص

يُعد مشروع الجزيرة من أضخم المشاريع الزراعية في إفريقيا والشرق الأوسط، وقد ظل يُقدَّم في الخطاب الرسمي كنموذج مثالي للتنمية، بينما يكشف الواقع عن فجوة عميقة بين هذه الصورة وبين الحقيقة على الأرض.

يشير الكاتب إلى أن مشروع الجزيرة تحوّل إلى ساحة للفشل ابتداءً من الثمانينيات، تخلّت الدولة عن دعم المشروع ضمن برامج التكيف الهيكلي، وتحوّل إلى ساحة للربح السريع عبر رأس المال الطفيلي،وزادت الديون على المزارعين وانهارت المؤسسات تدريجيًا، خاصة بعد قانون 2005.

يرى أن الحرب الأخيرة أدت إلى خروج المشروع من الخدمة نهائيًا، بعد تدمير البنية التحتية ونزوح المزارعين، دون وجود أي خطة إنقاذ.

يطرح الكاتب حزمة إصلاحات متكاملة تشمل: تثبيت حقوق المزارعين، تأهيل الري، سن قانون بديل، إدخال الصناعات التحويلية، تأسيس بنك تمويل، وتنمية ريفية شاملة تراعي البيئة والحكم الفيدرالي.

يُعدُّ مشروع الجزيرة من أكبر المشروعات الزراعية المروية في إفريقيا والشرق الأوسط، وظل لعقود يُقدَّمُ باعتباره أنموذجًا يحتذى للتنمية الزراعية الحديثة في السودان، غير أن حصيلة ما يزيد عن قرن من الزمان تكشف عن مفارقة كبيرة بين ما يعلن رسميًا وما هو واقع فعلي، ما يدفع إلى مساءلة نقدية: هل كان مشروع الجزيرة -بالفعل- تجربة تنموية ناجحة، أم جزءًا مما يسمى بـ«أوهام التنمية»؟

أولًا: مشروع الجزيرة في الخطاب الرسمي- مارد التنمية:

منذ نشأته في العام 1925م ومروراً بالحكومات الوطنية بعد الاستقلال، كان الخطاب الرسمي يرسم صورة زاهية ومثالية مبالغًا فيها عن المشروع باعتباره ركيزة الاقتصاد السوداني، ومفتاح التنمية الشامل... إلخ، بينما كان الواقع مليئاً بالتناقضات والقصور البنيوي.

ثانيًا: المشروع في الواقع- تشريح تنموي:

-1 التأسيس الاستعماري:

كان المشروع في أصله أداة اقتصادية لخدمة صناعة النسيج البريطانية، وتنمية السودان تجيء لاحقة لهذه الخدمة.

تم عرض نظام شراكة ثلاثية، يكون فيها المستعمر متحكمًا في «الأرض والمياه والعمل».

الربح ذهب للمركز «لندن»، بينما تحمَّل الريف السوداني عبء الإنتاج.

-2 ما بعد الاستقلال... استمرار البنية لا تجاوزها:

لم يعاد النظر في هيكلة المشروع جذريًا.

الدولة الوطنية اكتفت بإدارة المشروع كإرث استعماري، مع استغلاله كمصدر للعملة الأجنبية دون إصلاحات حقيقية.

لم تُبنَ صناعة تحويلية مرافقة، ولم تطوَّر القرى تنمويًا.

-3 سُبات التحرير والبناء الدولي:

برامج التكيف الهيكلي في الثمانينيات أدى لانسحاب الدولة من التمويل والدعم.

تحوَّل المشروع إلى ساحة استثمار لرأس المال الطفيلي.

أجبر المزارعون على الاقتراض بأسعار فائدة عالية من دون حماية.

-4 قانون 2005م... شرعنة الخصخصة- التفكيك:

تم تفكيك مؤسسات المشروع التاريخية.

سادت «فوضى زراعية» واحتكار مصرفي وشركات وسيطة مرتبطة بالسلطة.

-5 الانهيار الكامل في ظل الحرب:

تدمير قنوات الري.

نزوح المزارعين وانهيار البنية الإنتاجية.

خروج المشروع بأكمله من الخدمة، بلا خطة إنقاذ

ولا رؤية مستقبلية.

ثالثًا: مؤشرات (الوهم التنموي):

نستخدم هنا قياسات التنمية لبعض محاور المشروع لنتعرف على مجرياته التنموية:

العدالة في توزيع الفوائد؛ نجد هناك اختلالًا بائنًا لصالح الدولة والشركات، بينما يعاني المزارعون.

المشاركة الشعبية؛ في حالة غياب منذ التأسيس وحتى التفكيك، مع تمثيل رمزي محدود في مجلس الإدارة لفترات محدودة.

الصناعات الزراعية المصاحبة؛ لا توجد.

الاستدامة البيئية؛ يقابلها تدهور واسع في التربة ونظام الري وتأثير سالب لاستخدام المبيدات غير المُرشّد.

التنمية الريفية؛ لا توجد، حيث هناك انهيار في منظومة التعليم والصحة، مع تمدد العشوائيات في السكن.

مرونة المشروع أمام الأزمات انهارت كلياً في الحرب.

إذًا، على الرغم من رمزية المشروع، إلا أن نتائجه التنموية محدودة، مقارنة بضخامة الرمزية والمؤسسية.

رابعًا: بين الأسطورة والحقيقة- التنمية والوهم:

مشروع الجزيرة لم يكن خدعة بقدر ما كان نتاجًا لتداخل عوامل:

إرث استعماري غير مفكك.

ضعف الإرادة السياسية في الإصلاح الحقيقي.

هيمنة الدولة المركزية على القرار.

تغول رأس المال الطفيلي.

غياب الرؤية التنموية الشاملة، وبالتالي فإن «وهم التنمية» هو نتاج تراكمي لبنية غير عادلة، لا مجرد فشل إداري أو تقني.

خامسًا: ما هو المطلوب إذا أردنا تحويل «الوهم» إلى حقيقة؟

ندفع بهذه الحزمة كإطار متكامل لتمويل مشروع الجزيرة من «رمزية منهارة» إلى مشروع وطني للتنمية المستدامة.

المحور الأول: إصلاح الأرض وعلاقات الإنتاج:

تثبيت وضمان حقوق المزارعين في الأرض عبر تشريعات واضحة.

حظر المضاربات العقارية داخل المشروع.

المحور الثاني: إصلاح البنية التحتية والري.

إعادة تأهيل شبكة الري وفق تقنيات حديثة تراعي الكفاءة والبيئة.

إنشاء هيئة مستقلة لإدارة المياه وبمشاركة المزارعين والخبراء.

تحصين البنية ضد النزاعات والحروب.

المحور الثالث: الحوكمة والمؤسسية:

إلغاء قانون 2005م واستبداله بقانون جديد يضمن للمشروع أن يكون رائدًا تنمويًا.

المحور الرابع: الإنتاج الزراعي والتنويع:

إعادة تصميم المشروع إدارياً بحيث يتفادى مركزية «بركات» ويضفي مرونة «إدارية».

إعادة تصميم الإدارة الزراعية لتوازن بين المحاصيل النقدية وغيرها.

المحور الخامس: التصنيع الزراعي والتكامل الاقتصادي:

إنشاء صناعات تحويلية حسب الدورة الزراعية.

إدخال التصنيع التعاوني المملوك للمزارعين.

المحور السادس: التمويل وعد:

إنشاء بنك تنموي خاص بالمشروع، وجعل انتشاره -في كل مكان بالمشروع- ممكنًا وميسورًا.

سن قوانين تمنع الابتزاز المصرفي.

المحور السابع: التنمية الريفية الشاملة:

إعداد خطة متكاملة للتعليم والصحة والإسكان.

بنية خدمية متكاملة «طرق، كهرباء وصرف صحي».

بناء مدن نموذجية تكون عواصم لأقسام المشروع.

تشجيع الشباب والشابات للانخراط في برنامج الريادة الريفية.

المحور الثامن: البيئة وتغير المناخ:

معالجة تدهور التربة والمياه.

إدخال تقنيات زراعية مستدامة وذات قيمة بيئية.

إنشاء نظام إنذار مبكر للكوارث الطبيعية.

المحور التاسع: الحماية القانونية والسيادة على الموارد.

حظر أي اتفاقيات خارجية تتعلّق بالمشروع من دون إشراك المزارعين.

المحور العاشر: الحوكمة السياسية والتمثيل المحلي:

ربط المشروع بخطط الحكم الإقليمي حالما تم تطبيق حكم فيدرالي حقيقي.

خاتمة:

يمثل مشروع الجزيرة تجسيداً كلاسيكياً للهوة بين التنمية المعلنة والتنمية الحقيقية، وهو من حيث الشكل تجربة عملاقة، لكنه من حيث الجوهر أفرغ من مضمونه التنموي لصالح السلطة والمركز ورأس المال الطفيلي. إن إعادة النظر في مشروع الجزيرة لا تعني العودة إلى الوراء بل إعادة تأسيس شاملة على أسس العدالة والاقتصاد المنتج.

حرب السودان على طاولة الكبار.. بئر تدويل بلا قرار

عثمان فضل الله

ملخص

يرصد المقال دخول السودان مرحلة «تدويل الحل» مع تزايد الاجتماعات الدولية بشأن الأزمة دون تمثيل سوداني فعلي، مما يعكس استبعاد السودانيين من تقرير مصيرهم، نتيجة عجز النخب المدنية والعسكرية عن تقديم بدائل وطنية، وانخراطهم في حرب عبثية دمرت البلاد.

يؤكد أن العجز السياسي الداخلي هو ما فتح الباب لتدخل الخارج، وأن أي قرارات تصدر من واشنطن أو غيرها ستكون نتاجًا لفشل وطني ذريع، وستُفرض على الأطراف لا اقتناعًا، بل عجزًا عن رفضها.

يوجه الكاتب نداء عاجل للقوى المدنية لتجاوز خلافاتها، والعمل على ميثاق وطني جامع، يُوقف الحرب ويؤسس لبناء دولة على أسس العدالة والمواطنة. فالمستقبل لن يُصنع في العواصم الأجنبية، بل داخل السودان، إذا توافرت الإرادة الوطنية الصادقة.

يخلص إلى أن التدخل الدولي نتيجة فراغ داخلي، وكل الأطراف السودانية مسؤولة عن تعقيد الأزمة. لا مخرج إلا بإرادة وطنية تتجاوز الأجندات والمصالح الضيقة نحو سلام شامل ومشروع وطني حقيقي.

فيما يستعد المجتمع الدولي لعقد اجتماع رباعي جديد بشأن الأزمة السودانية، بدعوة من العاصمة الأميركية واشنطن، تدخل بلادنا رسميًا مرحلة «تدويل الحل»، بعد أن تجاوز عدد الاجتماعات التي انعقدت في غياب أي تمثيل سوداني مباشر اثني عشر اجتماعًا، وهو رقم يكشف بوضوح لا لبس فيه أن الأطراف السودانية – سواء كانت مدنية أم عسكرية – لم تعد تُرى إلا باعتبارها أدوات على رقعة شطرنج كبرى، تحرّكها إرادات خارجية لا ترى في السودان إلا ساحة نفوذ تتقاطع فيها مصالحها.

لقد استُبعد السودانيون من مشهد تقرير مصيرهم، لا لأن المجتمع الدولي يهوى إقصاءهم، بل لأن النخب السودانية، بشقيها المدني والعسكري، تخلّت طوعًا عن موقع الفعل والمبادرة، وسقطت أخلاقيًا وسياسيًا حين اختارت إطلاق الرصاصة الأولى في حرب عبثية لا منتصر فيها. أطلقوها وهم لا يدركون أن الهدف الحقيقي لم يكن خصمهم، بل الوطن نفسه، ومستقبل أجياله، فكل رصاصة أُطلقت لم تصب خصمًا بقدر ما أصابت الحلم الوطني في مقتل.

توهم قائد

في خضم هذا الخراب، يتوهّم الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش، أنه قادر على مغازلة واشنطن وتل أبيب علّهما تنصبانه حاكمًا عامًا على السودان، وكأن عجلة التاريخ قد عادت لتدور في زمن الطغاة بوجوه جديدة. البرهان الذي يقدم نفسه كضامن للخلاص من الإسلاميين، يفتقر إلى أي قاعدة سياسية أو دعم شعبي حقيقي، بل يراه كثيرون من داخل المؤسسة العسكرية ذاتها بأنه الرجل الذي مكّن لقوات الدعم السريع، وأدخل البلاد في أتون حرب طاحنة، بسبب تردده، وتخاذله، وعجزه عن اتخاذ القرار الصحيح بالوقت الصحيح في اللحظة المصيرية.

أما خارج الجيش، فالرجل معزول، لا يلتف حوله سوى مجموعة من المتطفلين وكثير من المنتفعين والانتهازيين الذين يدورون حوله في جولاته، بينما تحتفظ ذاكرة الشعب السوداني بصور دارفور الملطخة بالدماء حين كان البرهان مجرد ضابط يوزع الموت والرتب على من يسميهم اليوم بـ«عرب الشتات»، وذاكرة الناس لم تسقط بعد صور مجزرة القيادة العامة التي لا تزال دماء الشهداء على جدرانها تفضح من كان حاضرًا بصمته أو قراره، وتُطلّ من يده الأخرى دماء الأبرياء الذين تنهش الكلاب جثثهم في شوارع العاصمة، بينما يتحدث

هو عن كرامة الوطن.

اللعب مع الكبار

البرهان، الذي يظن أن اللعب مع الكبار سيمنحه السلطة، يجهل أن من يفرّط في استقلال قراره الوطني لا يحصد سوى الخيبة. إنه يسير في طريق نهاية واضحة: مزيد من العزلة، مزيد من الدماء، ومكان محجوز في هامش مظلم من تاريخ البلاد. لا تصنع تل أبيب ولا واشنطن الزعامة، بل الزعامة قد أتته مجرجرة أذيالها فركلها، وطفق يبحث عنها في تل أبيب، الزعامة تُصنع من بين الناس الذين لم تأبه لصراخهم ولم يحرك فيك جوعهم ولا موتهم مشاعر الإنسانية، الزعامة تصنع في الشوارع التي أحرقتها بتبنيك لحرب الإسلاميين، وتصنع من قلوب أمهات الشهداء الذين سعيت ليلًا ونهارًا لطمس قضيتهم.

والسؤال المفجع، هل القوى الأخرى التي تقاتل البرهان أفضل حالًا؟

الجواب المؤلم: لا. فهذه القوى، التي كانت بالأمس شريكته في الانقلاب، صارت اليوم ألد خصومه، لكنها لا تختلف عنه إلا في الشكل لا في الجوهر. فكل الجرائم التي ارتكبها البرهان من انتهاكات سياسية وإنسانية، يدها ملطخة بها وزادت عليها أن نهبت وسلبت ممتلكات المواطنين، وروّعت المدنيين في أحيائهم، وساومت على الكرامة الوطنية من أجل مكاسب آنية.

لقد اختارت هذه القوى الاحتماء بالخارج أيضًا، متوهمة أن الدعم الدولي يمكن أن يصنع سلطة، أو يمنح شرعية. لكنها – مثل البرهان – تفتقر إلى الرؤية، وتغرق في الحسابات الضيقة، غير مدركة أن

الخراب الذي يزرعونه اليوم، لن يحصدوا منه سوى لعنة التاريخ.

عجز القادرين

وها نحن اليوم، نترقّب ما ستصدره واشنطن من قرارات وتوصيات بشأن الأزمة السودانية. قرارات، لن ترضي أي طرف، ومع ذلك سيجد الجميع أنفسهم مجبرين على تنفيذها، لا اقتناعًا، بل عجزًا عن تقديم أي بدائل. هذا هو جوهر المأساة: العجز الكامل عن الفعل الوطني المستقل، والانبطاح أمام الخارج بحثًا عن حلول مستوردة لا تمثل سوى مسكنات مؤقتة لجرح عميق.

نحن أمام لحظة فارقة في تاريخ السودان. لحظة تسقط فيها كل الأقنعة، وتنكشف فيها عورة الخطاب السياسي السوداني، الذي تحول إلى مبارزات إعلامية لتسجيل النقاط، بدلًا من أن يكون وسيلة لحمل المشروع الوطني، وتقديم حلول حقيقية.

لقد أثبتت كل القوى السياسية، بما لا يدع مجالًا للشك، أنها عاجزة عن قيادة البلاد نحو الخلاص. فبين قوى ما زالت تلهث خلف مغانم السلطة، وأخرى تتناحر على المواقع، وثالثة غارقة في ماضٍ من الثأر والانقسام، ضاعت بوصلة الوطن.

فشل داخلي

الاجتماعات التي ستُعقد في واشنطن، وما سيتبعها من لقاءات في الرياض، أو أديس أبابا، أو غيرها، ليست سوى تتويج لفشل داخلي ذريع، وضع البلاد على حافة الانهيار الشامل. ومع استمرار هذا الفشل، فإن القوى المدنية مطالبة الآن – وليس غدًا – بالارتقاء إلى مستوى اللحظة، فالوطن لم يعد يحتمل ترف الخلافات، ولا مناوشات الغرف المغلقة، ولا صفقات الكواليس.

النداء اليوم موجه لكل القوى الوطنية: ارتفعوا إلى مستوى التحدي. فالسودان لا يحتاج إلى بيانات إنشائية، بل إلى مشروع وطني واضح، جامع، يضع حدًا للحرب، ويعيد بناء الدولة على أسس العدالة والمواطنة والمشاركة.

لسنا في مقام التهويل، لكن التاريخ لا يرحم من خذل شعبه. إن لم تتقدم القوى المدنية الآن لصناعة السلام الحقيقي – لا الشعاراتي – فإن ما ينتظر البلاد هو مزيد من التدويل، ومزيد من فقدان السيادة، ومزيد من التشظي الذي لن يبقي ولن يذر.

ونُذكّر هنا أن السياسة، مهما أخفقت، تبقى الأداة الوحيدة القادرة على صناعة السلام، إذا صفت النوايا وتقدّمت العقول على البنادق. لقد آن الأوان لتتقدم الكلمة الصادقة على الرصاصة، ولتنحني الأجندات الحزبية أمام مصلحة الوطن.

هذا النداء لا يخص جهة دون أخرى، بل يخاطب كل من اختار الوقوف ضد الحرب، سواء في الداخل أو في المنافي، وسواء من التزم الحياد أو شارك في أحد أطراف النزاع. السودان أكبر من الجميع، ولن ينهض إلا بالجميع، في مواقعهم الصحيحة: مواقع البناء، لا الخراب.

ميثاق وطني

إننا في أمسّ الحاجة إلى «ميثاق مدني وطني» جديد، لا يُبنى على المحاصصات، بل على المبادئ، لا ينطلق من مرارات الماضي، بل من مسؤولية الحاضر. ميثاق يستوعب الجميع: من تورطوا في الحرب، ومن رفضوها، ميثاق ينصف أولئك المساكين الذين دفعوا ثمنها الباهظ. فالوطن يحتاج إلى كل أبنائه المخلصين أن يعملوا لبنائه، ويقفوا صفًا واحدًا ضد الساعين لتدميره، وبعد عامين من الخراب باتوا معروفين لا يحتاجون تسمية.

المستقبل لن يُصنع في مكاتب واشنطن، ولا في دهاليز أديس أبابا، ولا في فنادق الرياض، بل سيُصنع داخل الوطن في الخرطوم، أو بورتسودان أو نيالا، إنْ وجدت القوى من الشجاعة ما يكفي لتجاوز مصالحها الضيقة، وتقديم المصلحة الوطنية على كل ما سواها.

لا سلام مستدام بلا وقف شامل للحرب.

ولا انتقال ديمقراطي بلا شرعية شعبية حقيقية.

ولا بناء وطن بلا مشروع وطني متكامل، تتشارك فيه كل القوى.

إنّ بلادنا الآن في مهبّ الريح، ومع كل يوم يمر، تزداد المأساة عمقًا. فلا مجال للمزيد من الانتظار. فإما أن ننهض، أو نُدفن تحت ركام الفشل.

القرار بأيدينا، إن أردنا

لنصنع إرادتنا، قبل أن يصنع لنا الآخرون ما لا نرضى، ولنكن نحن.. لا مجرد أوراق على طاولات الآخرين.

ورغم الواقع السوداوي لا نقول «رفعت الأقلام وجفت الصحف»، بل نقول إن الفرصة مواتية أمام القوى الوطنية الديمقراطية لالتقاط القفاز والعمل بشكل جاد لجلب السلام لارض السودان وأهل السودان، فهي وهم يستحقونه.

الخرطوم في البعد أجمل..

ملخص

الخرطوم، المدينة التي كانت جميلة، باتت الآن مسرحًا للموت أكثر من الحياة. سكانها يمضون في شوارع تملؤها المخاوف، بلا أمن أو خدمات أساسية، في ظل انقطاع الكهرباء، شح المياه، وإغلاق المشافي. يعيشون واقعًا قاسيًا بين الخراب والخوف، فيما تحاول الحكومة تصوير مشهد العودة وكأنه انتصار.

أصدر البرهان قرارًا بتشكيل لجنة لتطبيع الحياة في الخرطوم، بإشراف الفريق إبراهيم جابر، لإعادة المؤسسات والخدمات ودعوة المواطنين للعودة. لكن وجود المليشيات واختلاط الجيش بقوات الحركات والكتائب الدينية، خلق واقعًا أمنيًا هشًا، يحول دون تحقق الاستقرار المنشود.

زيارة رئيس الوزراء كامل إدريس للخرطوم حملت رسائل رمزية، من مصفاة الجيلي إلى منزل الفنان أبو عركي البخيت، متعهدًا بإعمار المدينة خلال ستة أشهر. لكن وعوده قوبلت بتشكيك واسع، وسط انتشار الفوضى والنهب، وفشل سابق في تشكيل حكومة «الأمل».

رغم مشاهد العودة الجزئية لبعض الأسواق وسكان المنافي، تبقى الحياة في الخرطوم معلّقة بين الأمل والهاجس الأمني. الخراب واسع، والخدمات منهارة، والمليشيات تتحكم في الشارع. لذلك، يظل قرار العودة خيارًا شخصيًا محفوفًا بالمخاطر، في مدينة لم تعد تعرف أبناءها.

الزين عثمان

الخرطوم الجميلة التي بات الموت فيها أكثر من الحياة، يقاتل أهلها لإبدال آلامهم آمالًا، يمضون في شوارع لا تعرفهم ولا يعرفونها، رفيقهم الخوف لما يمكن أن يحدث، حيث لا أمان في مدينة عبرت بشوارعها الحرب.

مدينة غادرها الموت بالرصاص والقذائف مؤخرًا بين المقاتلين، دون أن تغادرها أسباب الموت، فلا تزال آثار الدماء في الطرقات، يحتقب الناس أحزانهم في رحلة العودة للمنازل قبل حلول الظلام، والسائد هو أن «لا أحد يأمن من سلوكيات حملة السلاح وما أكثرهم».

الكهرباء أوقات غيابها أكثر من أوقات حضورها، الحصول على مياه صالحة للشرب يحتاج جهدًا، المشافي العامة معظمها مغلق، مؤسسات الخدمة العامة يسكنها «الخراب»، وموظفوها يوقعون أمام أنفسهم بـ «الغياب»، بين نازح أو لاجئ أو ثالث لا يملك قيمة المواصلات للوصول.

والي الخرطوم أحمد عثمان حمزة، الممسك بالمنصب منذ انقلاب أكتوبر 2021 رغم التقلبات السياسية والأمنية، مشغول بافتتاح «التكايا» الحكومية المركزية في العاصمة الخرطوم، بينما آلاف الكيلومترات تبعد سكانها الذين أجبرتهم الحرب على مغادرتها، وهم يرددون «الغربة عنها ميتة ممرحلة والرجعة إليها انتحار».

لجنة تطبيع الحياة

من عاصمته المؤقتة مستنداً على الوثيقة الدستورية المعدلة، وبواقع كونه رئيساً لمجلس السيادة يصدر القائد العام للجيش الفريق عبد الفتاح البرهان، قراراً بتكوين لجنة هدفها إعادة الحياة للمدينة الميتة، واختار لها عضو مجلس السيادة الفريق إبراهيم جابر رئيساً، وتضم اللجنة أعضاء من مجلسي السيادة والوزراء ووالي الخرطوم، وممثلين عن مؤسسات ذات الصلة.

وتختص اللجنة بإعادة المؤسسات الحكومية بصورة عاجلة إلى العاصمة، واستعادة الخدمات مع إعادة المواطنين.

ومنذ نجاح الجيش في استعادة العاصمة من قوات الدعم السريع تنطلق مبادرات لتشجيع عودة المواطنين للمدينة.

إخلاء من المليشيات المسلحة

مثلت عودة المواطنين للخرطوم إحدى القضايا المختلف حولها بين فرقاء المشهد السياسي، بل تحولت نفسها لدعاية سياسية، تحاول السلطة توظيفها لخدمة أجندة تخصها.

وسرعان ما أنتج قرار تطبيع الحياة في الخرطوم معركة أخرى انطلقت من دعوة لإخلاء العاصمة من الوجود العسكري والمظاهر الحربية.

وهو المطلب الذي يضعك في مواجهة حقيقة أن العاصمة صارت مسرحاً للمليشيات، حيث تم تحريرها من الدعم السريع بواسطة الجيش والقوة المشتركة للحركات المسلحة و كتائب البراء بن مالك ودرع السودان.

بينما اتجه البعض التلميح بإمكانية رفض القوات المشتركة مغادرة الخرطوم إستجابة لترتيبات هيئة الأركان، وهو الأمر الذي من الممكن أن ينقل البلاد نحو حرب كرامة جديدة قبل حسم معركة الكرامة الأولى.

كامل في الخرطوم

وصل كامل إدريس، رئيس الوزراء المعين إلى العاصمة الخرطوم، الجمعة، في زيارة هي الأولى التي يغادر فيها إدريس مقر إقامته في العاصمة المؤقتة بورتسودان، بعد ما يقرب من الشهرين من تعيينه. ومثل وصوله للعاصمة المتأثرة بالحرب فرصة عظيمة لمناصريه من أجل مواصلة تبشيرهم بمشروع «الأمل». وبدأ إدريس جولته من مصفاة الجيلي والتقى المواطنين.

الأوضاع ستستمر

كان لافتًا أن يتوجه كامل إدريس إلى منزل الفنان ابو عركي البخيت في حي العرضة. وكان الفنان أبو عركي البخيت تمسك بالبقاء في منزله طوال فترة الحرب ولم يغادره، حاول البعض توظيف زيارة رئيس الوزراء لأبو عركي في سياق محاولاته من أجل التقارب مع كل المكونات، وعلى رأسها تلك المحسوبة على اليسار، بينما انتقدها فريق آخر يرى أن زيارة أسر الشهداء أكثر أولوية من الهبوط عند فنان موقفه داعم للسلام والسلم، بحسب تعبيرهم .

وفي مرافعته عن الوضع الراهن في كامل البلاد، قال الفنان أبو عركي البخيت في حضور رئيس الوزراء «امتلأت سعة العقول هلعاً وأصبحت مرتعاً خصباً للرعب والجنون»، واكمل «ح تستمر الأوضاع على ما هي عليه في ظل استمرار الجدل العقيم».

غادر رئيس الوزراء عركي من أجل الوصول للحارة 100 في أم درمان وتحديدًا مدينة الصحفيين، وفي ضيافة الصحفي يوسف عبد المنان وآخرين.

جدل آخر

بالتزامن مع زيارة كامل إدريس ثار جدل آخر كان بطله الناشط السياسي والموظف السابق في مكتب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، والمناصر للجيش لاحقًا والداعم للحرب حالياً «امجد فريد».

تمحور الجدل حول أسباب وجوده، وهل يمتلك صفة في الحكومة الجديدة، أم أنه هنا لكونه ابن أخ رئيس الوزراء؟

نصف عام لتعمير المدينة

تفقد رئيس الوزراء جسر «شمبات» الذي تدمر جزئيًا في فترة المواجهات بواسطة القوات المسلحة، وفي حضور والي الخرطوم.

وتعهد رئيس الوزراء بإعادة تعمير المدينة خلال ستة شهور، قال بعدها: «سنودع دمار الخرطوم وللأبد».

تعهدات رئيس الوزراء سرعان ما تطرح سؤالها حول إمكانية تحقيقها على أرض الواقع؟ وهل الفترة الزمنية التي تعهد بها كافية لإعادة الحياة للمدينة المدمرة، أم أن الأمر لا يعدو سوى كونه تصريحات لبث الطمأنينة، سينطبق عليها ذات ما حدث في تعهدات الرجل بتشكيل حكومة للأمل بعيداً عن المحاصصات الجهوية والحزبية، وهو ما كذبه الواقع في نهاية الأمر، حين تم تشكيل حكومة أطلق عليها الشارع تهكما حكومة «التكنوكلاش». حيث لم يستطع رئيس الوزراء التغلب على الواقع، حيث أن «المجد للبندقية»، وانحنى لعاصفة حركات سلام جوبا وضغوطات رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم وحركة تحرير السودان مني أركو مناوي، والآخير صرح «ما عندنا مرشح بتم رفضه» بعد أن أحدث ترشيح نور الدائم طه لوزارة المعادن جدلًا، وبالفعل لم يتم رفض وزير للحركات، وعين نور الدائم وزيرًا للمعادن في حكومة كامل إدريس.

تطبيع للحياة

بعد ساعات من وصول رئيس الوزراء هبطت

طائرة رئيس مجلس السيادة في مطار الخرطوم، كأول طائرة مدنية تهبط في المطار الأكبر في السودان منذ اندلاع حرب أبريل.

وهو مشهد آخر حاول دعاة تطبيع الحياة في زمن الحرب توظيفه بغية خدمة دعايتهم السياسية، وهي الدعاية التي دفع بها رئيس الوزراء حين طالب مواطني المدينة بالعودة الآن.

مشاهد متناقضة

في المدينة التي تحاول أن تلقي عن كاهلها حمل الحرب الثقيل يمكنك متابعة مشاهد ومحاولات لتطبيع الحياة أو استعادتها، أفواج العائدين من منافيهم، أصوات أبواق البصات القادمة للأحياء من مصر، واحتفال بإعادة افتتاح شارع الحرية المشهور ببيع الأدوات الكهربائية «تلاجات مكيفات وشاشات وغيرها»، وهي أكثر ما تم نهبه من قبل المتحاربين.

وأسواق أخرى في المدينة تحاول معاودة نشاطها، هذا فيما يتعلق بمحاولات تطبيع الحياة، بينما يمكنك أن تتابع في المدينة ذاتها مشاهد أخرى تؤكد استحالة الحياة.

في سوق صابرين بمنطقة الثورة، وهو السوق الوحيد الذي لم يغلق أبوابه طوال فترة الحرب، يضطر التجار لإغلاق متاجرهم استباقاً لمواجهة عسكرية كادت أن تحدث بين قوات الجيش وبين القوات المشتركة، والسبب أن قوات المشتركة قامت بنصب ارتكاز لها في أحد مداخل السوق من أجل الجبايات قبل أن يتم تلافي الأمر.

وفي أم درمان ذاتها وعند موقف «الأمان» بحي العرب ينفذ مسلحون وملثمون هجمة سريعة تنتهي بنجاحهم في نهب المواطنين وجوالاتهم، قبل أن يفروا هاربين، حدث ذلك في وقت وجود رئيس الوزراء في الخرطوم.

عليه يظل هاجس الأمن وهشاشة الأوضاع وانتشار السلاح والمليشيات أحد أكثر القضايا تعقيداً فيما يتعلق بعملية تطبيع الحياة.

مشاكل أخرى

الخرطوم مدينة لا يمكنك الحصول فيها على مياه صالحة للشرب في ظل التدمير الممنهج للبنية التحتية التي كانت في الأصل تعاني من اختلالات، والمفارقة أن رئيس الوزراء كان قد وجه بتقديم حافز لعمال المياه بعد نجاحهم في تشغيل محطة بنسبة 30% من طاقتها القصوى، مع أزمة المياه فإن ثمة أزمة أخرى وهي أزمة الكهرباء، عمليات النهب الممنهج للكوابل وللمحطات وسقوط أسلاك نقل التيار الكهربائي بفعل المواجهات تجعل من عملية إعادة التيار الكهربائي في الوقت الحالي على درجة عالية من الصعوبة، يضاف إليها الأزمة القديمة والمتعلقة بضعف التوليد الذي يقل عن الاستهلاك بنسبة كبيرة، مقروناً ذلك أيضاً بالمشكلات المتعلقة بالجوانب البيئية، تراكم الأوساخ والجثث التي تجرفها المياه مثلما حدث مؤخراً في منطقة الوادي الأخضر، وما تترتب عليها من عملية تفاقم الأمراض مع بنية صحية ومستشفيات شبه منهارة وخارج الخدمة، تجعل من العودة للخرطوم في الوقت الراهن مجرد تجربة للدخول نحو الجحيم وبقدميك، أو أنها خيار المضطر الذي أغلقت أمامه كل الأبواب.

قرار شخصي

بالنسبة للكثير من الخرطوميين فإن أقسى ما يجابههم الآن هو إجبارهم على الابتعاد عن مدينة حياتهم، وأن أمنية العودة إليها هي الأولى في قلوبهم، لكن الأمر يطرح سؤالًا آخر هل انتفت عوامل البقاء خارج المدينة؟ وهل عادت إليها الحياة؟ إن عدنا إليها الآن فهل سنجد منازلنا وممتلكاتنا داخلها؟ البعض عاد ووجد منزله يسكنه آخرون، والبعض عاد ليجد كل ما تبقى من شقاء عمره مجرد جدران بلا أبواب ولا شبابيك، «البيت شارع وما يحدث في الشارع أسوأ».. لا يمكنك أن تبقى في مدينة بلا ماء وبلا كهرباء وبلا مشافٍ، لا يمكنك أن تبقي تحت رحمة «المليشيات» ومن ينتحلون صفات كونهم مليشيات، حيث أصدرت القوى المشتركة لحركات الكفاح المسلح السبت بياناً كشفت فيه عن توقيف استخباراتها لأشخاص يقومون بانتحال صفتها ويثيرون الرعب في أوساط المواطنين، يمارسون السلب والنهب، لكن في كل الأحوال يظل قرار العودة من عدمه قرار شخصي.

ومع ذلك لا يمكنك البقاء في مدينة قانونها هو قانون «القوة»، والمجد فيها لمن يحمل بندقية ويوجه لك اتهامات بكونك متعاون.

يحسم أحد سكان الخرطوم وهو لا يزال بعيدًا عن مدينته الجدل بقوله «سأعود في اللحظة التي يعود فيها رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء وطاقم حكومته لممارسة مهامهم من العاصمة والإقامة في المدينة».

الجوازات

طاهر المعتصم

ملخص

يتناول الكاتب قضية منع استخراج جوازات السفر للمواطنين السودانيين لأسباب سياسية، وهي ممارسة بدأت مع انقلاب الإنقاذ عام 1989 وتكررت بعد اندلاع حرب الخرطوم في أبريل 2023، حيث وُضع المعارضون على قوائم حظر السفر دون سند قانوني.

يشير الكاتب إلى أنه رغم إصدار رئيس مجلس السيادة في مارس 2024 توجيهًا ينهي هذا المنع، وتعديل لائحة الهجرة accordingly، لم يُنفذ القرار حتى اليوم.

يرى أن هذا التعطيل يعكس تغول «الدولة العميقة» على القرارات الرسمية، ويتسبب في معاناة إنسانية كبيرة، منها منع مواطن من السفر لدفن والده، مشيرا إلى أن وجود رئيس وزراء قانوني ووزير داخلية غير مكلف، لم يُفعّل القرار، مما يُعد فشلًا إداريًا وخرقًا للحقوق الأساسية.

يدعو الكاتب رئيس الوزراء ووزير الداخلية لتنفيذ التوجيه فورًا أو الاعتذار عن عجزهم، محذرًا من اختزال الدولة في أدوات للانتقام السياسي.

طيلة عهود ما بعد الاستعمار في السودان، لم يحدث منع مواطن من استخراج وثائقه الثبوتية، إلا عقب انقلاب البشير والإخوان المسلمين في 30 يونيو 1989م، وإن تراجع النظام بعدها عن هذه المخالفة الدستورية.

بعيد اندلاع حرب الخرطوم في 15 أبريل 2023م، عادوا لنفس الممارسة ضد خصومهم السياسين، فخرجت النشرات الحمراء، والإعلام التلفزيوني يذيع أسماء من وجه لهم الاتهام، وزادوا كيل بعير بحظر استخراج جوازات السفر للخصوم السياسين.

وكان من المعتاد في التغيرات السياسية القسرية، استخدام قوائم الهجرة والسيطرة في التضييق على المعارضين، لكن منع استخراج جوازات سفر أو وثائق ثبوتية، لم يحدث إلا قبل 35 عامًا في خيوط الظلام، كما أطلق الكاتب الدكتور المحبوب عبدالسلام على كتابه (دائرة الضوء وخيوط الظلام - العشرية الأولى للإنقاذ) الذي تناول فيه الاستيلاء على الدولة السودانية من قبل جماعة الإخوان المسلمين.

في مارس الماضي فطن رئيس مجلس السيادة الانتقالي، لهذه المخالفة ووجه وزير الداخلية المكلف السابق لمعالجة الأمر، الوزير قام بتعديل لائحة الهجرة والتحكم في الحادي عشر من مارس الماضي، وقد نصت على (أن لا يترتب على الحظر، الحرمان من استصدار جوازات السفر).

هذا التوجيه والتعديل الذي تم وصدر بناء عليه، توقف ولم يتحرك قيد أنملة، دع عنك إظهار أن هناك جهة أو دولة عميقة، يمكنها تعطيل توجيهات رئيس مجلس السيادة الانتقالي أو وزير الداخلية المكلف، بل ما يحدث لمن حرموا من إصدار جوازات السفر، وأعرف أحدهم لم يستطيع أن يواري جثمان والده الثرى، وغيرها من القصص الإنسانية، ضمن قوائم الحرمان من إصدار الجوازات حوالى أربعة من الصحفيات والصحفيين، رفضوا كل محاولات منحهم جوازات سفر أجنبية، متمسكين بوطنهم رغم أنف من يحاول أن يلقي بهم في قيود الهجرة.

بعيد أربعة أشهر وعشرة أيام، على التوجيه الصادر من الفريق الأول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي، وتعديل اللائحة من قبل وزير الداخلية المكلف السابق خليل باشا سيرين، وبعد تعيين دكتور كامل إدريس رئيس وزراء، وهو قانوني في الأساس بل استاذ قانون، وتسمية ضابط شرطة رفيع وزيرًا للداخلية ليس (مكلف)، ما الذي يمنع تنفيذ توجيه رئيس مجلس السيادة الانتقالي؟ يا رئيس الوزراء ووزير الداخلية، انفضوا الغبار عن القرار، وانزلوا اللائحة موضع التنفيذ، أو اعتذرا لمن أصدر التوجيه عن عدم مقدرتكم، وتغول مجموعة من خلف ستار لإجهاض توجيهات رسمية.

آخر قولي إن (السلطة ظل ضحى)، ويذهب الجميع ويبقى الوطن، وأن محاولات اختزال أدوات الدولة في خصومات سياسية أمر مؤسف، وإفشال توجيهات رئيس مجلس السيادة الانتقالي أمر غير مسبوق، فهل يقوم رئيس مجلس السيادة الانتقالي ورئيس الوزراء بمعالجة حرمان مواطنين سودانيين من حقوقهم الأساسية، وإعلان تنفيذ قرار عدم الحرمان من استصدار جوازات السفر، خصوصًا ونحن نرى تكفل رئيس مجلس السيادة بعلاج الزميل أشرف عبدالعزيز رئيس تحرير صحيفة الجريدة، بحسب ما أعلن نائب الملحق العسكري في سفارة السودان بالقاهرة، أأمل أن نسمع في القريب العاجل، فك ارتباط الدولة من أصحاب الأجندة السياسية، وأن يتصل السفراء بالذين جرى حرمانهم من جوازات السفر، ويقوموا باستصدارها لهم.

في عهد الراحل الملك حسين، قاد سيارته إلى بوابة السجن، وأمر بإطلاق سراح المعارض الأردني، واسطصحبه في سيارته إلى داره .

كلام كميل يمحوه جبريل

حيدر المكاشفي

ملخص

يستخدم الكاتب العبارة المشهورة «كلام الليل يمحوه النهار» لتسليط الضوء على التناقض الفاضح بين وعود رئيس الوزراء كامل إدريس، وقرارات وزير المالية جبريل إبراهيم.

بعد أن أعلن إدريس عزمه على تخفيف الأعباء المعيشية وخفض الأسعار والدولار الجمركي، سارع جبريل فور عودته للوزارة إلى اتخاذ قرار معاكس برفع الدولار الجمركي، ما أدى إلى انفجار الأسعار من جديد، مما أحبط آمال المواطنين وفضح هشاشة الحكومة.

يرى أن هذا التضارب يعكس غياب التنسيق داخل حكومة الأمر الواقع، ويفضح عدم وجود رؤية اقتصادية موحدة، وربما يدل على صراعات داخلية بين مراكز النفوذ. كما ينتقد صمت رئيس الوزراء أمام قرارات جبريل، ويطرح تساؤلات حول من يملك فعلاً سلطة القرار في الحكومة.

يخلص إلى أن ما يحدث لا يمكن تبريره كاختلاف في الاجتهاد، بل هو فشل إداري وتخبط سياسي يفاقم معاناة المواطنين، مطالبًا بتغيير جذري في نهج الحكم يضع المواطن في قلب السياسات بدلاً من أن يتركه ضحية لها.

من العنوان أعلاه المستلف من العبارة الشهيرة (كلام الليل يمحوه النهار) وبالإنجليزي Night talk is wiped away by the day ، يمكن استيلاد عناوين كثيرة منها على سبيل المثال (كلام الليل مدهون بزبدة)، والمعنى واضح إذ أن الزبدة تذوب إذا طلع عليها النهار، ومنها (بين وعود التخفيف الجزافية وواقع الجباية الفعلية: التناقض بين كامل إدريس وجبريل إبراهيم يثقل كاهل المواطن ويحرج حكومة الأمل)، والرجلان الوارد ذكرهما أعتقد معروفان، ف(كميل) بحسب مناداة الفرنجة له وهو الذي خدم عندهم وعاش بينهم لسنين متطاولة، هو كامل إدريس رئيس وزراء حكومة الأمر الواقع المعيّن بواسطة البرهان قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الانقلابي، وجبريل هو جبريل إبراهيم الذي عاد لوزارة المالية مستفيداً من شعار المرحلة (المجد للبندقية)، وليس لاستحقاق اتفاقية جوبا كما ادعى، حيث استطاع عبر بندقيته أن يعود مجدداً لوزارة المالية، رغم أنف تعهدات كامل إدريس بأن تعييناته الوزارية تتم عقب دراسة دقيقة للكفاءات والخبرات الوطنية، ولكن قبل أن نأتي على ذكر كلام الأول الذي يمحوه الثاني، ننتهز هذه السانحة لنحكي لكم القصة الطريفة للمثل (كلام الليل يمحوه النهار) الذي استلهمنا منه عنواننا أعلاه.. وتقول القصة بينما كان محمد بن زبيدة الأمين يطوف في قصرٍ له، إذ مر بجارية له سكرى، وعليها كساء خز تسحّب أذياله، فراودها عن نفسها، فقالت: يا أمير المؤمنين

أنا على حال ما ترى، ولكن إذا كان من غدٍ إن شاء الله، فلما كان من الغد مضى إليها، فقال لها: الوعد.

فقالت له: يا أمير المؤمنين: أما علمت أن كلام الليل يمحوه النهار. فضحك وخرج إلى مجلسه، فقال: من بالباب من شعراء الكوفة؟ فقيل له مصعب والرقاشي وأبو نواس. فأمر بهم فأدخلوا عليه، فلما جلسوا بين يديه، قال ليقل كل واحد منكم شعراً يكون آخره كلام الليل يمحوه النهار، وتبارى الشعراء الثلاثة في نظم أبيات تتضمن العبارة، وكان أبلغهم أبو نواس الذي أنشأ يقول:

وخود أقبلت في القصر سكرى
وزين ذلك السكر الوقار
وهز المشي أردافاً ثقالاً
وغصناً فيه رمان صغار
وقد سقط الردا عن منكبيها
من التجميش وانحل الإزار

فقلت: الوعد سيدتي
فقالت كلام الليل يمحوه النهار
فقال له: أخزاك الله، أكنت معنا ومطلعاً علينا؟

فقال: يا أمير المؤمنين عرفت ما في نفسك فأعربت عما في ضميرك. فأمر له بأربعة آلاف درهم، ولصاحبيه بمثلها.

وبعد.. لن نطيل عليكم بعد هذا المثل الوافي والكافي الذي كشف أبعاد الأقوال المرسلة وأزاح ورقة التوت عن سوأة التصريحات المجانية، التي يطلقها صاحبها في الهواء الطلق مثل (الفُساء) الذي يريح صاحبه بينما يتأذي منه الآخرون، وكأنما يتأسى أمثال هؤلاء بالمثل الآخر(هو الكلام بفلوس)، ما دام أنه مجاني لا ضريبة عليه ولا تترتب عنه أي مسؤولية... وإليكم الآن قصة كلام كميل الذي لم يعتد أو يعترف به جبريل إبراهيم، وكأني به يقول في خويصة نفسه كلام كميل (كلام ساكت)، فالسيد كميل كان قد أصدر عقب تسلمه منصبه مباشرة جملة من القرارات أعلنها على الملأ، منها القرار الذي بصدده وهو الذي يقضي بتخفيض أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية وخفض رسومها الجمركية، بهدف تخفيف المعاناة عن كاهل المواطن جراء الظروف التي تمر بها البلاد كما قال، ولكن السيد جبريل إبراهيم الذي كان قد أعلن دعمهم للسيد كميل ومؤازرته وإنهم يقفون خلفه، يبدو أنه يقف خلفه حاملاً استيكة، على غرار المقولة المصرية التي شاعت إبان تقلد السادات مقاليد الحكم خلفاً لعبد الناصر، أن السادات سار على درب عبد الناصر ولكن بالاستيكة، ومؤدى العبارة المجازية يشير إلى أن الرئيس أنور السادات عمد إلى تغيير سياسات سلفه ومحوها تماماً، ومؤدى العبارة كما لو أنه استخدم ممحاة (استيكة) لمحو ما رسمه سلفه.. فالسيد جبريل إبراهيم وعقب تسلمه منصبه مباشرة، كان أول قرار اتخذه هو رفع الدولار الجمركي إلى 2400 جنيه بعد أن تم تخفيضه في مايو الماضي من 2167.11 جنيه إلى 2092.6 جنيه. ومحصلة هذا القرار هي المزيد من الارتفاع الجنوني في الأسعار. الأمر الذي يناقض ويهدم ويهزم بالكلية قرار كميل رئيس الوزراء المار ذكره بخفض الأسعار وخفض الدولار الجمركي، وكأنه يقول بلسان الحال (كميل دا بتكلم ساكت ما في كلام اسمو خفض الدولار الجمركي).. هذا التناقض الحاد يثير تساؤلات مشروعة، هل نحن أمام حكومة تسير وفق برنامج اقتصادي موحد؟ أم أن القرارات الاقتصادية تُتخذ بمعزل عن رأس السلطة التنفيذية؟ وهل وزير المالية لديه تفويض يتجاوز سقف التوجهات التي رسمها رئيس الوزراء أمام الشعب؟ وقبل كل ذلك هل لديها برنامج اقتصادي ابتداءً، كما أن هذا التناقض ينطوي على ما يشير إلى اختلال في التنسيق الداخلي للحكومة، وربما صراع غير معلن بين مراكز النفوذ داخل سلطة الأمر الواقع، إذ أن جبريل إبراهيم، الذي يمثل أحد أبرز قادة الحركات المسلحة، قد لا يكون مجرد وزير تكنوقراطي، بل سياسي يتمتع بدعم من قوى ضاغطة ترى أن الموارد الجمركية مصدر رئيسي للتمويل في ظل انكماش الإيرادات. لكن الإشكالية الحقيقية لا تكمن فقط في من اتخذ القرار، بل في فقدان الثقة لدى المواطن، الذي بدأ يلمس أن الوعود السياسية لا تجد طريقها إلى أرض الواقع، وأن معادلة (رفع المعاناة) ليست سوى شعار مرحلي لكسب القبول الشعبي. بيد ان رفع الدولار الجمركي يعني ببساطة زيادة أسعار السلع المستوردة، وهي تمثل نسبة كبيرة من استهلاك السوق المحلي. والنتيجة المباشرة هي توسع دائرة التضخم، وعودة الطوابير، ومضاعفة ارتفاع تكلفة المعيشة المرتفعة أصلاً، خاصة على الفئات الأضعف. فهل هذه هي أولى بشائر حكومة (الأمل) التي يُفترض أنها جاءت لمعالجة الأزمة وليس تعميقها فإذا بها للسخرية تحل الألم محل الأمل، ومن جهة أخرى، فإن قراراً بهذه الخطورة يُفترض أن يُتخذ ضمن حزمة إصلاحات اقتصادية متكاملة، مصحوبة بشبكة أمان اجتماعي، لا أن يُفرض بشكل مفاجئ ويحمّل المواطن كل الأعباء. فما الذي يدفع وزير المالية لتكرار ذات السياسات القديمة التي أثبتت فشلها مراراً، ويعيد القرار أيضاً إلى الواجهة مشكلة غياب الشفافية في صناعة القرار الاقتصادي. فوزير المالية لم يكشف للرأي العام مبررات قراره، ومن جهته التزم رئيس الوزراء الصمت ولم يوضح لمن وعدهم بخفض الأسعار حقيقة ما جرى وأفرز هذا التناقض بين تصريحه السابق وقرار جبريل اللاحق، وهل يمكن لمواطن يعاني من الحرب والنزوح والجوع أن يتحمل مزيداً من(الإصلاحات) القاسية دون أن يُشرك في القرار أو حتى يُخاطب بشفافية، إن ما حدث لا يمكن اعتباره مجرد خطأ فني أو اجتهاد اقتصادي، بل هو ضرب من التخبط والتناقض في السياسات العامة. حكومة تقول شيئاً وتفعل نقيضه ستفقد احترامها (إن وجد) والثقة فيها، وتؤسس لمزيد من السخط العام، وهو أمر خطير في بلد يئن تحت أزمات مركّبة. وإذا لم تُراجع الحكومة أولوياتها وتضبط خطابها بما يتسق مع قراراتها، فإنها تسير في طريق فقدان الشرعية الأخلاقية أيضاً بعد السياسية المفقودة أصلاً. المطلوب اليوم ليس فقط التراجع عن القرار، بل تأسيس نهج جديد يضع المواطن في مركز السياسات لا في هامش المعاناة.

السودان يتجه نحو الكارثة بصمت رسمي قاتل

الموسم الزراعي يحتضر والمجاعة تطرق الأبواب

ملخص

يواجه السودان انهيارًا غير مسبوقًا في موسمه الزراعي وسط تجاهل تام من السلطات، حيث أدت الحرب إلى تدمير البنية الإنتاجية، وتُرك المزارعون بلا دعم أو تمويل، ما ينذر بمجاعة وشيكة.

في القضارف، لم تُزرع سوى ثلث المساحات المستهدفة، وفي الجزيرة توقفت طلمبات الري وهاجر المزارعون، وسط تراكم المحاصيل السابقة في المخازن وغياب شراء حكومي.

لم تصدر وزارة الزراعة أي خطة واضحة، واكتفى المسؤولون بتصريحات عامة، بينما يصف الخبراء الوضع بأنه «كارثة وطنية»، ويحذرون من أن البلاد تفقد آخر مقومات بقائها.

تحذر المنظمات من خطر المجاعة، في ظل غياب خطة قومية واعتماد محدود على دعم الفاو، وسط اتهامات بتسييس التوزيع. وتحمّل شهادات المزارعين السلطات كامل المسؤولية عن هذا الفشل المدمر.

تقرير خاص - أفق جديد

بينما تنشغل السلطة بترقيع خطابها السياسي وتبرير فشلها الإداري، تتهاوى دعائم الإنتاج الزراعي في السودان، ويزحف شبح المجاعة على امتداد الوطن. الحرب لم تقتل الناس فقط في المدن، بل قضت على ما تبقى من قدرة على الزرع والحصاد، فيما يقف النظام الحاكم عاجزًا، متفرجًا، بل ومتواطئًا مع هذا الانهيار المريع.

إنها لحظة شبيهة بما حدث في عام 1906، عندما ضربت المجاعة التاريخية أرجاء البلاد، وأفنت جوعًا قرى ومدنًا وسلالات بشرية بأكملها. اليوم، وبينما تتكرر الأسباب: انعدام الأمن، انهيار الدولة، فشل الموسم الزراعي، وتفكك البنية الإنتاجية – لا يبدو أن من في يدهم الأمر يستوعبون حجم الخطر. أو لعلهم لا يكترثون.

موسم يلفظ أنفاسه

نقلت مصادر ميدانية لـ«أفق جديد» من القضارف – أكبر مناطق الإنتاج المطري في البلاد

– أن الموسم الزراعي على وشك الانهيار الكامل. حتى نهاية الأسبوع الماضي، لم يُزرع سوى 35% فقط من المساحة المستهدفة، في وقتٍ تجاوز فيه فصل الخريف منتصفه، وسط شحٍ شديد في الوقود والتمويل والتقاوى، وغياب تام للمبيدات والأسمدة.

يقول المزارع محمد يوسف عبد اللطيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «الموسم الزراعي وصل إلى مرحلة حرجة، والمزارعون الآن في الحقول بلا تمويل ولا سماد ولا وقود. إذا لم تتدخل الدولة، فإن الموسم مهدد بالفشل الكامل». وفيما أشار عبد اللطيف

إلى أن محاصيل الموسم الماضي ما زالت مكدسة في المخازن بسبب تدني الأسعار، حيث لم تتمكن الدولة من شراء الإنتاج أو تحريكه، كما لم تقم بتفعيل سياسة المخزون الاستراتيجي للتحكم في الأسعار، ما زاد من خسائر المزارعين، يذهب مزارع آخر - تحفظ على ذكر اسمه - في الاتجاه ذاته ولكن بلغة أكثر حسرة قائلا: «نحن نحرث بالأمل ونسمد باليأس. هذا موسم للمجاعة وليس للزراعة، الدولة اختفت، لا تمويل ولا دعم ولا سياسة واضحة، المزارعون الآن على وشك أن ينهاروا، ومعهم تنهار البلاد، ما يُزرع اليوم ليس خطة إنتاج قومية، بل محاولات فردية لبقاء الأسر على قيد الحياة».

الجزيرة.. قلب توقف عن الخفقان

ولاية الجزيرة، التي كانت يومًا درة الإنتاج الزراعي في السودان، تقف الآن على أنقاضها. الحرب دمّرت المشروع، وعطلت طلمبات الري، ودفعت آلاف المزارعين إلى النزوح. تقول إفادات حصلت عليها «أفق جديد» من مزارعين بالمنطقة الوسطى، إن «السواد الأعظم من الأراضي لم يُزرع، وإن الحكومة لم تقدم أي دعم يذكر منذ بدء الحرب».

ولم تكتفِ السلطات بالإهمال، بل أسهمت في مضاعفة الخسائر، حين امتنعت عن شراء محاصيل الموسم السابق، وتركت القمح مكدسًا في المخازن حتى تعفن، وسوّقت بعضًا منه بسعرٍ أقل من تكلفة زراعته، ما دفع كثيرًا من المنتجين إلى بيع ما تبقى من أراضيهم هربًا من الديون.

سلطة بلا إحساس بالكارثة

في ظل هذا الانهيار، لم يصدر عن وزارة الزراعة أي بيان يُطمئن المنتجين أو يعلن خطة إسعافية واضحة. يكتفي مسؤولو النظام بتصريحات فضفاضة، يتحدثون فيها عن «الاستعداد للموسم الزراعي» و«مجهودات الدولة»، في وقتٍ لم تُقدَّم فيه جالون وقود واحد من قبل الدولة للمزارعين.

خبير الإنتاج الزراعي الطيب فتح الرحمن، حذر من أن البلاد تتجه إلى «كارثة مجاعة مكتملة الأركان»، وقال لـ«أفق جديد»: «ما يحدث اليوم ليس مجرد فشل موسم، بل تآكل لما تبقى من قدرة وطن على العيش. الحكومة، إن جاز تسميتها كذلك، تبدو وكأنها تسعى لإفناء هذا الشعب بصمت الجوع».

الفاو تعد.. والمزارع يختنق

كما وعدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بتوفير تقاوى لأكثر من 700 ألف مزارع، أظهرت الوقائع أن معظم تلك الكميات لم تصل، وإن وصلت فإنها توزع على مناطق محددة، دون عدالة ولا خطة قومية. تقول مصادر «أفق جديد» إن بعض برامج الفاو خضعت لضغوط من القوات المسيطرة على الأرض، ما أدى إلى تسييس التوزيع وإقصاء مناطق بأكملها.

البلاد على شفا هاوية

ما لم يُتدارك الوضع خلال أيام، فإن ملايين السودانيين سيكونون عرضة لخطر المجاعة المباشر خلال موسم الحصاد المقبل. المنظمات الدولية بدأت بالفعل في تصنيف السودان ضمن أعلى درجات الخطر الغذائي، ومع ذلك، لا تظهر في الخرطوم أي ملامح لتعبئة وطنية، ولا في بورتسودان أي خطة دولة، ولا في الإدارات المحلية أي استشعار لمسؤولية.

إن السودان يتجه إلى الهاوية الزراعية، والمجاعة تدق الأبواب في بلد لا يزرع ما يأكل ولا يستورد ما يحتاج. والمؤسف أن الجوع هذه المرة لن يكون من فعل الطبيعة، بل نتيجة مباشرة لفشل سياسي، وسوء إدارة، ولا مبالاة متعمدة.

من المحرر

جمعنا العديد من الشهادات الميدانية وأصوات منتجين ومزارعين وخبراء من مناطق القضارف والجزيرة والنيل الأبيض وسنار، لكن خوف أصحابها من الملاحقة دفعنا إلى عدم نشرها، وجميعها تجمع على شيء واحد: فشل كارثي للموسم الزراعي هذا العام. وتحمل سلطات بورتسودان هذا الفشل، وبدورنا نحمل من هم في موقع القرار كامل المسؤولية التاريخية عن كل حياة تُزهق بالجوع.

إعادة البناء من الأطراف: الفيدرالية الإقليمية غير المتماثلة

Rebuilding from the Peripheries: Asymmetric Regional Federalism

د. عصام عباس

ملخص

يرى الكاتب أن السودان يعاني منذ الاستقلال من أزمات بنيوية عميقة، تتجلى في فشل الحكم المركزي، وتهميش الأطراف، وغياب مشروع وطني يعترف بالتعدد الثقافي والعرقي.

يشير إلى أن الإقصاء المتواصل أدى إلى اندلاع نزاعات مسلحة، وتفكك اجتماعي، وتدهور اقتصادي واسع، بينما ظلّت محاولات الحل تنبع من المركز بروح وصاية تتجاهل جذور الأزمة.

يوضح أن أزمة الحكم تمثلت في غياب الشرعية السياسية والدستورية، واحتكار النخب المركزية للسلطة والثروة، مقابل تهميش الأقاليم وحرمانها من المشاركة والتنمية،أما أزمة الهوية، فقد نتجت عن فرض هوية أحادية ألغت التعدد السوداني، مما عمّق الشعور بالاغتراب والانقسام.

يطرح الكاتب نموذج «الفيدرالية الإقليمية غير المتماثلة»، كتصور استراتيجي بديل لإعادة بناء الدولة من الأطراف، و يقوم هذا النموذج على منح الأقاليم صلاحيات واسعة تتناسب مع خصوصياتها، ضمن إطار اتحادي موحّد، ويعزز التنمية المحلية، ويضمن التوزيع العادل للموارد، والمشاركة الفاعلة في صنع القرار.

ما إن انفضت جلسة البرلمان نهار التاسع عشر من ديسمبر 1955 معلنة بالإجماع استقلال السودان وإنهاء الحكم الإنجليزي الذي تجاوز نصف القرن بقليل، حتى أطلت برأسها سلسلة من الصراعات متعددة الأوجه. الكل رأى بعينيه وميض النار بين الرماد، واشتم دخانها المكتوم وهي توشك أن يكون لها ضرام، ولكنهم أداروا لها ظهورهم وتركوها تستعر وهم يظنون أن لهيبها لن يتجاوز تلك الأطراف النائية، فتراكمت وتفاقمت حتى انفجرت في شكل حروب أهلية، صراعات جهوية، وانقسامات مجتمعية عمت كل السودان. تبدت مظاهر الصراع في العنف المسلح والتدهور الاقتصادي والانقسام السياسي، إلا أن جذوره البنيوية تعود إلى ثلاث أزمات مركزية مترابطة: أزمة الحكم المتمثلة في فشل النُظم المتعاقبة في بناء دولة مدنية ديمقراطية تقوم على سيادة القانون والتداول السلمي للسلطة، وأزمة الهوية الوطنية الناجمة عن عجز الدولة عن الاعتراف بالتنوع الثقافي والإثني والديني، وسعيها لفرض هوية أحادية أقصت قطاعات واسعة من المجتمع، وأزمة الخلل الاقتصادي الناتج عن مركزية التنمية والتوزيع غير العادل للثروة، وتهميش الأقاليم التي ظلت محرومة من الموارد والخدمات لعقود طويلة. في ظل تعقيدات الواقع السوداني وتعدد مكوناته، لم تعد الحلول التقليدية مركزية النشأة قادرة على معالجة هذا الإرث المتجذر الصراع. وبرغم أن الدولة المركزية قد سعت كثيرًا لإيجاد حلول إلا أن جميع محاولاتها قد باءت بالفشل، لا لشيء سوى أن جميع المبادرات قد وضعت بروح الوصاية المركزية ولأجل اقتسام السلطة وإرضاء فئات بعينها، بينما يتم تجاهل المجتمعات المحلية وتغافل جذور الصراع. هنا برز السؤال المحوري، ألم يحن الوقت لتجاوز إعادة انتاج الفشل من خلال اتفاقيات تقاسم السلطة والانتقال إلى تصور استراتيجي يقوم على مخاطبة جذور الصراع واجتراح رؤى جريئة مصممة بإتقان على الواقع السوداني؟ هذه الرؤية، التي أتبناها وأدافع عنها، تستند إلى نموذج «الفيدرالية الإقليمية غير المتماثلة Asymmetric Regional Federalism» القائم على التعدد في إطار الوحدة، ومنح الأقاليم سلطات واسعة غير متماثلة لإدارة شؤونها وفقًا لخصوصياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ضمن إطار سيادي اتحادي مشترك.

جذور الصراع في السودان

تعود جذور الصراع في السودان إلى تراكُم أزمات تاريخية في بنية الدولة، تتجلى أساساً في ثلاثية

الحكم، الهوية، والتنمية الاقتصادية. فقد فشلت النُخب المتعاقبة منذ الاستقلال في بناء نظام حكم ديمقراطي شامل يعكس تنوّع البلاد الثقافي والجغرافي، مما أفضى إلى تهميش مناطق واسعة وتغوّل المركز على الأطراف. كما ظلت أزمة الهوية تمثل عامل تفتيت بدل أن تكون مصدر وحدة، نتيجة لغياب مشروع وطني يعترف بالتعدد الثقافي والعرقي والديني للسودانيين. وعلى الصعيد الاقتصادي، كرّست السياسات التنموية الاختلالات الإقليمية، حيث تركزت التنمية في الوسط والشمال، مقابل تهميش مزمن للشرق والغرب والجنوب، مما غذّى الشعور بالظلم وخلق بيئات حاضنة للنزاعات. إن إدراك هذه الجذور ضروري لفهم مسار الصراع والحلول الممكنة.

أولًا: أزمة الحكم

فشلت النظم السياسية المتعاقبة في بناء نظام حكم عادل وشامل يُراعي التعدد الإثني والديني والثقافي في البلاد، مما كرّس أزمة حكم مزمنة تجلت في بعدين أساسيين: أولهما انعدام الشرعية السياسية والدستورية، حيث اعتمدت الأنظمة المتتالية على القوة العسكرية والتحالفات المرحلية بدلًا من التوافق الشعبي، ما أدى إلى تكرار الانقلابات وإجهاض التجارب الديمقراطية القصيرة، وأضعف ثقة السودانيين في المؤسسات المدنية والدستورية. لم تول الحكومات، خاصة العسكرية منها، أهمية لبناء مؤسسات فاعلة، بل عمدت إلى تسييس القضاء والجهاز التشريعي، وتركزت السلطة في يد النخب الحاكمة دون مساءلة، ما أدى إلى تغوّل السلطة التنفيذية وتغييب حكم القانون. أما البعد الثاني فهو تهميش الأطراف والمكونات الاجتماعية، حيث احتكرت النخب المركزية السلطة والثروة لصالح مناطق بعينها في وسط وشمال السودان، بينما عانت الأقاليم الأخرى كدارفور، النيل الأزرق، جبال النوبة، والشرق من التهميش التنموي، والإقصاء السياسي، والهيمنة الثقافية. تمركزت الاستثمارات والخدمات في العاصمة الخرطوم، في حين حُرمت المناطق المنتجة للموارد من عوائدها، مما رسّخ شعور سكان الهامش بالاستغلال والإقصاء، وأسهم في نشوء حركات مسلحة تطالب بالعدالة والمساواة، أو حتى بالانفصال. إن فشل الدولة السودانية في إدارة هذا التنوع بعدالة ومشاركة، هو ما مهّد لانفجار النزاعات، وتقويض فرص بناء دولة وطنية مستقرة.

ثانيا: أزمة الهوية الوطنية

تتصدر أزمة الهوية جذور الصراع المستمر في السودان، إذ فشلت الدولة الوطنية، بل ومنذ فترات الاستعمار، في بلورة هوية قومية جامعة تعكس التعدد العرقي والديني والثقافي الهائل الذي يميز المجتمع السوداني. وبدلاً من ترسيخ مشروع وطني يقوم على الاعتراف بالتنوع والمواطنة المتساوية، انتهجت النخب الحاكمة سياسات إقصائية سعت إلى فرض هوية أحادية ذات طابع عروبي-إسلاموي كمكون «رسمي» للدولة، مما همّش المكونات غير العربية وغير المسلمة، وأسهم في إنتاج شعور عميق بالاغتراب الثقافي لدى سكان مناطق مثل دارفور، جبال النوبة، النيل الأزرق، وجنوب السودان قبل الانفصال. وبدلاً من أن تكون الهوية القومية أداة للوحدة، تحولت إلى أداة للصراع والانقسام، وانعكست على شكل نزاعات مسلحة وصراعات مستمرة على الاعتراف والعدالة.

في المقابل، يشكّل السودان لوحة معقدة من الهويات المتعددة: عرقية متجذرة، دينية متباينة، ثقافية، وإقليمية متنوعة، تعكس جميعها ثراءً حضاريًا كبيرًا لكنه غير معترف به مؤسسيًا. هذا التنوع، حين أُدير بسياسات مركزية إقصائية – من تعريب قسري، وإقصاء مؤسسي، وفرض قوانين ومناهج لا تعترف بالآخر – أسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، وزرع بذور التمرد والتهميش، خصوصًا في مناطق الهامش. فبدلاً من الاحتفاء بهذا التنوع كبنية تأسيسية للدولة، تم التعامل معه كمصدر تهديد، ما ولّد تاريخًا طويلًا من النزاعات، وجعل مشروع بناء الأمة السودانية في حالة تعثر دائم.

ثالثا: أزمة التنمية الاقتصادية

اتسمت السياسات الاقتصادية طوال العقود الماضية بعدم العدالة، وصاحبها سوء التوزيع الجغرافي للموارد، وغياب الرؤية التنموية الشاملة. فقد ركّزت الدولة على تنمية المركز، لا سيما العاصمة الخرطوم، بينما عانت الأقاليم من التهميش التنموي الممنهج، مما أفرز تفاوتات حادة في مستويات المعيشة، والبنية التحتية، والخدمات الأساسية. كما فشلت الحكومات المتعاقبة في استثمار الموارد الطبيعية الوفيرة – مثل الزراعة، المعادن، والمياه – لصالح التنمية المتوازنة، تم توجيه الثروة لدعم شبكات النفوذ السياسي أو للانفاق الأمني والعسكري. وأدى غياب فرص العمل، وانتشار

الفقر والبطالة، وغياب خطط تنموية مستدامة، إلى تصاعد الاحتقان الاجتماعي، ودفع العديد من المناطق المهمشة إلى التمرد والمطالبة بحقوقها عبر السلاح. كذلك، أسهم الاقتصاد الريعي المرتبط بالفساد والمحسوبية في ترسيخ طبقة ضيقة من المستفيدين، مقابل إقصاء الغالبية من ثمار التنمية. ومن ثمّ، فإن غياب التنمية الاقتصادية العادلة والمتوازنة لم يكن فقط عرضًا للأزمة السياسية، بل كان محركًا مباشرًا للصراع وسببًا في تقويض الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وإنهاء هذه الأزمة يتطلب إعادة هيكلة شاملة للنظام الاقتصادي تقوم على العدالة التوزيعية، وتنمية الريف، وتمكين المجتمعات المحلية من مواردها.

من الصراع الى الاستقرار: البناء من الأطراف

إن تفكيك جذور الصراع السوداني العميقة يتطلب تجاوز الحلول الجزئية والمؤقتة نحو رؤية استراتيجية شاملة تعالج قضايا الحكم، والهوية، والتنمية الاقتصادية التي فشلت الدولة السودانية في التعامل معها خلال الحقب. وانطلاقًا من هذه التحديات، يبرز تصوّر متكامل للحل يقوم على تبنّي نموذج «فيدرالية الأقاليم غير المتماثلة»، الذي يُقرّ بتنوع نظم الإدارة والحكم بنهج غي متماثل داخل إطار قومي موحّد، بما يتيح لكل إقليم تكييف نظامه السياسي والثقافي وفقا لخصوصياته المحلية. ويتكامل هذا النموذج مع مفهوم «الفيدرالية التنموية» التي تمنح الأقاليم سلطات حقيقية لتخطيط وتنفيذ سياسات تنموية مستقلة، تستجيب لاحتياجاتها وتضمن التوزيع العادل للثروة. هذا النموذج يسعى لإعادة بناء الدولة من الأطراف على أسس جديدة من الشراكة والمواطنة والعدالة، بما يضمن الاستقرار، ويُمهّد لسلام مستدام وتعايش حقيقي بين مكونات السودان المتعددة.

الفيدرالية الإقليمية غير المتماثلة Asymmetric Regional Federalism

فيدرالية الأقاليم غير المتماثلة هي نموذج لمعالجة تعقيدات السودان، وهي مستوحاة من نماذج عالمية مثل تطبيق أسبانيا لـ«دولة الأقاليم ذاتية الحكم State of Autonomies »، الهند «النظام الاتحادي شبه المركزي Quasi-Federal System»، المملكة المتحدة التفويض غير المتماثل (Asymmetric Devolution)، الفيدرالية الإثنية في جمهورية إثيوبيا (Ethno-Federalism)، وفيدرالية الشعوب المتعددة في كندا (Multinational Federalism). تتلاءم هذه الفكرة مع الواقع السوداني المتعدد إثنيا وثقافيًا وجغرافيًا. فهي تعني الحفاظ على وحدة السودان كدولة ذات سيادة، لكن بإقرار نُظُم حكم وإدارة وتنمية مختلفة في الأقاليم، بما يتناسب مع خصوصية كل إقليم أو منطقة، من حيث ثقافته، أولوياته الاقتصادية، تنظيمه الاجتماعي، وهويته التاريخية. لا يعني ذلك الانفصال أو التقسيم، بل مرونة في الحكم وتعدد في الأنظمة داخل إطار سيادي موحد. يهدف مشروع دولة واحدة نظم متعددة إلى حل أزمة الحكم من خلال إعادة توزيع السلطة عبر أنظمة حكم محلية/إقليمية متعددة، وتحقيق العدالة التنموية بتمكين كل إقليم من إدارة موارده وتحديد أولوياته، وتأسيس هوية وطنية شاملة تعترف بالتنوع وتديره إيجابيًا.

ركائز فيدرالية الأقاليم غير المتماثلة

النظام السياسي المتعدد

حل أزمة الحكم في السودان يتطلب تبني نظام فيدرالي مرن يضمن توزيع السلطة بشكل عادل، بحيث يتمكن كل إقليم من إدارة شؤونه الداخلية من خلال نظام إقليمي ديموقراطي واسع الصلاحيات بمستويات غير متداخلة تشمل السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية ومستقل عن المركز، مع التزام كل إقليم بإطار القانون الاتحادي. يُمنح كل إقليم الحق في تبني نظامه الإداري والقانوني بما ينسجم مع خصوصياته الثقافية والاجتماعية، شرط ألا يتعارض مع المبادئ الدستورية التي اتفق عليها توافقيًا على المستوى القومي. وفي المقابل، تتولى السلطة الاتحادية المسؤوليات السيادية المشتركة كالدفاع، السياسة الخارجية، العملة، والمواطنة، إلى جانب التكامل مع حكومات الأقاليم بما يحقق توازناً فاعلاً بين المستوى المركزي الذي يمثل الوحدة الوطنية للامة السودانية والمستوى الإقليمي الذي يعكس التنوع المحلي.

الفيدرالية التنموية – تنمية بالأولويات المحلية

الفيدرالية التنموية (Developmental Federalism) هي نهج اقتصادي يركز على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم والمستويات المحلية داخل دولة فيدرالية، مع منح هذه الوحدات

صلاحيات واسعة في تصميم وتنفيذ سياساتها التنموية الخاصة. الهدف منها هو تسخير التنافس الإيجابي بين الأقاليم، وتشجيع الابتكار المحلي، وضمان أن تتناسب البرامج التنموية مع الاحتياجات والظروف الفريدة لكل منطقة، بدلاً من فرض نموذج مركزي واحد. في هذا السياق، تحتفظ الحكومة المركزية بالصلاحيات السيادية الكبرى (مثل الدفاع، السياسة الخارجية، العملة)، ولكنها تعمل كمنسق ومُمكن وداعم للتنمية المحلية، وتوفر الأطر الكلية والموارد لضمان تحقيق الأهداف التنموية الشاملة للدولة.

الهوية الوطنية والاعتراف بالتنوع

في الدول التي تتسم بتعدد ثقافي وعرقي وديني، يعتبر الاعتراف بالهويات الثقافية المتنوعة أحد الروافع الجوهرية لمعالجة أزمة الهوية ويكتسب أهمية خاصة في سياق نموذج «دولة واحدة - متعددة النظم». يقوم هذا النظام على الاعتراف الدستوري الصريح بالتعدد اللغوي والديني والثقافي بوصفه مكوناً أساسيًا للوحدة الوطنية، لا تهديداً لها. ويتطلب هذا الاعتراف توفير حماية قانونية ورسمية للغات والثقافات المحلية، بما يضمن بقاءها ونموها في مواجهة سياسات الإقصاء أو الذوبان القسري في ثقافة مهيمنة. كما يُرسّخ مبدأ المواطنة المتساوية كقاعدة للعلاقة بين الدولة وأفرادها، بحيث لا تكون الهوية الثقافية أو الانتماء العرقي شرطاً للحقوق أو للانتماء الوطني. وفي إطار الدولة متعددة النظم، يُمنح كل إقليم حرية تنظيم مؤسساته الثقافية والتعليمية بما ينسجم مع خصوصياته وهويته المحلية، شرط الالتزام بالمعايير الوطنية العامة، مما يُحقق التوازن بين الوحدة والتنوع. هذا النموذج يتيح للدولة إدارة التنوع بوصفه مصدر قوة وتماسك، لا سبباً للتجزئة أو النزاع، ويمهد الطريق لبناء عقد اجتماعي جامع وعادل.

معايير تقسيم الأقاليم

النظام الإداري الحديث في السودان نتج عن تطورات سياسية وتاريخية بدأت خلال الحكم الاستعماري وامتدت إلى فترة الحكم الوطني. ففي الحقبة الاستعمارية (1898–1956)، اعتمدت الإدارة البريطانية نموذجًا مركزيًا هدف إلى تيسير الحكم من خلال تقسيم البلاد إلى مديريات (مثل دارفور، كردفان، الشمالية، النيل الأزرق، الخرطوم) تتبع للحكم المركزي في الخرطوم، لكن تتمتع بقدر من التنظيم المحلي المرتبط بالزعامات القبلية. أما في فترة الحكم الوطني بعد الاستقلال، فشهدت البلاد تحولات إدارية متكررة، اتسمت بعدم الاستقرار، شملت الانتقال من نظام المديريات إلى نظام الأقاليم في السبعينات، ثم العودة لاحقًا إلى نظام الولايات. تميزت هذه التحولات بضعف الرؤية الاستراتيجية، وغياب اللامركزية الحقيقية، مما أسهم في تفاقم التفاوت التنموي والاحتقان السياسي بين المركز والأطراف، وأبرز الحاجة لنموذج إداري جديد أكثر عدالة ومرونة. التقسيم الإداري ينبغي ان يراعي المعايير التالية:

العدالة التنموية (Developmental Equity)

العدالة في توزيع الموارد والخدمات بين أقاليم السودان هي حجر الأساس لضمان استقرار الدولة ووحدتها. يقتضي ذلك معالجة التفاوت التاريخي في التنمية بين المركز والأطراف، من خلال تمكين الأقاليم من إدارة مواردها الطبيعية والبشرية، وتحديد أولوياتها التنموية. كما يستلزم اعتماد سياسات تمييز إيجابي تجاه المناطق التي عانت من التهميش والنزاعات، وتخصيص ميزانيات عادلة تدعم البنية التحتية، التعليم، الصحة، والفرص الاقتصادية في الأقاليم الأكثر احتياجًا.

الخصوصية الثقافية والهُوياتية (Cultural and Identity Recognition)

السودان بلد غني بالتنوع الثقافي والإثني واللغوي، وهذا التنوع يجب أن يُدار لا أن يُطمس. يتطلب التقسيم الإقليمي الاعتراف بالخصوصيات الثقافية للمكونات المحلية، واحترام هوياتها التاريخية والاجتماعية. يحق لكل إقليم أن يعبّر عن ثقافته، ويمارس لغته، ويحتفل بتراثه، ضمن إطار سيادي موحّد يضمن التعايش السلمي ويمنع الإقصاء الثقافي. ويشكل هذا الاعتراف مدخلاً أساسيًا لبناء هوية وطنية جامعة تقوم على التعدد لا الإلغاء.

الحكم الرشيد والتمثيل السياسي (Good Governance and Political Inclusion)

يرتكز أي نموذج اتحادي ناجح على تفويض

حقيقي للسلطات نحو الأقاليم، بما يضمن مشاركة فعّالة للمواطنين في إدارة شؤونهم المحلية. يجب أن تتوفر للأقاليم صلاحيات دستورية واضحة تُمكنها من انتخاب حكوماتها وبرلماناتها المحلية، وتشريع قوانين في مجالات مثل التعليم، الصحة، الزراعة، والتنمية المحلية. ويسهم هذا في تقليل المركزية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعزيز الرقابة المحلية على أداء المؤسسات.

التاريخ المشترك والتماسك المجتمعي (Historical Continuity and Social Cohesion)

يجب أن يُراعي التقسيم الإقليمي التاريخ المشترك والانتماءات القبلية والمناطقية للمجتمعات السودانية، لضمان التماسك الاجتماعي وتفادي النزاعات الحدودية أو التنافسات الإثنية. إن الاستفادة من التقسيمات التقليدية للأقاليم (مثل دارفور، كردفان، الشرق، الشمال...) قد يشكل مدخلاً عقلانياً لإعادة البناء على أسس مقبولة من المجتمع، مع تحديثها لتستوعب التغيرات الديمغرافية والاقتصادية. إن الحفاظ على الروابط الاجتماعية داخل الإقليم الواحد يشجع على التماسك المجتمعي ويعزز الولاء الوطني.

المعقولية الجغرافية والإدارية (Geographic and Administrative Rationality)

من الضروري أن يتم تقسيم الأقاليم وفق معايير عملية تأخذ في الاعتبار الجغرافيا الطبيعية (مثل الأنهار، الجبال، شبكات الطرق)، والتوزيع السكاني، والقدرة الإدارية. يجب أن تكون الأقاليم متوازنة في حجمها وعدد سكانها إلى حد معقول، وقادرة على بناء مؤسسات إدارية محلية فعّالة، مع توفر عاصمة إقليمية تكون مركزًا للحكم والخدمات. هذا يسهم في تقليل الفجوات بين الريف والحضر ويُسرّع من وتيرة التنمية.

المرونة السياسية والدستورية (Political and Constitutional Flexibility)

إن واقع السودان المتغير سياسيًا واجتماعيًا يتطلب نموذجًا إداريًا مرنًا، يسمح بمراجعة التقسيمات الإقليمية وتطويرها حسب الحاجة. ينبغي أن يُنص في الدستور على إمكانية تعديل حدود الأقاليم أو إعادة توزيع الصلاحيات بينها وفق آليات ديمقراطية مثل الاستفتاءات أو الحوار الوطني. كما يجب أن تُنشأ مؤسسات مستقلة لمراقبة أداء الأقاليم وضمان التوازن في السلطة. هذه المرونة تمنح النظام قدرة على التكيف مع المستقبل، وتمنع الجمود الذي قد يقود إلى النزاع أو الفشل المؤسسي.

أختم بالقول إن الخروج من دوائر الفشل المتكررة والانقسامات المزمنة في السودان يتطلب تبني نموذج جديد في التفكير والبناء، يعيد صياغة العلاقة بين الدولة ومكوناتها على أسس العدالة، والاعتراف، والمشاركة. فـ«فيدرالية الأقاليم متعددة النظم» لا تمثل مجرد إصلاح إداري، بل هي مشروع لإعادة تأسيس الدولة السودانية على عقد اجتماعي جديد يُنهي المركزية الإقصائية، ويعترف بالتعدد بوصفه مصدرًا للقوة، لا للتهديد. إن هذا النموذج بما يتيحه من حكم ذاتي للأقاليم، وعدالة في توزيع الموارد، ومرونة سياسية ودستورية، يشكل أرضية حقيقية لتحقيق السلام والاستقرار، ويمهد الطريق لبناء دولة موحدة بتنوعها، قوية بمواطنيها، ومتصالحة مع ذاتها وتاريخها ومستقبلها.

رسائل للأحباب: رسالة لعبد الرحمن حسان

عثمان يوسف خليل

ملخص

في رسالة وجدانية حميمة، يوجه عثمان يوسف خليل تحية ملؤها المحبة والوفاء لصديقه عبد الرحمن حسان، مشيدًا برسائله التي يراها جزءًا من ذاكرة الصداقة الطويلة بينهما، بل ومن تاريخ مدينتهما أيضًا، يستحضر عثمان مشاهد من عطبرة، «عاصمة الحديد والنار»، ويذكّر بمكانتها النضالية وتاريخها العريق قبل أن تنال منها سياسات مايو.

يستعيد عبد الرحمن حسان في رده، مشاهد طفولته في حي الداخلة بعطبرة، حيث كان يرافق خالته ويشاهد الحياة اليومية من نافذة البيت، يصف مشاهد متعلقة بخدمات «صحة البيئة» التي كانت متقنة، بدءًا من رش المياه الراكدة، وفحص نظافة المراحيض، إلى هيبة المفتشين الذين كانوا يجوبون الأحياء على دراجاتهم، مهيبين كرجال الشرطة.

يستعرض هذه الذكريات بلمسة حنين، عاكسًا صورة مجتمع منظم يحترم النظام والنظافة، ويترك في القارئ أثرًا دافئًا من الطفولة والمدينة.

الرسالة تحمل في طياتها دعوة للحديث عن التراث والتنوع السكاني والشخصيات البارزة في المدينة، مما يعكس عمق العلاقة بين الصديقين ورغبتهما في تبادل المعرفة والذكريات.

صديقنا المُبَجّل عبد الرحمن حسّان لك أزجي وافر المحبة وواجب التحية والتقدير الذي تعرف.

رسائلك التي تتحفنا بها اعتبرها قطعة مهمة في تاريخ خوتنا التي تمتد لعقود. ولي فيها مآرب شتى أقلها تذكرني بالأماكن والأمكنة، كائنات صامتة لكنها منحوتة في قلوبنا.. دعنا لا نتوقف عن هذه الرسائل فسوف تصبح يومًا محطة يقف عندها أجيال.

في البدء خلينا نحاول أن نكتب لك اليوم وفي البال معرفة الكثير والمثير عن تلكم المدينة العريقة، التي جرى العرف بين الناس أن يسمونها عاصمة الحديد والنار، وهي أهل لذلك وقد استحقت ذلك ليس من باب المجاملة ولكنها كانت كذلك، وهذا دين مستحق.

من حظي يا صديقي أنني رأيت عطبرة عن طريقكم وتجولت معكم في أحيائها المرتبة والمترّبة، ويكفي أن أحد تلك الأحياء سموه الحصايا.

لكن تغير الحال ذلك بعد أن تعمد صاحب مايو زاعمًا بأنه سوف يوقف المد الثوري الذي عرفت به مدينتكم، التي كانت شريان الشمال وبقية ربوع السودان. أتوقع أنك وبذاكرتك المتوقدة سوف تحدثنا عن المدينة، وعن التعدد السكاني، وعن ظرفائها، ففي ذلك وفاء لأهل العطاء، وهم يستحقون ذلك الوفاء.

من هنا أقول لك أنا اليوم في بالي أن استفز ذاكرتك، وتنفض عنها غبار النسيان، فلا تبخل علينا يا صديقي..

لك في الختام معزتي التي تعرف..

عثمان يوسف خليل
المملكة المتحدة

***

أخي عثمان بعد التحية والسلام،

لا أذكر كم كان عمري، وإليك مشاهداتي لحلة الداخلة. أذكر أن خالتي الصغرى تحملني وهي واقفة عند الشباك نعاين للشارع، وكان أمامنا سور من أشجار البسكيت، علمت فيما بعدها انها أسوار معمل الألبان (تابع لوزارة الزراعة)، وقد كانت قزازة الحليب التي يضعها سايق الكومر في رف أمام باب الشارع من هذه المزرعة، فقد كان والدي يعمل بورش السكة الحديد.

وإذا كنا عند الشباك وقوفًا عند الصباح كنت ألاحظ أحد العمال يلبس ردءا كاكيًا وقميصًا أبيض يحمل زجاجة يصب جزءًا من محتواها على المياة الراكدة وبلاعة مياة الحمام، وأحيانًا كان يرافقه شخص يدعى المفتش ينظر لقعر الزير من الخارج وغطاء الزير وزريبة البهايم ويوبخ من أهمل في النظافة.. عرفت فيما بعد بأنهم فريق صحة البيئة.

وعندما صرت استخدم الأدبخانة بعد أن كنت أقضي حاجتي في الهواء الطلق.. عرفت فيما بعد بأنهم جزء من فريق صحة البيئة، كما أن هذا الفريق يتبع لهم عمال النظافة العاملين في شوراع الحي... خدمات صحة البيئة كانت ممتازة وكان المفتش الذي يلبس الرداء والقميص الكاكي، وعلى كتفه شارات صفراء، ويركب عجلة ويجوب الشوارع له هيبة، عرفت فيما بعد أن مديرهم الكبير هو ضابط الصحة، وكنت لا أستطيع أن أفرز بين ضابط الصحة أو ضابط البلدية او ضابط الشرطة، كلهم لهم هيبة وشنة ورنة.

عبد الرحمن حسان

الفشقة تشتعل...
تغوّلٌ إثيوبي وصمتٌ سوداني

ملخص

عادت قضية الفشقة إلى الواجهة عقب تعديات جديدة مارستها مليشيات «الشفتة» الإثيوبية على أراضٍ زراعية وممتلكات خاصة لمزارعين سودانيين في ولاية القضارف، ما تسبب في نهب المواشي وبث الذعر في القرى الحدودية مثل بركة نورين وود عاروض.

تأتي هذه الاعتداءات في توقيت حساس يتزامن مع بداية الموسم الزراعي، وسط غياب أمني واضح وصمت رسمي من الطرفين، ما يجعل الأمن الغذائي للسكان مهددًا.

شكا المواطنون في المناطق المتضررة من انعدام الحماية الأمنية، وأكدوا أن التعديات تتم سنويًا دون ردع، ما يعزز حالة انعدام الثقة في قدرة الدولة على حماية حدودها. في المقابل، حمل ناشطون في تحالف «الفشقة للعدالة والتنمية» الحكومة السودانية مسؤولية الانسحاب من نقاط حدودية حيوية.

أظهرت دراسة مقارنة فجوة تنموية واضحة بين الجانب الإثيوبي من الحدود الذي يحظى ببنية تحتية وخدمات أساسية، والمناطق السودانية المجاورة التي تعاني من ضعف شديد في الطرق والكهرباء والصحة والتعليم، ما يضع علامات استفهام حول أولويات الدولة السودانية في تنمية المناطق الحدودية وأثر ذلك على استقرارها.

عادت مرة أخرى قضية «الفشقة» على الحدود بين السودان وإثيوبيا إلى الواجهة، إثر تعديات خطيرة مارستها «الشفتة» الإثيوبية استهدفت الأراضي الزراعية للمواطنين السودانيين، امتدت إلى نهب المواشي والممتلكات الخاصة.

تنقسم منطقة النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا إلى 3 مناطق: «الفشقة الكبرى» و«الفشقة الصغرى» و«المنطقة الجنوبية».

تعديات ونهب من الإثيوبين

ذكرت لجان مقاومة القضارف (نشطاء) في بيان تلقته «أفق جديد»، أن مناطق «بركة نورين»، «ود عاروض»، «وود كولي» في محلية القريضة بولاية القضارف، تشهد تعديات متكررة وخطيرة من قبل مجموعات مسلحة تتبع لـ«الشفتة» الإثيوبية، استهدفت الأراضي الزراعية للمواطنين السودانيين، وامتدت إلى نهب المواشي والممتلكات الخاصة، لا سيما قتل أعداد من السودانيين في الأعوام السابقة، مما أثار حالة من الذعر والقلق وسط السكان المحليين.

وحسب البيان فإن «الاعتداءات تأتي في توقيت حرج مع بداية فصل الخريف، حيث يبدأ المزارعون السودانيون التحضير للموسم الزراعي، وهو ما يجعل الاعتداءات أكثر تأثيرًا على الأمن الغذائي ومعاش الناس في المنطقة».

ووفق البيان فإن هذه التعديات ليست الأولى من نوعها، إذ تتكرر كل عام تقريبًا مع بداية موسم الزراعة، في ظل صمت مريب من قبل الحكومتين السودانية والإثيوبية، وعدم اتخاذ إجراءات رادعة لوقف هذه الانتهاكات، رغم وجود معسكرات للقوات السودانية بالقرب من المناطق المتضررة، لكنها لم تقم حتى الآن بأي تحرك لصد المعتدين أو حماية المواطنين وممتلكاتهم.

وأوضح البيان أن استمرار هذا الوضع دون تدخل حاسم يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن واستقرار الحدود، ويضع علامات استفهام كبرى حول فعالية الوجود العسكري والأمني في المنطقة، ويزيد من معاناة المجتمعات الزراعية التي تواجه هذا التحدي وحدها كل عام.

ودعا البيان السلطات السودانية إلى تحمل مسؤولياتها الكاملة تجاه حماية أراضي وممتلكات مواطنيها، والتحرك الفوري لوقف هذه التعديات المتكررة، وضمان أمن واستقرار الحدود.

غياب الوجود العسكري السوداني

يقول المواطن المعز عبد الله من منطقة «ود عاروض»، «بدأت الاعتداءات أثناء موسم هطول الأمطار والبدء في تحضير الأراضي الزراعية، ما أدخل الرعب في صفوف المواطنين».

وأوضح عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد»، أن العصابات المسلحة نهبت المواشي في ظل غياب الوجود العسكري والأمني في المنطقة.

من جهته يقول المواطن الحسين بخيت من منطقة «بركة نورين»، إن المليشيات الإثيوبية المسلحة قتلت المواطنين ونهبت محاصيلهم وثروتهم الحيوانية، في ظل غياب الأجهزة الأمنية في المنطقة.

وأضاف بخيت في حديثه لـ«أفق جديد»، «على الدولة تحمل كافة مسؤولياتها في حماية الأراضي وممتلكات المواطنين، والعمل على ضمان استقرار المنطقة وحماية الموسم الزراعي.

اعتداء على السيادة السودانية

قال الأمين الإعلامي في تحالف «الفشقة للعدالة والتنمية»، شعيب مؤمن، إن «هذه التعديات قديمة متجددة، وكنت قد حذرت من هذا الأمر خاصة بعد سحب القوات المسلحة كثيرًا من نقاطها وتجفيف بعض معسكراتها، والإعلام يجب أن يكون صريحًا وواضحًا في هذه القضية».

وأوضح مؤمن في حديثه لـ«أفق جديد»، أن ما يحدث في الفشقة هو احتلال واعتداء على سيادة البلاد ويجب الرد عليه بقوة، لأنه غير مقبول أن تتجاوز قوات إثيوبيا مسافة أكثر من 70 كيلو مترًا داخل العمق السوداني وتتعمد الاعتداء على المواطنين بالقتل ونهب ممتلكاتهم في الفشقة، والجيش له انتشار في الحدود، هذا الأمر يجب مراجعته من قبل القوات المسلحة.

وأضاف: «ذكرت من قبل أن قضية الفشقة هي من أكثر القضايا تعقيدًا، لأن إقليم أمهرا في الأصل إقليم قائم على سياسية الاحتلال، وهذه المشكلة وتوسعاته كلها تأتي على الجوار، لاسيما أن الأقاليم الإثيوبية تشتكي من التعدي المتكرر من إقليم أمهرا».

تفاوت في التنمية:

وحسب دراسة أعدّها خالد التيجاني بعنوان: «الحدود الزراعية في شرق السودان واستراتيجيات

إثيوبيا الزراعية»، نشرتها مجلة «دراسات القرن الإفريقي» 2019، تُعد منطقة الفشقة واحدة من أكثر مناطق التماس الجغرافي توتراً بين السودان وإثيوبيا. وقد تباينت فيها مظاهر العمران والتنمية والخدمات بصورة لافتة، خاصة بين الشريط الحدودي الإثيوبي من جهة إقليم أمهرا، والمناطق السودانية التابعة لمحلية القلابات الشرقية وريف القضارف من الجهة الأخرى.

هذا التفاوت يطرح تساؤلات حول خيارات الدولة السودانية في التنمية، والوظائف الأمنية والزراعية للحدود.

وحسب الدراسة تتميز البلدات الإثيوبية على الشريط الحدودي – خصوصاً الحمرة، عبد الرافع، ماي خضرا – عدي هوسا، أسمره كردي، تسفاى عدوي... إلخ، بتخطيط عمراني منظم، شوارع مرصوفة أو ممهدة، ومراكز صحية وتعليمية قائمة، وقد تمّ تزويدها بكهرباء عامة، وآبار مياه جوفية عميقة ونظيفة، إضافة لتغطية شبكة الاتصال (3G/4G) تصل حتى المزارع المتاخمة لنهري عطبرة وستيت.

في المقابل، تُظهر قرى الفشقة السودانية – مثل ود عاروض، أم راكوبة، سندس، أبو طيور، وغيرها – ضعفاً واضحاً في البنية الأساسية: الطرق ترابية موسمية، غياب واضح للكهرباء الحكومية، وانعدام شبه تام للمراكز الصحية أو التعليمية المستقرة.

اعتداءات على الأراضي السودانية

تاريخ النزاع حول «الفشقة» قديم، يعود إلى خمسينيات القرن العشرين، لكنه ظلّ في حدوده بين المزارعين السودانيين وجيرانهم الإثيوبيين.

ويقدر حجم الأراضي الزراعية المعتدى عليها من جانب الإثيوبيين بنحو مليون فدان في أراضي «الفشقة»، بحسب السلطات السودانية.

وتُعد ميليشيات «الشفتة» أحد عوامل عدم الاستقرار على الشريط الحدودي، إذ ظهرت في خمسينيات القرن الماضي كعصابات صغيرة بغرض النهب، وتحوّلت لاحقاً إلى مليشيات كبيرة ومنظمة، وامتلكت أسلحة ثقيلة، وصارت تشن هجومًا على المزارعين السودانيين، ما أدى إلى إفراغ المنطقة، شرق نهر عطبرة، من السكان السودانيين، بحسب الخرطوم.

وتقول قومية «الأمهرا» في إثيوبيا إن تلك المنطقة هي أرض أجدادهم، وإنهم لن يتركوها.

هجمات متكررة

ومنذ نحو 70 سنة، كلما حل الخريف ينتشر المزارعون من «الأمهرا»، بدعم من «الشفتة» داخل الأراضي السودانية، ويزرعون فيها وتحدث احتكاكات ومناوشات.

وخلت جميع القرى السودانية شرق نهر عطبرة جراء هجمات «الشفتة» المتكررة على المزارعين في هذه القرى، بحسب السكان المحليين، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. وشهدت المنطقة حالات اختطاف مواطنين سودانيين مقابل فدية، ومقتل العشرات من عصابات «الشفتة».

شهد العام 1995 بداية الوجود الإثيوبي الكثيف بهذه المناطق، حيث دخل الجيش الإثيوبي أراضي السودان عقب فشل محاولة اغتيال الرئيس المصري (الراحل) حسني مبارك في العاصمة أديس أبابا، وانسحب لاحقاً. هي المحاولة التي اتهمت الخرطوم بارتكابها، ونتج عنها تدهور علاقات الخرطوم مع كلٍ من أديس أبابا والقاهرة. لكن هذه المناطق، الواقعة شرق نهر عطبرة، استعادها الجيش السوداني في مارس/آذار 2020 ودخلها للمرة الأولى منذ 25 عامًا.

تاريخ من الاتفاقيات

في 1972، وقع السودان وإثيوبيا اتفاقًا بشأن القضايا الحدودية، وكانت الدول في منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليًا) صادقت عام 1963 على عدم تغيير الحدود المرسومة بواسطة الاستعمار، واعتمادها حدودًا فاصلة بين الدول المستقلة، وبالتالي أصبح خط «قوين» هو المعترف به دوليًا بين السودان وإثيوبيا.

جرى رسم خط «قوين» عام 1902، ضمن اتفاقية أديس أبابا في العام ذاته، خلال فترة الحكم الثنائي (البريطاني-المصري) للسودان، وجرى الترسيم بواسطة الميجر البريطاني تشارلز قوين، فأصبح الخط يُعرف باسمه. ولا يزال السودان وإثيوبيا يعترفان بكل من اتفاقية 1902 (هارينغتون-منيليك)، وبروتوكول الحدود لسنة 1903.

وتقول الخرطوم إن أجزاء من منطقتي «الفشقة الكبرى» و«الفشقة الصغرى» هي تحت سيادة إثيوبية فعلية، وإن سيادة السودان على المنطقتين معترف بها من أديس أبابا، لكنها معلقة.

وتحاذي إثيوبيا 4 ولايات سودانية، هي القضارف وسنار وكسلا والنيل الأزرق، على مسافة 744 كيلو مترًا، في حين يمتد شريط الحدود بين ولاية القضارف وإقليمي تيغراي وأمهرا الإثيوبيين، بنحو 265 كيلو متراً.

أوجلان.. يوتوبيا حركات التحرر والتغيير بقوة السلاح

كمال بولاد

ملخص

وجّه عبدالله أوجلان، الزعيم الكردي المسجون منذ 1999 في 27 فبراير 2025 رسالة تاريخية إلى مقاتلي حزب العمال الكردستاني، دعاهم فيها إلى إلقاء السلاح والتحول للعمل السياسي المدني، بعد أربعة عقود من الكفاح المسلح ضد الدولة التركية أودى بحياة أكثر من أربعين ألف شخص.

يشير إلى أن هذه الدعوة تمثل تحوّلًا جذريًا في مسار حركة كردية تأسست على أيديولوجيا ثورية قومية مستوحاة من تجارب كاسترو وجيفارا، رغم تغير موازين القوى الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحوّل العالم إلى أحادية قطبية تقودها الولايات المتحدة.

يتتبع المقال نشأة أوجلان وسط يسار تركيا، وتطور حزبه الذي أسّسه عام 1978، وانخراطه في الكفاح المسلح بعد 1984، ثم حصاره الدولي واعتقاله في 1999 عبر عملية مخابراتية عكست طبيعة العالم ما بعد الحرب الباردة، وهيمنة أمريكا على المؤسسات الدولية، واستمرار قمع الحزب رغم تحوّلات سياسية لاحقة، خاصة مع احتواء فصائل كردية أخرى.

يخلص إلى أن تقييم هذه الدعوة يتطلب فحصًا دقيقًا للأسئلة المركزية التي تواجه حركات التحرر في عالم متحوّل، وأن من الضروري إعادة النظر في الركائز الفكرية والتنظيمية التي قامت عليها تلك الحركات في القرن الماضي، في ضوء تحديات الحاضر التقني والسياسي.

ثمة إشارات عديدة تجعل النظر بعين زرقاء اليمامة إلى رسالة القائد الكردي عبدالله أوجلان، إلى مقاتلي حزبه في 27 فبراير 2025م ذات أهمية، والداعية إلى إلقاء السلاح وترك العمل المسلح وحل الحزب المقاتل، لصالح التوجه إلى العمل السياسي المدني، بعد مواجهة عسكرية للسلطة المركزية فى أنقرة استمرت على مدى أربعين عامًا، قدم فيها الحزب والقومية الكردية والدولة المركزية التضحيات والضحايا، وسفكت الدماء التي بلغت أكثر من أربعين ألف قتيل بإحصائية السلطة الرسمية في تركيا، واستطالت المواجهات والملاحقات والسجون والتصفيات لقادة الحزب المقاتل وكوادره وعلى رأسهم مؤسسه وقائده ومفكره الأول عبدالله أوجلان .

نشأ عبدالله أوجلان وتشكلت أفكاره الأساسية وسط اليسار التركي في ظل مناخ حدة الصراع مع المجموعات اليمينية التركية المتطرفة، على خلفية منتصف عمر اليسار الراديكالي العالمي في سبعينيات القرن الماضي، وبروز أزمات التجربة السوفيتية إلى السطح والعلن، ثم خرج من تنظيماته وأسس مع آخرين حزب العمال الكردستاني في 1978م على هدى الأفكار القومية الثورية، وتبنى بعد ست سنوات من التأسيس الكفاح المسلح من أجل تحقيق دولة كردية مستقلة، وقاد مواجهات مسلحة مع الدولة المركزية التركية، وصنف لاحقًا من طرفها بالمنظمة الإرهابية وتبع ذلك التصنيف فى إطار الصفقات السياسية الدولية واستراتيجيات أمريكا في المنطقة أن تطور الموقف الدولي دعمًا للدولة التركية في تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الحزب المقاتل فى خانة المنظمة الإرهابية أيضًا. واشتد الحصار على الحزب الثوري القومي وعلى قائده المقيم في سوريا، وهو يقود الحزب على نمط وأفكار التحرر الوطني والقومي، وإلهام تجارب مثل تجربة كاسترو في كوبا وجيفارة النضال الثوري الحر، وغيرهم من ملهمي حركات التحرر الوطني الثورية، بالرغم من حصار وتحديات رياح التغيير المتسارع وقتها في توازن العالم نتيجة تداعي التجربة الروسية التي أدت إلى إنهيار الاتحاد السوفياتي بعد سنوات قليلة آنذاك، تمسك أوجلان وحزبه بمبادئ الثورة التي أشعل فتيلها، ولم يتراجع بسبب غياب حليف هام مثل السوفيت وغياب قطب موازٍ لإمبريالية الغرب الرأسمالي، وانعكاس ذلك الزلزال على العالم، وحجم الأسئلة التي وضعها أمام أفكار التحرر والتنظيمات الثورية والأحزاب الاشتراكية وحركات التحرر الوطني والأنظمة الحاكمة باسمها، ومن ثم تصاعد وانفراد القطب الأمريكي الإمبريالي المنتشي بالانفراد والسيطرة، وبث ثقافة ودعاية نهاية التاريخ والاستهلاك.. إلخ.. وضخ ماكنة الآلة الإعلامية والفكرية الغربية منتجها سريع الانتشار، ويحف الحزب المقاتل الحصار من كل الاتجاهات، وقائده المطلوب الأهم في المنطقة نتيجة كارزميته الفكرية والنضالية وتأثيرها على كافة أكراد المنطقة، وشدد الحصار على دمشق لدرجة التهديد من تركيا بشن الحرب عليها فى العام 1998م بسبب إقامة أوجلان مما جعله يطلب حق اللجوء في روسيا، وترفض موسكو طلبه حتى يدرك أنه أخطأ العنوان ولم يكن دقيق التقدير لصورة روسيا ما بعد (البروسترويكا)، أو أن الضغوط الشديدة قد تجعل الخيارات أمام المحاصر محدودة، ويبتلع القائد مرارة أول صفعات التغيير الذي حدث في العالم والمنطقة، ومن ثم ينتقل إلى إيطاليا ويحاصر ثم ينتقل إلى اليونان ويحاصر أيضًا، ليعود من جديد إلى إيطاليا ويعتقل من المطار، وأوشك أن يسلم إلى تركيا إثر أزمة تدخل فيها الرئيس الإيطالي حتى يتم اخلاء سبيله شريطة الخروج من البلد، ويغادر إلى نيروبي حيث تم اعتقاله هناك في فبراير 1999م بواسطة قوات مخابراتية تركية، فى أكبر عملية تواطوء غربي تعكس طبيعة العالم فيما بعد زوال مناخات الحرب الباردة، لتشكل هذه العملية المخابراتية العلنية إشارة مهمة تقود مع غيرها من الإشارات مثل اجتياح أفغانستان الأمريكي وغزو العراق وإسقاط نظامه الوطني وغيرها، تشكل ملامح العالم الجديد ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما أكدت هذه العملية سيطرة أمريكا على كل المنظمات الدولية والحقوقية العاملة باسم الأمم المتحدة واختلال عدالتها المدعاة، وظل أوجلان إلى اليوم فى معتقله بجزيرة (أمرالي) فى بحر مرمرة بعد أن حكم عليه بالإعدام فى يونيو 1999م بتهمة (الخيانة والنزعة الانفصالية)، وخفف في العام 2002م إلى السجن المؤبد، كتب أوجلان في معتقله أفكارًا تنظيرية كبيرة حول الدولة وإدارتها والعمل الثوري والقوانين الدولية والعدالة والمرأة، وطبعت في سلسلة كتب وترجمت إلى أكثر من لغة تعكس قدرة هذا القائد على التنظير وكتابة أفكار التغيير ووضع

إجابات لبعض الأسئلة الكونية الكبرى من وحي تجربته، وبهذه التجربة الثرة تصبح رسالته للحزب بإلقاء السلاح ذات أهمية شديدة الخصوصية، حتى يتم تفسير تفاعل قادة حزبه بهذه الرسالة لدرجة الموافقة على تسليم وحرق بعض هذه الأسلحة وهو ما يزال سجينًا، في عملية رمزية تشير إلى مرحلة جديدة من الصراع ونيل الحقوق، هذا يستحق التأمل والتقييم الواقعي لهذا المسار ومعرفة بواعث وأسباب التفكير الذي قاد هذا القائد بكل هذا التاريخ النضالي، وتحديدًا من النواحي الفكرية والتجربة النضالية بالاستناد إلى خلفيته الأيديولوجية التى انطلق منها وأرسى عليها قواعد حزبه الفكرية والتنظيمية، حتى يتم التقييم الموضوعي والواقعي لدعوة أوجلان، وفي الذهن والفم ثمة قول مهم، مهما كانت قسوته هو إدراك الفارق فى حجم وسعة التطور التقني الذى حدث في الغرب مقارنة بدول ما يسمى بالعالم الثالث، التطور الذى صنع فوارق ضخمة ما بين أقطار العالم المختلفة شمالها وجنوبها وحرك بدرجات كبيرة مراكز القوى والضعف بينها وضيق هوامش المناورة إلى الحد البعيد. وأمامنا سيناريو ونتائج حرب أمريكا (ترمب) والكيان الصهيوني على إيران وفلسطين وطريقة تفكيك حزب الله في لبنان، وكيفية استخدام تقنية ما يسمى بالذكاء الاصطناعي في العمل العسكري والاستخباراتي، في تجاوز مذهل للأخلاق والإنسانية والقوانين الدولية التي صاغها الغرب نفسه وصادق عليها، لا يمكن قراءة رسالة القائد أوجلان بعيدًا عن هذه المعطيات، بالرغم من أن محاولات تسوية الصراع في تركيا ظلت مستمرة، كجند عند الحكومة التركية وتكتيكات الإدارة الأمريكية منذ تغييرها فى عهد الرئيس بوش 2006م، بخصوص التعامل مع القضية الكردية من سياسة (الاستخدام) في مواجهة أنظمة المنطقة التي تمانع أمام الأجندة الأمريكية فى المنطقة (إيران، سوريا) وقتها، وإلى سياسة (الاحتواء والتوظيف) باستثناء حزب العمال الكردستاني الذى ظل الحصار عليه مستمرًا بسبب الخلفية الأيديولوجية من جانب والتحالف مع النظام التركى الرسمى من جانب آخر، وتوظيف واحتواء (قسد) في سوريا والديمقراطي الكردستاني في العراق، وظلت محاولات طرح التسوية من قبل الحكومة فى تركية مستمرة إلى أن طرحت مفاوضات جادة مع الحزب في العام 2013م فى إطار محاولات البحث عن حلول سلمية لأزمة الصراع العسكري مع الدولة ولم تصل إلى نتيجة .

صعود (ترامب) الى عرش أمريكا، كشف بشكل سافر الرباط الوثيق ما بين دولة الكيان الصهيونى وأمريكا. كما كشف دور الكيان في صياغة السياسات الأمريكية في المنطقة، وتأثير ضغوطهم على مراكز اتخاذ القرار في البيت الأبيض، مما أفسح المجال لسياسات التوسع الإسرائيلي بالترهيب والتهديد الأمريكي لترتيب وصياغة المنطقه، واحتلال مناطق جديدة في لبنان بدعوى تسليم سلاح حزب الله، وفي سوريا التوسع واحتلال الجنوب والدخول إلى محافظة السويداء بمباركة (ترامب) للسيطرة على الدولة السورية بدعوى حماية الدروز الذين لهم امتداد طائفي في إسرائيل، وحصار لبنان بفرية سلاح حزب الله الجريح، والتمدد في فلسطين حتى خان يونس، كل ذلك استنادًا على التفوق التقني المخابراتي والعسكري، وغياب وصمت المؤسسات الدولية وبالذات القانونية، مما يؤشر طبيعة المرحلة الجديدة، كل هذا بالضرورة يستدعي النظر إلى الأسئلة المركزية من جديد، وامتحان الركائز التي قامت عليها إجابات القرن الماضي على ضوء الحاضر، من شاكلة هل تستطيع دول المنطقة وتحديدًا ما يسمى مجازًا بدول العالم الثالث والمنطقة العربية معالجة هذا الفارق التقني؟ وهل تستطيع هذه الأنظمة القائمة مجرد توطين التقنية في بلدانها وتوفير رؤوس الأموال المطلوبة، ولا شك أن واقع السلع والخدمات التقنية وأدواتها تحتاج أموالًا ضخمة بسبب توفير خطوط غمدادها واستدامتها ثم صناعة منتوجها، في عالم تربطه شبكات عنكبوتية صعب الفكاك منها، ومن ثم أسئله أكثر خصوصية حول الذات فكريًا وتنظيميًا، ومعايير الرجوع إلى البدايات بهدف المراجعات والتقييم، وهي التي قامت ركائزها الفكرية ومنها حزب العمال الكردستاني في ظل مناخ مواجهة الاستعمار السياسي ومرحلة تشكل دول المنطقة، والنضال من أجل التخلص من الاستعمار الغربي المباشر، واستقلال أجواء ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أدواتها مصممة لمواجهة واقع الاستقلال السياسي وإلى حد محدود الاقتصادي والاجتماعي في إطار معطيات تلك المرحلة، أصابت بعض هذه الحركات وأخطأت التقديرات أخرى، وبعضها ما يزال على هدى تلك الأفكار مع تغيير طفيف في الأدوات والتكتيكات.. هل هذا كافٍ لمواجهة واقع اليوم؟ وغيرها من الأسئلة التفصيلية والموضوعية التي لا يمكن الحكم على توجه عبدالله أوجلان الجديد ودعوته دون الوقوف عندها مليًا، بتأدب فكري ونضالي متجرد أمام مجسم أسئلتها الصعبة.

مستقبل السودان في ظل الحرب والانقسام: بين الانهيار والأمل

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يؤكد الكاتب أن السودان يواجه مفترق طرق حاسم منذ اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، في ظل انهيار الدولة المركزية، وتفكك الجغرافيا، وتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية. الحرب ليست طارئة، بل ثمرة إخفاقات سياسية متراكمة منذ سقوط نظام البشير، وانهيار مشروع الانتقال المدني.

يحدد الكاتب ثلاثة سيناريوهات محتملة وهي « الانهيار والتقسيم، و السلام الهش، التحول الديمقراطي التدريجي،كما يواجه تحديات كبيرة تتمثل في غياب الثقة، تفكك الدولة، التدخلات الخارجية، واستمرار الكارثة الإنسانية.

يرى أن المبادرات المدنية والشبابية، ورفض شعبي واسع للحرب، تُظهر أن السودان لم يفقد نبضه، وأن إمكانيات النهوض ما زالت كامنة.

يخلص الكاتب إلى أن الخروج من الأزمة يتطلب مشروعًا وطنيًا جامعًا يعيد بناء السودان على أسس جديدة تليق بتاريخه وتطلعات شعبه، لا مجرد حلول مؤقتة أو صفقات سياسية ضيقة.

منذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، يعيش السودان واحدة من أعقد مراحله التاريخية. تفكك الدولة، الانقسام الجغرافي، الأزمات الإنسانية والاقتصادية، والتدخلات الخارجية، كلها عوامل تُهدد كيان الوطن. فهل ينجو السودان؟ أم يسير نحو المجهول؟

الحرب والانقسام: مشهد مأزوم

لم تكن الحرب الراهنة وليدة لحظة مفاجئة، بل نتيجة مسار طويل من الإخفاقات السياسية، والصراعات البنيوية داخل الدولة السودانية. بعد ثورة ديسمبر 2018 وسقوط نظام البشير، تعثّر الانتقال المدني، لتدخل البلاد في دوامة من الصراعات بين المكونين العسكري والمدني، تُوجت بصراع دموي بين الجيش وقوات الدعم السريع.

النتيجة: تدمير العاصمة الخرطوم، تهجير الملايين داخليًا وخارجيًا، وغياب فعلي لسلطة مركزية موحدة. البلاد باتت مقسمة بين مناطق نفوذ عسكرية متناحرة، وسط صمت دولي وتدخلات إقليمية متشابكة.

سيناريوهات المستقبل المحتملة

أولًا: الانهيار الكامل والتقسيم

في حال استمرار الحرب دون حلول، قد ينهار السودان كدولة موحدة، ويتحول إلى مناطق نفوذ قائمة بحكم الأمر الواقع. هذا السيناريو تدعمه مؤشرات التفكك المؤسساتي، وتعدد الجيوش، وانهيار الاقتصاد.

ثانيًا: سلام هش دون معالجة الجذور

بعض المبادرات الجارية قد تؤدي إلى اتفاق وقف إطلاق نار، لكن دون مشروع سياسي متكامل، سيكون السلام هشًا وقابلًا للانهيار في أي لحظة، كما حدث سابقًا في اتفاقيات السلام الجزئية.

ثالثًا: تحول ديمقراطي تدريجي

وهو السيناريو الأكثر أملًا، ويتطلب توافقًا وطنيًا حقيقيًا، يقوده المدنيون والمجتمع السوداني بكل مكوناته، لإعادة بناء الدولة على أسس العدالة، والمواطنة، والمشاركة.

التحديات أمام أي انتقال

انعدام الثقة بين القوى السياسية والعسكرية.
انهيار مؤسسات الدولة وتفتت النظام الإداري.
تأثير التدخلات الإقليمية والدولية المتضاربة المصالح.
الكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوداني.

بصيص الأمل: من رحم المعاناة

رغم الصورة القاتمة، تبرز جهود مجتمعية، ومبادرات شبابية ومدنية، تُشكّل بذور أمل في مستقبل مختلف. الحراك الشعبي، ورفض الحرب من قطاعات واسعة، والدعوات إلى السلام من داخل وخارج السودان، كلها مؤشرات على أن المجتمع لا يزال حيًا، ويرفض الانهيار.

الختام: السودان الجديد ممكن

إن خروج السودان من أزمته الحالية يتطلب أكثر من مجرد اتفاق سياسي، بل يحتاج إلى مشروع وطني جامع يعيد تشكيل هوية الدولة السودانية، على أسس الديمقراطية، والمواطنة المتساوية، والعدالة الانتقالية.

ربما يكون الطريق طويلًا ومؤلمًا، ولكن السودان يمتلك من الرصيد التاريخي، والإرث الثقافي، والوعي الشعبي، ما يؤهله للنهوض من جديد. فقط إذا اجتمعت الإرادة، وتوحدت الرؤية لأن تكون شاملة تليق بقوام الوطن الموحد.

نعود ..

الذهب شريان الحرب

ملخص

منذ اندلاع الحرب في السودان، تحوّل الذهب من مورد اقتصادي إلى مصدر رئيسي لتمويل الصراع، رغم انهيار الإنتاج الرسمي من 87 طنًا سنويًا إلى 2 طن فقط خلال الأشهر الأولى من الحرب. تُهرَّب كميات ضخمة – نحو 100 كيلوجرام يوميًا – إلى خارج البلاد، لتغذي اقتصادًا موازيًا يعمل خارج الرقابة، حيث تُستخدم عائدات الذهب في شراء السلاح وتمويل الميليشيات.

يسيطر الجيش والدعم السريع على مناطق تعدين مختلفة، ولكل طرف آلياته لجباية العائدات أو تهريبها، سواء عبر دول الجوار أو عبر مصافٍ خارجية تطمس أصل الذهب. وتُباع الكميات المُهرَّبة في الأسواق العالمية، ما يُسهم في استمرار الحرب.

تلعب دول مجاورة دورًا حاسمًا في تسهيل مرور الذهب المُهرّب، إما عبر تغاضٍ رسمي أو عبر تشريعات تجارية مشجّعة على النهب. دولتان إقليميتان – إحداهما حليفة للجيش والأخرى ممولة للدعم السريع – تسهمان في «تسييل النزاع» عبر تمرير الذهب وتكريره وتوفير السيولة، ما جعل الصراع مستدامًا اقتصاديًا رغم الكلفة الإنسانية الباهظة.

يؤكد الكاتب أن إنهاء الحرب لن يتم إلا بتفكيك الشبكة بالكامل، من المناجم إلى المصافي والأسواق العالمية. المطلوب فرض عقوبات صارمة على كل من يشارك في غسيل الذهب السوداني، وإغلاق الثغرات التي تحوّل الثروة المعدنية إلى وقود لحرب تزداد اشتعالًا.

بقلم: حافظ الغويل

بينما تستعر الحرب الأهلية في السودان، بات حجم الدمار يُقاس اليوم بالأونصات الترويّة والطنّات المتريّة. فقبل اندلاع الصراع، كانت البلاد تُنتج رسميًا نحو 87 طنًا من الذهب سنويًا، لكن هذا الرقم انهار إلى طنّين فقط خلال الأشهر الخمسة الأولى من القتال.

ومع ذلك، فإن هذا الانهيار يخفي وراءه واقعًا أكثر قتامة: نحو 100 كيلوغرام من الذهب يختفي يوميًا عبر حدود السودان — ما يعادل قرابة 60 طنًا منذ أبريل 2023. هذا التدفق غير المشروع لا يُعد تسريبًا عرضيًا، بل يمثل بنية مالية مُهندسة تُغذي آلة حرب تبدو بلا توقف.

آليات اقتصاد الموت

يعمل المعدّنون، في ظروف شديدة الخطورة وتحت سيطرة جماعات مسلحة، على استخراج الخام. كل غرام يُستخرج — سواء من الحفر التقليدية في دارفور أو الامتيازات الصناعية على ضفاف النيل — يتحول مباشرة إلى ذخائر مستوردة، طائرات مسيّرة أجنبية، ورواتب للميليشيات.

السيطرة على مواقع التعدين، خصوصًا في المناطق الجغرافية الغنية بالذهب، لا تقل أهمية عن السيطرة على أي مدينة استراتيجية. الجيش السوداني، الذي يهيمن على مناطق الإنتاج الرئيسية، يفرض ضرائب ورسومًا، ويحوّل العائدات عبر مؤسسات مرتبطة بالدولة. في المقابل، تدير قوات الدعم السريع شبكات موازية واسعة النطاق، وتستخدم علاقاتها عبر الحدود لنقل وتسييل حصتها .

تجارة عبر دول الجوار

تُهرّب كميات كبيرة من الذهب عبر دول الجوار، في ترتيبات ضبابية غالبًا ما تشمل أطرافًا رسمية، أو على الأقل تُغض الطرف عنها. وتصل هذه الكميات في النهاية إلى أسواق دولية عبر مركز عالمي كبير يعمل كبيت تصفية مالي للطرفين. هناك، يُنقّى الذهب، وتُطمس أصوله، ويُباع في الأسواق، ليُعاد تدوير العائدات عبر قنوات مالية معقدة أو عبر شراء المعدات الحربية الأساسية.

بهذا الشكل، يتحول الذهب السوداني إلى أدوات ملموسة للموت والنزوح داخل السودان نفسه. ومع تجاوز عائدات صادرات الذهب الرسمية من المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوداني مبلغ 1.6 مليار دولار في عام 2024 وحده، وتعرض أكثر من 60% من الإنتاج في ولايات التعدين الكبرى للتهريب، بات الذهب يُشغّل اقتصاد حرب مدمرًا أدى إلى تهجير ما يقرب من 9 ملايين شخص.

التحفيز الإقليمي على النهب

تمر هذه السلعة الاستراتيجية عبر مناطق التجارة الحرة في الدول المجاورة ومصافي تكرير أجنبية، ما يوضح كيف أن السياسات التجارية الإقليمية تُشجّع على النهب. فقد أدت الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية إلى تحويل التهريب من نشاط ثانوي إلى استراتيجية تمويل مركزية لدى طرفي الصراع، مما جعل ثروة السودان المعدنية أداة لتقويض الدولة.

الثروة التي كان يمكن أن تُستخدم لإعادة بناء السودان تحوّلت إلى لعنة، تؤجّج صراعًا يُقاس بعدد القبور لا بالغرامات.

التواطؤ الخارجي

المأساة الأعمق تكمن في بيئة التواطؤ والتمكين التي صنعتها أطراف خارجية نافذة. فدول إقليمية رئيسية، بدافع من مصالح اقتصادية قصيرة المدى وأجندات استراتيجية متضاربة، أصبحت رعاة لا غنى عنهم.

إحدى هذه الدول، والتي تُعد الشريك الأوثق للجيش السوداني، تمرر تدفقات ضخمة من الذهب غير المشروع عبر أراضيها. وتشير التقارير إلى أن 80-90% من الذهب السوداني يتجاوز القنوات الرسمية، ما يؤدي إلى استنزاف إيرادات الدولة بينما يمول نفقات حرب الجيش التي تصل إلى مليون دولار يوميًا. ويُسهم غياب الرقابة السياسية الفاعلة في ترسيخ هذه القنوات التهريبية التي تنتهك سيادة السودان.

في الوقت نفسه، تلعب دولة خارجية ثانية دور المحرك المالي لقوات الدعم السريع، عبر توفير السيولة والوصول إلى الأسواق. فقد استوعبت مصافي تكرير الذهب فيها أكثر من 46 طنًا من الذهب السوداني في عام 2023 وحده، أي ما يعادل نحو 2.8 مليار دولار بأسعار اليوم، ما يجعل هذه الدولة جزءًا أساسيًا من عملية «تسييل النزاع». من دون هذا التدفق النقدي المتواصل، لكانت قوات الدعم السريع قد انهارت ماليًا مع خسائرها

الميدانية العام الماضي.

اقتصاد حرب مستدام

هاتان القناتان المتوازيتان تخلقان توازنًا شيطانيًا. إذ يُدرّ الذهب أكثر من مليار دولار سنويًا لطرفي النزاع، في حين تُترك 25 مليون سوداني في حاجة إلى مساعدات إنسانية. في الوقت الذي تُستخدم فيه العائدات لاستيراد الطائرات المسيّرة والذخائر والوقود، انهار النظام الصحي في السودان بنسبة 70%، وتواصل أعداد القتلى المدنيين الارتفاع نتيجة لصراع بات اقتصاديًا «مستدامًا».

عجز العقوبات

رغم ما سبق، فإن العقوبات الدولية لا تزال عاجزة عن كسر بنية اقتصاد الذهب المحارب. فالاستهداف الانتقائي لبعض الكيانات — كما حدث في يونيو 2024 عندما فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على سبع شركات — لا يُعالج النظام العابر للحدود الذي يُغذي الحرب. هذا النظام يعمل عبر ثلاث قنوات متكاملة: ممرات تهريب تمر عبر تشاد وليبيا، بُنى مالية متقدمة، ومسارات عبور تُسهّلها دول الجوار حيث يُهرّب 80-90% من الذهب دون رقابة.

العقوبات على قادة أفراد أو شركات وهمية ليست سوى «مسرحية سياسية». فمرونة تجارة الذهب تكمن في قدرتها على التكيف؛ تُغيّر المسارات خلال أسابيع، وتُولد الشركات الجديدة بسهولة، وتُستخدم الأنظمة المصرفية الإقليمية لتحويل الذهب إلى نقد على الفور.

فعلى سبيل المثال، بعد العقوبات الأمريكية على شركات مرتبطة بالجيش، سارعت شبكات الدعم السريع إلى تحويل صادراتها عبر جنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، ما يُظهر مناعة المنظومة أمام الضغوط الجزئية.

ضرورة تفكيك المنظومة

لن تنتهي هذه الحرب ما لم يتم تفكيك البنية الكاملة. على صناع القرار أن يطالبوا بإغلاق الثغرات في هياكل ملكية مصافي الذهب، وفرض عقوبات على المصفين الذين «يغسلون» الذهب الملطخ بالدماء. إن استمرار الحديث عن «الصبر الاستراتيجي» و«الحفاظ على التحالفات» لا يُقنع أحدًا في ظل اقتصاد الحرب الذي يحصد الأرواح بمليارات الدولارات. فحتى الآن، لم ترتجف الأسواق العالمية. لا انسحابات جماعية، لا انهيار في ثقة المشترين، ولا حظر شامل متعدد الأطراف. فالمؤسسات المالية والتنظيمية فشلت لا لعجزها، بل لإرادتها السياسية المقيدة.

على المجتمع الدولي أن يواجه سلسلة التوريد بأكملها — من المناجم التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، مرورًا بطرق التهريب، إلى الأسواق الأجنبية والممولين الذين يسهّلون تحويل الذهب إلى أسلحة — وأن يفرض تكاليف منسقة وقاسية على كل مفصل من مفاصل هذه الشبكة، وخاصة الأطراف الخارجية التي تربح من الفوضى.

وإلا، فسيظل الذهب يتدفق... وستظل النيران مشتعلة في السودان.

ثروة البلاد المعدنية التي كان يُفترض أن تبنيها، تحولت إلى لعنة تُموّل صراعًا يُقاس بالقبور، لا بالغرامات.

زميل أول ومدير مبادرة شمال إفريقيا في معهد السياسة الخارجية بجامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة - واشنطن العاصمة.

الرقابة الدستورية في السودان: بين غياب المحكمة وجدل الدائرة

محمد عمر شمينا

ملخص

يتناول المقال أزمة الرقابة الدستورية في السودان، مبرزًا تعثر تشكيل المحكمة الدستورية المستقلة بعد 2019، ما أدى إلى فراغ قانوني خطير في لحظة انتقال سياسي حرجة، رغم تبني السودان نماذج مختلفة للرقابة (من دائرة داخل المحكمة العليا إلى محكمة مستقلة)، إلا أن التدخلات السياسية المستمرة حالت دون فاعلية هذه النماذج.

يشير الكاتب إلى أن النموذج المستقل رغم مثاليته، يواجه صعوبات تشكيل في أوقات الأزمات، بينما يُعد خيار الدائرة الدستورية داخل المحكمة العليا أكثر واقعية، لكنه بدوره يعاني من نقص الاستقلال الإداري، مما يثير مخاوف من تسييس القضاء.

يرى أن الأزمة أعمق من مجرد شكل المؤسسة، فهي ترتبط بغياب ثقافة سياسية تُقدّر علوية الدستور، واستمرار هشاشة الدولة وضعف احترام الفصل بين السلطات. ولهذا يُقترح نموذج هجين يجمع بين الاستقلالية والمرونة.

يخلص إلى أن نجاح أي نموذج رقابي مرهون بإرادة سياسية جادة، واستقلال قضائي فعلي، وثقافة دستورية حقيقية، وليس بمجرد وجود نصوص أو تسميات مؤسسية.

في لحظات التحول السياسي العاصف التي تمر بها الدول، تصبح الرقابة الدستورية واحدة من أكثر المسائل إلحاحًا وإثارة للجدل، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بضمان استمرارية مبدأ سيادة حكم القانون وحماية الحقوق الدستورية في ظل واقع سياسي هش. والسودان، بتركيبته القانونية المختلطة وتجربته السياسية المتقلبة، يقدم نموذجًا جديرًا بالتأمل في هذا الصدد. فقد مرّ السودان بتجارب متعددة في تبني نماذج مختلفة للرقابة على دستورية القوانين، من دائرة دستورية ضمن المحكمة العليا إلى محكمة دستورية مستقلة، لكن دائمًا ما كانت السياسة تُلقي بظلالها الثقيلة على هذه المؤسسة العريقة والحيوية.

تاريخيًا، تأثر النظام القانوني السوداني بالنموذج الأنجلو-ساكسوني، حيث تتولى المحاكم العليا مسؤولية الرقابة الدستورية، لا من خلال محكمة منفصلة بل عبر آليات متضمنة داخل النظام القضائي العام. إلا أن السودان، خلال مراحل مختلفة من دساتيره، جرّب فكرة المحكمة الدستورية المستقلة، أبرزها في ظل دستور 1998 و2005 الذي بموجبه انشئت محكمة دستورية منفصلة عن القضاء العادي، بهدف تعزيز استقلالية الفصل في القضايا الدستورية. غير أن هذه المحكمة، وفي واحدة من أكثر المفارقات دلالة، تعطلت عن أداء دورها خلال الفترة الانتقالية 2019 التي أعقبت سقوط النظام السابق، لعدم تشكيلها من قبل السلطة الانتقالية، ما أدى إلى فراغ قانوني ودستوري فادح في لحظة كان فيها السودان و(الانتفاضة) في أمسّ الحاجة لتفعيل آليات الرقابة الدستورية.

هذا التعطيل لم يكن مجرد خلل إداري أو تأخير إجرائي، بل كشف عن هشاشة النموذج

المؤسسي نفسه، وأثار تساؤلات جادة حول مدى فعالية المحكمة الدستورية المستقلة في السياقات السياسية المتأزمة، حيث يتعذر لأسباب سياسية أو توافقية تشكيل المحكمة في الوقت المناسب. في المقابل، يدافع البعض عن خيار الإبقاء على دائرة دستورية ضمن المحكمة العليا، باعتباره خيارًا أكثر واقعية في السياقات الانتقالية، إذ يمكن أن يضمن نوعًا من الاستمرارية المؤسسية ويجنب البلاد حالة الفراغ التي شهدناها بعد 2019، حين توقفت الرقابة الدستورية تمامًا بسبب غياب المحكمة المختصة. كما يُعتقد أن القضاة في المحكمة العليا، بحكم الخبرة القضائية والتدرج، أقدر على التعامل مع المسائل الدستورية دون الحاجة إلى إنشاء كيان جديد قد يُسيّس قبل أن يؤدي وظيفته.

لكن بالمقابل، فإن هذا النموذج يثير بدوره تساؤلات حول مدى استقلاليته، نظرًا لتبعيته الإدارية والتنظيمية لذات المؤسسة القضائية التي قد تكون طرفًا في صراعات السلطة. كما أن التجربة السودانية التاريخية تُظهر أن استقلالية القضاء نفسه قد كانت موضع تشكيك في فترات عديدة، خاصة حين تتقاطع السلطة القضائية مع السلطات السياسية أو الأمنية. لذلك يرى كثير من المختصين أن المحكمة الدستورية المستقلة (رغم كل العثرات) تظل الإطار الأمثل لضمان حياد حقيقي في الفصل في النزاعات الدستورية، شريطة أن يتم تأمين تشكيلها عبر آليات تضمن استقلالها وعدم خضوعها للترضيات السياسية.

السؤال الجوهري هنا لا يتعلق فقط بالشكل المؤسسي، بل بالسياق السياسي والاجتماعي الذي تُمارَس فيه الرقابة الدستورية. فما جدوى وجود محكمة دستورية مستقلة أو دائرة دستورية قوية إذا كانت الثقافة السياسية لا تعترف بعلوية الدستور، أو إذا كان احترام قرارات القضاء أمرًا انتقائيًا؟ لا يمكن النظر إلى هذه المسألة بمعزل عن أزمة بناء الدولة في السودان، حيث لم تترسخ بعد تقاليد احترام الفصل بين السلطات، ولا تزال الأجهزة القضائية نفسها عرضة للاستقطاب والتجاذب السياسي، ما يجعل مهمة أي نموذج رقابي، مستقلًا كان أو مدمجًا، محفوفة بالمخاطر.

وفي ظل هذا الواقع، يصبح النقاش حول مستقبل الرقابة الدستورية في السودان أعمق من مجرد تفضيل هيكلي أو إداري. إنه نقاش يتصل بجوهر العقد الاجتماعي نفسه، وبالآليات التي تضمن الحد الأدنى من الشرعية القانونية في مجتمع منقسم، ومؤسسات متآكلة، وانتقالات سياسية محفوفة بالـلا يقين. في هذا السياق، قد يكون الحل الأمثل في المزج بين عناصر النموذجين: إنشاء محكمة دستورية مستقلة من حيث التسمية والموقع الدستوري، لكن تُكوّن مؤقتًا (في فترات الانتقال) من قضاة المحكمة العليا الحاليين وفق معايير محددة، وبإجراءات تضمن الحد الأدنى من الاستقلال. على أن يُعاد النظر في تكوينها بعد استقرار النظام الدستوري واستكمال المؤسسات الانتقالية.

إن أزمة الرقابة الدستورية في السودان ليست فنية بحتة، بل تعكس إشكالات أعمق في بنية الدولة، وفي علاقة السلطة بسيادة حكم القانون، والمجتمع بالمؤسسات العدلية. لذلك فإن أي حديث عن إصلاحها يجب أن يتجاوز الجانب التنظيمي، ليشمل شروط البيئة السياسية، وضمانات استقلال القضاء، ومدى إيمان النخب بالدستور كمرجعية حقيقية وليست أداة للمناورة. دون ذلك، سيظل أي نموذج مهما بدا مثاليًا على الورق عرضة للتعطيل أو الاستخدام الانتقائي.

وفي رأيي الشخصي، إن النقاش الجاري اليوم حول مستقبل الرقابة الدستورية يجب أن يُقرأ كفرصة لإعادة تأسيس العلاقة بين حكم القانون والسياسة في السودان، بعيدًا عن الإملاءات الشكلية والمقاربات المتعجلة. ما نحتاجه ليس فقط محكمة أو دائرة، بل ثقافة دستورية تُرسّخ مبدأ أن حكم القانون يسمو فوق الجميع، وأن الشرعية لا تُؤخذ بالقوة، بل تُبنى بالثقة، وتُصان بالمؤسسات.

في سياق كالسودان، حيث تغلب الهشاشة المؤسسية ويغيب التوافق المستدام، يصبح أي نموذج عرضة للانحراف أو الشلل. لذلك، فإن النقاش حول مستقبل الرقابة الدستورية لا ينبغي أن يُختزل في شكل المؤسسة فقط، بل يجب أن يشمل ضمانات الاستقلال الحقيقي، والشفافية في التعيين، والقدرة على الصمود في وجه التسييس والانقسامات.

إن التجربة السودانية تُظهر أن بناء مؤسسات فعالة للرقابة الدستورية يتطلب أكثر من مجرد نصوص جيدة، يحتاج إلى إرادة سياسية جامعة، ومجتمع قانوني مهني، وثقافة دستورية راسخة بين الفاعلين السياسيين. وفي هذا السياق، قد يكون الحل الأفضل هو تبني نموذج مرن يجمع بين الاستقلال والتطبيق العملي، مثل دائرة دستورية قوية داخل المحكمة العليا مع ضمانات صارمة للاستقلال، ريثما تنضج الشروط لتأسيس محكمة دستورية مستقلة بحق.

السيانيد قاتل صامت دمر حياة السودانيين

ملخص

تُثير أنشطة التعدين بالسيانيد في السودان قلقًا واسعًا لما تُسببه من دمار بيئي وصحي، ففي مناطق مثل «حلة يونس» بولاية نهر النيل، نظم المواطنون اعتصامات ضد توسع استخدام الأحواض الكيميائية لاستخلاص الذهب، مطالبين بوقفها الفوري وحماية البيئة والإنسان.

السيانيد، وخاصة سيانيد الصوديوم، يُعد «قاتلًا صامتًا» يسبب أمراضًا خطيرة، من التسمم الجيني والتشوهات الخلقية، إلى اضطرابات عصبية وتنفسية، إضافةً لتلويث التربة والمياه الجوفية.

سبق أن أدت احتجاجات شعبية في مناطق مثل «صواردة» إلى وقف مصانع تستخدم هذه المادة، بعد حالات نفوق حيوانات واشتباه في تلوث النيل.

رغم معرفة مخاطرها، تواصل بعض الشركات استخدام السيانيد، وتطرح نفاياته السامة في بيئة مفتوحة، متجاوزةً معايير السلامة، مدفوعةً بأرباح عالية وتكاليف منخفضة. هذا الإهمال يهدد السلسلة الغذائية والمياه الجوفية، ويفتح الباب أمام أمراض مزمنة وكوارث بيئية، في ظل غياب رقابة حكومية فعّالة.

لا تزال أنشطة التنقيب عن الذهب في السودان بمادة «السيانيد»، تقتل وتدمر كل أشكال الحياة في المناطق القريبة من المناجم، في مناطق واسعة في البلاد.

خلال اليومين الماضيين، بدأ أهالي «حلة يونس» بمحلية غرب بربر بولاية نهر النيل، اعتصامًا احتجاجيًا على تزايد عمليات استخلاص الذهب بواسطة الأحواض التي تستخدم فيها مواد كيميائية ضارة بالإنسان والبيئة.

وتم تنظيم الاعتصام وفق تجمع الأجسام المطلبية (تام)، بالقرب من المنطقة التي شهدت تزايدًا لافتًا لأحواض السيانيد، وأصبحت تستقبل كميات ضخمة من مخلفات التعدين (الكرتة)، بغرض إعادة معالجتها كيمائيًا.

وشدّد تجمع الأجسام المطلبية (تام) في بيان تلقته «أفق جديد»، على ضرورة الاستجابة العاجلة لمطالب الاعتصام، وأشار إلى أهمية ضبط عمليات التعدين، ودرء المخاطر المتعددة المترتبة على غياب الرقابة التي تؤثر على حياة المواطنين في كل مناطق التعدين.

مطالبات بالتدخل العاجل

وأفاد شهود عيان من المنطقة «أفق جديد»، أن المعتصمين طالبوا الحكومة بضرورة التدخل العاجل لحماية البيئة من الكوارث الإنسانية.

ووفق شهود العيان، أن استخراج الذهب عبر استخدام مواد كيميائية تعتبر جريمة ضد البيئة، ويجب أن تتوقف في أسرع وقت، لأنها تهدد الحياة الطبيعية في المنطقة.

القاتل الصامت

وحسب خبراء فإن المادة المستخدمة في السودان هي سيانيد الصوديوم، وهو مركب في غاية الخطورة، يسبب التعرض المطول له وبتركيز منخفض آلامًا حادة ودائمة في الرأس، وانعدام الشهية والدوار والتهيج في الأعين وفي الجهاز التنفسي، ونموًا غير عادي في الغدة الدرقية، ويتسبب أيضًا في تغيير الجينات وينتج أطفالاً مشوهين، وتصيب المادة البيئة بأضرار بالغة ما لم يتم معالجتها بمعادلتها بالماء.

وعادة ما يحتج المئات من سكان القرى المجاورة لشركات تنقيب الذهب، شمالي السودان، وجنوب كردفان، على استخدام الشركات لمادة «السيانيد» السامة في عمليات استخلاص الذهب، فيما يستخدم المعدنين التقليديين مادة «الزئبق».

احتجاجات تقاوم القتل البطيء

سبق أن نجح أهالي بلدة «صواردة» شمالي السودان، في انتزاع قرار حكومي بإيقاف العمل بمصنع يستخدم مادة «السيانيد» السامة في عمليات استخلاص الذهب، إثر احتجاجات على شارع رئيسي.

وفي 2016 كشفت هيئة برلمانية لنواب الولاية الشمالية، عن شكوك حيال تسرب مادة «السيانيد» المستخدمة في التعدين إلى النيل، ما أدى إلى نفوق

عدد كبير من الحيوانات بمنطقتي «دلقو وحلفا» في الولاية، بجانب تأثيرها على الإنسان.

وحسب خبراء جيولوجيا، فإن خطورة مادة «السيانيد» أنها تدخل الجسم عن طريق الجلد، والاستنشاق، فالتربة الملوثة بالمادة بمجرد أن يلمسها جسم إنسان، أو حيوان، فإنه يتعرض للتسمم، وتزداد خطورة هذه المادة عند هطول الأمطار على التربة الملوثة، حيث تجرف المياه التربة، وتذوب هذه السموم في الماء الذي يشربه الإنسان والحيوان في المناطق النائية، دون معالجته، كما أن جُزءًا مقدرًا من هذه المياه تغذي المخزون الجوفي الذي يتسمم هو الآخر، وتُرى أكوامًا من مخلفات «الكرتة» التي تمت معالجتها بالسيانيد في شكل جبال في الهواء الطلق، تنقلها الرياح وتجرفها مياه الأمطار وتنشرها.

وطبقًا للخبراء فإن المشكلة ليست فقط في استخدام هذه المواد السامة، ولكن المشكلة تكمن في التخلص من النفايات في دولة مثل السودان، خاصة وأن هناك تجربة ماثلة في تلوث البيئة، وهي عدم التقيد بمعايير السلامة في استخدام الزئبق. ففي فترة السبعينيات نتج عنه تلوث إشعاعي حصد الأرواح في مناطق التعدين، ولا يزال يسبب السرطانات، خاصة في الولاية الشمالية؛ التي أصبحت توصف بمنطقة «وادى الموت»، كما أن من ضمنها منطقة (الشعير) و(مرتا)، محل إنشاء مصنع السيانيد.

القاتل الصامت

«سيانيد البوتاسيوم» هو مادة سامة تؤثر على أجهزة الجسم المختلفة، وتؤدي للموت بسرعة، وهي مادة بيضاء تأتي في شكل حبيبات أو بلورات صلبة، وقد يتم استعمالها لأغراض القتل أو الانتحار.

كما يستخدم سيانيد البوتاسيوم لأغراض

صناعية مثل الطلاء الكهربائي، واستخراج الذهب والفضة من مصادرها الخام.

ينتج سيانيد البوتاسيوم غاز سيانيد الهيدروجين، وهو مادة كيميائية عالية السمّية تعيق عملية استخدام خلايا الجسم للأكسجين، أي أن السيانيد يخنق الجسم من الداخل.

وقد يكون التعرض لسيانيد البوتاسيوم مميتًا بسرعة لا تتجاوز دقائق، إذ إنه يؤثر على كامل الجسم وأعضائه، وخاصة التي تتأثر أكثر بنقص مستويات الأكسجين، مثل الدماغ والجهاز العصبي المركزي والقلب والرئتين.

ويمكن لسيانيد البوتاسيوم أن يؤثر في الشخص عبر طرق عدة مثل استنشاق رذاذ يحتويه أو بخاخ، أو عبر تلويثه مياه الشرب أو الطعام. وهو يقوم بتأثيره عبر البلع أو الاستنشاق أو ملامسة الجلد أو العينين.

ويُستعمل السيانيد الاصطناعي في عدة مجالات من بينها مجال التعدين والصناعة المنجمية، بهدف استخراج الفلزات الثمينة كالفضة من معادنها الخامة، وتتم عبر سحق الحجر الخام بدقة، بواسطة كسّارات آلية ضخمة، وغمر المسحوق الدقيق في محلول السيانيد. بعد مدة من التفاعل وتكون أوحال وجزيئات معدنية، يتم استخراج الفضة أو الذهب، بإضافة نجارة الزنك أو الألومنيوم إلى المحلول، ثم تحميضه بحامض «الكبريتيك» لإزالة الزنك أو الألومنيوم الزائد، وبعد ذلك يتم تجفيف الوحل وتسخينه في فرن خاص تصل فيه درجة الحرارة إلى أكثر من 900 درجة مئوية مع التهوية لأكسدة الحديد والرصاص الموجودين، ينتج عن ذلك منتوج أولي قد يتكون من 90% من الفضة أو الذهب.

أرباح عالية وتكاليف منخفضة

أما البقايا الناتجة عن هذه العملية، فهي عبارة عن نفايات صناعية شديدة السمية بسبب أملاح السيانيد التي تحتويها.

وقد يتم تخزين هذه النفايات عادة في أحواض يتم بناؤها بطريقة خاصة، ومفتوحة للهواء الطلق، وغير نافذة بإحكام تام على شكل سدود، وتحت تأثير الشمس والرياح على هذه الأوحال يتم تجفيفها عن طريق التبخر مما قد يجعل السيانيد يتلاشى ويكوّن السيانات ثم الكربونات، وهي مركبات غير سامة.

لكن الشركات الرأسمالية تتفادى هذه العملية، نتيجة تكاليفها، ويطرحون تلك النفايات على شكل أوحال شديدة السمية مباشرة في الوديان ومجاري المياه، ليتم دمج تلك السموم في الفرشاة المائية الباطنية ودمجها في السلسلة الغذائية المحلية، لينتج عن ذلك أمراض خبيثة وعاهات صحية مستدامة.

الإذاعة والتلفزيون بين (المقرب والمبعد)

إعلاميون ضحية الانتقائية.. يكابدون شظف العيش وعسف السلطة

ملخص

قَسَمت الحرب العاملين بهيئة الإذاعة والتلفزيون إلى «مقرّبين» ينالون الامتيازات، و«مُبعَدين» حُرموا حتى من رواتبهم، وسط اتهامات للإدارة بانتهاج الانتقائية والإقصاء على أسس سياسية وجغرافية، وتعيين عناصر من خارج المؤسسة، رغم افتقارهم للخبرة.

تَحوّلت الهيئة إلى ساحة حرب وسيطرة عسكرية طوال أشهر، ما فاقم معاناة الإعلاميين الذين واجهوا ضغوطًا من أطراف النزاع، إذ يُتّهمون بالتحيّز بمجرد نقلهم للواقع، بينما يعجز المدير العام عن احتواء الأزمة ويدير المؤسسة عن بُعد دون مشاركة أو دعم للعاملين.

يعيش الموظفون أوضاعًا مزرية، برواتب لا تكفي للعيش، مع احتكار فرص التدريب والسفر لفئة قليلة مقربة، فيما يواجه الشباب الرفض، ويُبرَّر الإقصاء بمزاعم أمنية لا أساس لها. ويتهم العاملون المدير بتعطيل قرارات إصلاحية وممارسة التسلط الوظيفي.

وسط الغضب والإحباط، عبّر إعلاميون عن رفضهم العودة في ظل الظروف الحالية، مطالبين بإنهاء الإقصاء، وإعادة فتح أبواب الهيئة أمام جميع منتسبيها، خاصة مع استقرار الوضع الأمني في أمدرمان، داعين لإعادة تأهيل المباني، وتحقيق العدالة داخل الصرح الإعلامي المنهك.

أم سلمة العشا

فوارق كبيرة سطرتها الحرب على جدران الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، قسمت المنتسبين إليها إلى نوعين: مستمر في العمل يتمتع بحوافز ومخصصات مالية عالية تصل حد المليارات، وموقوف رغم أنفه لا يصرف مرتبه الشهري، يعاني شظف العيش، ويكابد برهق جحيم الحياة، وهو مفطوم من ممارسة المهنة التي أدمنها وباتت مصدر رزق له، وسط تساؤلات واسعة عن المعايير المهنية التي اتخذتها إدارة هذا الصرح لكل من الطرفين المقرب والمبعد .

تموج مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهؤلاء الإعلاميين الموقوفين قسرًا، بهالة من الغضب، مبرزين أن الإدارة التي يجلس على سدتها إبراهيم البزعي، صدت كل من سعى جاهدًا للعودة إلى صفوف العمل، مؤكدين أنها اختارت (السباحة ضد التيار)، منحازة لبعض الأشخاص، ومنهم مجموعة من خارج الهيئة، ما يعتبر تعيينًا غير قانوني وتخطيطًا متعمدًا لإزاحة بعض الشخصيات المؤثرة بأروقتها.

واتهم الإعلاميون الإدارة باحتكار فرص التدريب والتأهيل، مضحية بكفاءات معروفة لمجرد وجودهم

الجغرافي وتصنيفهم سياسيًا ومهنيًا، معتبرين أن هذا التصنيف يجافي الواقع تمامًا، وخاضع لأمزجة الإدارة.

يواجه الاعلاميون السودانيون في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ظروفًا شديدة التعقيد، وسط إهمال إداري وتهميش مهني، وغياب العدالة في توزيع الفرص، وانعدام الحد الأدنى من الاهتمام الرسمي. ما جعل معاناتهم تضاف للنماذج المتعددة التي أفرزتها الحرب، وتجرع ويلاتها المواطن المغلوب على أمره.

ومنذ نشوب الحرب بين الجيش والدعم السريع في 15 أبريل 2023، وجد غالبية العاملين في الهيئة أنفسهم بين شقي الرحى، إما عالقين في مناطق النزاع، أو لاجئين ونازحين في ولايات أخرى أو خارج البلاد. وحاول بعضهم مواصلة رسالتهم الإعلامية في ظل شح الموارد وانعدام التأمين، ورد المدير العام للهيئة على من طرقوا الأبواب لمواصلة العمل خارج الخرطوم كان صادمًا: «لسنا بحاجة لكم»، وهو التصريح الذي أثار موجة من السخط داخل أروقة الهيئة، وفتح الباب واسعًا أمام إطلاق الاتهامات المبطنة والصريحة للقائمين على أمر الهيئة، بممارسة الإقصاء ومنح فرص كبيرة للبعض وتوفير كافة متطلباتهم من تغطية وسفر وحوافز مالية وتجوال بين الولايات.

بين الاتهامات والتصنيفات

ما يزيد تعقيد المشهد الإعلامي في السودان، الزج بالإعلاميين في أتون الاتهامات من قبل أطراف النزاع. فكل محاولة لنقل الحقيقة تُقابل بالهجوم من أحد الطرفين، ويتحول الإعلامي إلى متهم بالانحياز. ويتعمد طرفا الحرب تخوين الإعلاميين أو شيطنتهم، بهدف إخراسهم أو احتوائهم أو شراء أقلامهم.

وتحولت الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون - بما تمثله من رمزية قومية - إلى ثكنة عسكرية خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع لقرابة عشرة أشهر، إلى جانب المسرح القومي، ومسرح الفنون الشعبية، ومحيط المنطقة بأمدرمان. ومنذ اليوم الأول للحرب، كان مقر الهيئة مسرحًا للقتال، حتى تمكن الجيش السوداني من استعادته في 12 مارس من العام الماضي بعد معارك ضارية استخدم فيها الطيران المسير والأسلحة الثقيلة، مكبدًا قوات الدعم السريع خسائر فادحة في الأرواح والآليات.

حقوق متآكلة وأجور بائسة

مصدر موثوق من منسوبي الإدارة العامة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون تحدث إلى «أفق جديد» كاشفًا عن عمق الأزمة، فقال إن الوضع الحالي للعاملين سيء للغاية، وأن لديهم حقوقًا مادية متراكمة لا تجد من يتابعها لدى وزارة المالية.

وأكد في السياق ذاته انقطاع التنسيق بين العاملين وعدم المتابعة بسبب أن المدير العام البزعي يقيم في مدينة عطبرة، في شقة فاخرة، بينما يبث التلفزيون والإذاعة من العاصمة الإدارية ومقر الحكومة في بورتسودان.

وقال المصدر بسخرية: «المرتب الذي استلمه حاليًا يعادل ثمن 12 ساندوتش فقط في بورتسودان»، مشيرًا إلى أن الهيئة - رغم أنها تمثل الواجهة الإعلامية الرسمية للدولة - تُدار عن بعد، في وقت تُحتكر فيه فرص التدريب والمأموريات والسفر لفئة محددة تم اختيارها من قبل المدير العام، بعضهم من المتقاعدين، بينما استُبعدت كفاءات شابة حاولت الالتحاق بالهيئة في عطبرة، وقوبلت بالرفض.

وأضاف المصدر: «المدير العام يبرر استبعاده للكوادر بوجود محاذير أمنية، وهي مزاعم لا أساس لها.

وأضاف المصدر أن جهاز الأمن لا علاقة له بهذه التبريرات، ولكن المدير يستخدم اسمه كفزاعة لتكميم الأفواه، ومنع المطالبين بحقوقهم من الحديث.

واتهم المصدر مدير الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بتعطّيل تنفيذ قرار وزير الإعلام المتعلق بمداورة فرص العمل بين الموظفين، وإنه احتكر بسلطات مطلقة حق العمل لفئة صغيرة ظلت وحدها تحوز الامتيازات والمخصصات، ما أدى إلى خلق تفاوت طبقي ووظيفي واضح داخل المؤسسة.

وقال المصدر: «المدير لا يعرف شيئًا عن أوضاع العاملين كنازحين ولاجئين، ولا تجد منه أي مشاركة أو مواساة، بل استغل موقعه ليعيش هو ومن حوله في برج عاجي، بينما يغرق بقية الموظفين في المعاناة.

وذكر المصدر أن البزعي بلغ سن المعاش قبل أعوام، مبرزًا بأنه لا يحق له قيادة موقع إداري حساس، لافتًا أن البلاد تزخر بالكفاءات.

حاولت (أفق جديد) أن تضع تلك الاتهامات على منضدة مدير الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون إبراهيم البزعي لحقه المهني في الرد عليها، لكنه لم يرد على الاتصالات ولا الرسائل التي بعثتها المجلة له.

تعبت.. وما لقيت غير الظلم

استنطقت (أفق جديد) عددًا من الإعلاميين الذين كانوا ضمن المفطومين عنوة من ممارسة عملهم بالهيئة. روت انتصار عوض، معدة برامج بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، تجربتها القاسية، وقالت: «لم أحصل على ترقية رغم الجهد الذي بذلته لسنوات، ومشاركتي في مسابقات خارجية، وفوزي بجوائز. توقعت أن يُنصفني أدائي، لكنني وجدت التجاهل والظلم رغم أنني بلغت باعًا كبيرًا في تطوير نفسي.. كنت أحلم بواقع أجمل وتقدم ملموس في المهنة التي يجري حبها في دمي».

وأضافت عوض: «رغم الحرب التي دمرت منازلنا وشردتنا، وفقدنا فيها الأحبة، لا زلت أتمسك بمهنيتي، ولن أسمح للظلم أن يدفعني لتصرفات سلبية».

أسماء أُقصيت وأُحيلت للمعاش

وأشارت انتصار إلى قائمة طويلة من الإعلاميين والكفاءات الذين تعرضوا للإقصاء، من بينهم: المخرجون أبوبكر الهادي، عبد العظيم محمد الطيب، متوكل طه، وحسب الرسول كمال الدين الذي (أُحيل للمعاش)، والمعدة أميرة عبد الحليل.

وأكدت عوض في ظل غياب الدعم الرسمي، أطلق زملاء نازحون في القاهرة مبادرة اجتماعية لدعم المرضى وتغطية تكاليف العزاءات، ووصفتها انتصار بأنها «أكثر إنسانية من الهيئة نفسها التي لم تقدم أي نوع من المساعدة».

وذكرت عوض أن بعض الزملاء يخشون انتقاد الإدارة خوفًا من توقف مرتباتهم، رغم أن الراتب حق قانوني حتى في أوقات الحرب، بموجب اتفاقيات العمل الدولية.

تصريحات كسولة

وعلى صعيد رسمي نفت لـ(أفق جديد) مصادر من داخل وزارة الإعلام، حاولت أن تجيب على التساؤلات حول إدارة الصرح من على البعد؛ وجود تعيينات جديدة من خارج الهيئة، وأوضحت أن ظروف الحرب فرضت وقف التعيينات والتنقلات والانتداب لأكثر من عامين، وأكدت أن بورتسودان - كمقر بديل - لا يمكنها استيعاب جميع العاملين، نظرًا لشح السكن والإعاشة وضعف الميزانية.

وأفادت المصادر أن الكثير من المؤسسات تعمل حاليًا بعدد محدود من الممثلين، وأن المهام التي كان يتولاها عشرون موظفًا يقوم بها شخص واحد اليوم، وفقًا لسياسة الطوارئ المتبعة. ووصفت الاحتجاجات التي تبناها بعض العاملين بأنها «ململة مفهومة» لكنها لا تعني بالضرورة وجود تجاوزات.

«صنفونا قحاطة»

وأعاب ميسرة عيسى، كبير المحررين بالإذاعة والتلفزيون، الحال بالهيئة، وقال لـ(أفق جديد): «لقد تم تصنيفنا باعتبارنا (قحاطة) -كلمة تعني الانتماء لقوى الحرية والتغير - رغم أنه لا صلة تنظيمية لي بهم، لكنني أؤمن بالمبادئ التي يحملونها، من حرية وعدالة وكرامة». مضيفًا: «إن جاءت من القحاطة فأنا معهم، وإن جاءت من غيرهم فأنا أيضًا معهم، فأعزز المبادئ لا الانتماء».

ويضيف: «أرفض العودة للعمل في هذا الوضع المائل. حتى لو منحني المدير العام ميزانية الطوارئ كلها، فلن أعود». مردفًا: «هو يعرف ذلك جيدًا».

ويقترح ميسرة: «فلتسعَ لتسريح البقية غير المرضي عنهم ودفع حقوقهم. طالما الهيئة تستمر في عملها بواسطة أشخاص محدودين هذه أمانة، والتاريخ لا يرحم».

وبث ميسرة رسالة للزملاء الذين يشعرون بالظلم: «عسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شر لكم».

عجز وإهمال

الصرح الإعلامي الذي تأسس في أربعينيات القرن الماضي، وأسهم في حفظ وحدة البلاد ووجدانها، يعاني اليوم من الإهمال، وغياب الرؤية، وعجز السلطة عن إعادة تأهيله.

يقول خبراء إعلاميون تحدثوا لـ(أفق جديد) إن السلطات لم تبادر بأي مشروع لإزالة آثار الحرب عن مباني الهيئة، أو إعادة تأهيل الاستوديوهات لنقل نبض المناطق المحررة، بينما لم يحرّك العاملون أو مديرهم ساكنًا تجاه تنظيف مقارهم أو تجهيز بيئة العمل.

وقال الخبراء إن أمدرمان أصبحت منطقة خالية من الحرب وعم الأمن أرجائها، وأن الأولى في ظل هذه الظروف إعادة الهيئة للعمل من المنطقة، وفتح الأبواب لجميع الموظفين فيها لممارسة حقهم الشرعي في العمل، وإنهاء هذا الاحتكار ومعالجة موضوع المنصرفات مع وزارة المالية، وتحقيق العدالة المهنية.

النفط والأزمة الاقتصادية في جنوب السودان: بين إرث الخرطوم وشراكات أبو ظبي

محمد أحمد شبشة

ملخص

يتناول الكاتب مبررات المسؤولين في جنوب السودان، التي يعزون فيها أزمتهم الاقتصادية إلى الحرب الدائرة في الشمال»، لكن الواقع يكشف أزمة أعمق مرتبطة ببنية عقود النفط التي ورثتها جوبا عن الخرطوم، والتي تقوم على نموذج مشاركة في الإنتاج (PSA) يمنح الشركات الأجنبية سيطرة فعلية على أغلب الإنتاج، مع بنود استرداد مبالغ فيها.

يرى أنه ورغم الاستقلال، أعادت حكومة الجنوب إنتاج النموذج الريعي نفسه، ووقّعت عقودًا جديدة ببنود سرية ومن دون رقابة برلمانية، مستمرة في تفضيل الشركات الآسيوية بسبب «مرونتها»،وقد أدى ذلك إلى غياب الشفافية، ووقوع كوارث بيئية فضلًا عن تسربات مالية ضخمة.

يشير إلى أنه في 2023، وقّعت الحكومة عقدًا نفطيًا جديدًا مع شركة إماراتية بشروط تكرّر نفس النموذج، مع بنود استرداد مرتفعة وامتيازات حصرية. ويأتي ذلك في ظل غياب إطار قانوني يضمن الرقابة أو المشاركة المجتمعية.

يدعو الكاتب إلى إعلان حالة طوارئ تعاقدية تشمل نشر العقود ومراجعتها، والانتقال إلى عقود خدمة شفافة، ورفع حصة الدولة، وإنشاء صندوق تعويضات للمجتمعات المتضررة،كما يقترح مؤتمرًا دستورياً للموارد وآلية دولية للإشراف، لإعادة بناء العقد الاجتماعي.

منذ اندلاع الحرب في السودان، تسارع جوبا إلى تبرير أزمتها الاقتصادية بأنها نتيجة مباشرة للصراع في الشمال. غير أن تفكيك الإطار القانوني والسياسي لعقود النفط يكشف أن جذور الأزمة الاقتصادية في جنوب السودان أعمق من مجرّد آثار الحرب. إنها أزمة مركبة، بدأت بهيكل تعاقدي غير عادل صُمّم في الخرطوم، ثم تكرّست بإعادة إنتاجه في جوبا، وانتهت بشراكات جديدة، آخرها مع الإمارات، تعيد إنتاج النموذج الريعي نفسه.

يعود أصل المشكلة إلى العقود السودانية المعروفة بنموذج المشاركة في الإنتاج (PSA)، التي ورثها جنوب السودان بعد الاستقلال. فعلى الرغم من احتفاظ الدولة نظريًا بالسيادة على النفط، فإن هذه العقود منحت الشركات الأجنبية – خاصة CNPC الصينية وPetronas الماليزية وONGC الهندية – سيطرة فعلية على 85% من الإنتاج، من خلال بنود استرداد مفرطة وصلت إلى خصم 70% من الإيرادات كـ«تكاليف»، وإعفاءات ضريبية تمتد حتى 25 عامًا، كما ورد في العقد السري بين السودان وCNPC في 1997.

هذا النظام التعاقدي لم يكن مجرد خلل اقتصادي، بل كان نتاج سياسة ممنهجة للإقصاء المؤسسي والجغرافي. فقد حُرمت المجتمعات المحلية في مناطق الإنتاج، مثل الوحدة وأبيي، من التمثيل في مفاوضات العقود ومن نصيب عادل من العائدات، مقارنة بتجارب أخرى مثل أنغولا، حيث تحصل المجتمعات المنتجة على 12% من الإيرادات. وتحولت الشركة الوطنية «سودابت» إلى مجرد واجهة رمزية لا تتجاوز حصتها 8%.

لكن المأساة تكررت بعد الاستقلال. بدلاً من مراجعة

تلك العقود وإعادة التفاوض حول شروطها، كرّست حكومة الجنوب النظام نفسه، موقّعة عقودًا جديدة – مثل عقد «ديركون» النرويجية عام 2012 – ببنود سرية، وبعيدًا عن أي رقابة برلمانية أو مشاركة من المجتمع المدني. ووفق تقرير «إنقاذ الأرض» (2023)، فإن 0% من عقود النفط في جنوب السودان خضعت لنقاش داخل البرلمان. واستمرت الدولة في تفضيل الشركات الآسيوية لما توفره من «المرونة والسرية»، حسب تصريح وزير النفط السابق في 2016.

وفي الوقت الذي نجحت فيه دول إفريقية مثل غانا في تعديل شروطها التعاقدية لتخفض حصة الشركات الأجنبية إلى 35%، وتأسيس صندوق سيادي بلغت موجوداته 1.2 مليار دولار في 2023، ظل جنوب السودان رهين نموذج نفطي بلا شفافية أو التزام بيئي. بل أن كارثة تلوّث نهر الغزال في 2020، التي خلّفت 12 ألف حالة تسمم، تكشف عمق غياب الحوكمة.

الأكثر إثارة للقلق هو تزايد الأدلة على أن الحرب ليست السبب الوحيد في الأزمة، بل تُستخدم كذريعة لإخفاء عمق الفساد. فرغم تراجع الإنتاج بسبب الصراع، كشفت تقارير الأمم المتحدة أن 40% من النفط كان يُهرّب عبر السوق السوداء قبل الحرب. كما أشار تحقيق «ذا سانتينل» إلى اختفاء 3.1 مليار دولار من حسابات النفط بين 2018 و2023.

أمام هذا الانهيار في العدالة التوزيعية، لم يعد مستغربًا أن تفقد الدولة شرعيتها في أعين مواطنيها. فحسب استطلاع رأي نُشر في 2023، عبّر 70% من سكان مناطق الإنتاج عن تأييدهم لانفصال جديد عن الدولة المركزية، بينما حدثت 82% من النزاعات المحلية بين 2015 و2023 في ولايات نفطية، ما يدل على ارتباط مباشر بين توزيع الثروة وتمدد النزاعات.

وفي خضم هذه الأزمة، وقّعت حكومة جنوب السودان اتفاقًا نفطيًا جديدًا مع شركة إماراتية مملوكة للدولة في 2023. ووفقًا لوثائق مسربة، تضمن العقد بنودًا سرية مشابهة للنموذج القديم، مع نسبة استرداد تتجاوز 65%، وامتيازات حصرية للشركة تشمل مناطق غير مستكشفة في أعالي النيل والوحدة. ولعل ما يفاقم الأمر هو أن هذا الاتفاق جاء في ظل غياب أي إطار قانوني محلي يضمن مراجعة العقود أو مساءلة البرلمان. ورغم ما يحمله من فرص استثمارية، فإن العقد مع الإمارات يعمّق من استمرارية نموذج الريع، ويرسّخ تحالفات خارجية على حساب تطوير البنية القانونية والرقابية للدولة.

ما العمل إذن؟ لا يمكن الحديث عن إصلاح اقتصادي دون معالجة الإطار التعاقدي من جذوره. المطلوب هو إعلان حالة طوارئ تعاقدية، تنشر فيها الحكومة جميع العقود الموقّعة، وتجمد بنود الاسترداد لحين مراجعة مستقلة. يمكن الاستفادة من نماذج مثل العراق (2004) في الشفافية، وسيراليون (2018) في تشكيل محكمة موارد طبيعية تضم خبراء دوليين ومحليين.

وعلى المدى المتوسط، يجب إعادة التفاوض لرفع حصة الدولة إلى 60%، وربط العقود بمعايير مبادرة الشفافية الدولية (EITI). كما ينبغي إنشاء صندوق تعويضات للمجتمعات المتضررة، على غرار تجربة نيجيريا مع منطقة أوغوني. أما استراتيجيًا، فلا بد من التخلص من نموذج PSA، والتحول إلى عقود الخدمة كما في المكسيك، مع تأسيس شركة وطنية بإدارة فنية دولية، تستلهم من تجربة «ستات أويل» النرويجية.

إن ما يواجه جنوب السودان ليس أزمة اقتصادية فحسب، بل هو انهيار للعقد الاجتماعي، وارتباك في البنية القانونية، واستمرار لثقافة الإقصاء والسرية. لذلك، فإن الطريق نحو الخروج من الأزمة يبدأ بإعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع، عبر مؤتمر دستوري للموارد، وآلية دولية للإشراف، وربط أي اتفاقيات سلام مستقبلية بإصلاح العقود النفطية. فبدون ذلك، سيظل النفط لعنة، لا نعمة.

المصادر:

Global Witness Report on Sudan Oil Contracts، 2022.

EITI Reports، South Sudan، 2015–2023.

UN Panel of Experts on South Sudan Reports، 2019–2023.

The Sentry Investigations on Missing Oil Revenues، 2023.

Save the Land Report on Civic Participation in Oil Governance، 2023.

South Sudan Ministry of Petroleum، Press Releases and Statements، 2012–2024.

Leaked Agreement with UAE State-Owned Oil Company، 2023 (on file with author).

Comparative Analysis: Ghana Petroleum Contracts (2017–2019)، Nigeria Ogoni Initiative، Iraq Contract Transparency (2004)، Mexico Oil Reform (2013)، Norway Statoil Model.

«اتنين في ود مدني»

رحاب فضل السيد

ملخص

في مقالها «اتنين في ود مدني»، تستعيد رحاب فضل السيد ذكرياتها الحميمة مع إذاعة ود مدني، التي ارتبطت وجدانياً بأهل الجزيرة عبر برامجها الزراعية والاجتماعية، فكانت صوتاً نابضاً لمشروع الجزيرة ومرافقة يومية في البيوت، خصوصاً في قريتها «مشيري».

تستحضر الكاتبة عبق الطفولة، وروح المشروع الذي شكّل الحياة والعمل والعلاقات في المنطقة، من خلال تداخل السكان، والعمال، والمهندسين الزراعيين، وطقوسهم اليومية.

تروي الكاتبة تفاصيل دقيقة من حياة طفولتها، بدءًا من الطائرات الزراعية التي كانت تثير دهشة التلاميذ، إلى مكتب والدها الذي يعج بجوالات القطن والأسمدة، ودفاتر الإيصالات، وصولًا إلى مشاهد تحضير الحبر من حجارة البطاريات.

مع اقتراب مئوية المشروع (1925-2025)، تُعرب الكاتبة عن أسفها لتراجع الإذاعة وفقدان أصواتها المؤثرة، موجهة تحية للرواد الراحلين والأحياء، ومؤكدة أن مشروع الجزيرة لم يكن مجرد مشروع زراعي، بل كان حاضنة إنسانية شكلت وجدان سكانه وصهرتهم في وحدة الأرض والذكريات.

في منزلنا الأليف بقرية مشيري، يلتقط المذياع إشارة البث المرسلة من محطة ود المجذوب الواقعة شمال مدينة ودمدني عاصمة ولاية الجزيرة، ونشرة الأخبار تتصدرها أخبار المشروع، جولات المحافظ والمفتشين الزراعيين، موقف انسياب المياه في «الترع والمواجر»، مراحل العروات الزراعية، موعد صرف «الحساب الفردي»، مراحل ترحيل القطن إلى المحالج وغيرها من برامج الإرشاد الزراعي... «اتنين في ود مدني» تلك العبارة ظلت بمثابة الشعار المنحوت في الذاكرة الجمعية لمواطني ولاية الجزيرة ممن يعشقون الاستماع لإذاعة ود مدني، وكوب الشاي يغازل بخاره فضاءات المكان الأليف، هي طقوس العشق للأرض والمكان، أرض وَهَبَت الخير والخضرة، ووُهبت العمر بأكمله، طقوس وتفاصيل لا يحسها إلا من سكن أرض الجزيرة وسكنته، وصاغت وجدانه وشكلته بطينة الطهر وماء الوفاء. تأتي مئوية مشروع الجزيرة «1925 – 2025» وتغييرات كثيرة حدثت في الأرض والإنسان، وطال العبث إذاعة ود مدني صوت المشروع العملاق، وقد فقدت كثير من تلك الأصوات التي لا تعوض، رحم الله الأستاذ الصادق الساتي وعلاء الدين علي محمد وعبود سيف الدين وغيرهم، وتحيات الصحة والعافية للأستاذة عواطف سر الختم، هادية عبيد، إبتهاج قوي، أميمة سعيد، إيهاب الأمين، وكل صوت إذاعي صدر عن إذاعة ود مدني التي كانت «ملتقىً للأصدقاء» تعانقهم بجبين مطروح من «سوبا لسنار».

أسهم مشروع الجزيرة في توفير فرص عمل كثيرة وأسهم في استقرار المجتمعات المحلية وخلق علاقات اجتماعية مميزة بحكم التداخل بين مواطن الولاية، وكل وافد جاء متنقلاً للعمل في المشروع، ونحن في بداية مراحلنا الدراسية، أسسنا علاقات صداقة أمتدّت لأزمان طويلة مع زميلات الدراسة من بنات المفتشين والمهندسين الزراعيين بالتفاتيش المحيطة بقريتنا وكنا نتبادل معهن الزيارات العائلية.. كانت طائرات الرش التي تأتي في الصباح الباكر يستفزنا منظرها وهي تكاد تلامس الأرض، وصوت أزيزها العالي يبعثر ما بقي من هدوء داخل المدرسة، هذا المنظر كفيل بنسف استقرار الفصل حتى وإن كان الأستاذ يلقي حصته، نهرول ناحية الشبابيك، وآخرون يتدافعون نحوهم ويسقط آخرون، وأما البقية يخرجون عبر الباب لمتابعة حركة الطائرة من خارج الفصل.

كنت وما زلت معجبة بمنزلنا وهو عبارة عن مشروع جزيرة مصغر بحكم عمل الوالد، أعداد

كبيرة من جوالات البذور والأسمدة المرصوصة من أجل توزيعها للمزارعين، وأخرى يتم تجهيزها للترحيل لجهات مختلفة، دفاتر وإيصالات، أختام ومفاتيح. تعجبني طريقة تحضير «الحبر الأسود» المصنوع من حجارة البطارية لكتابة الاسم ورقم المكتب والتفتيش على جوالات القطن قبل تصديرها للمحالج، وهي طريقة أقرب لتحضير الدوايا التي تستخدم في خلاوى تحفيظ القرآن.

يأوي المشروع أكثر من ثلاثة ملايين ونصف نسمة يقيمون فيه بشكل مستقر، من المزارعين والعمال الزراعيين الدائمين والموسميين وعمال المؤسسات الخدمية، وتتروح مساحة قطعة الأرض التي يملكها الفرد الواحد من المزارعين ما بين أربعين فدانًا وخمسة عشر فدانًا حتى ثلاثة فدادين، وتعرف باسم الحواشة، ومنذ بداية تأسيس المشروع كان العمال الزراعيون وسكان «الكنابي» القوة الحقيقية التي قامت بالعمليات الزراعية والحصاد والري، وأسهموا حتى في شق الترع والكنارات، وبناء السرايات الإنجليزية والكباري والمنشآت الحيوية، وقد نجح هؤلاء في إقامة علاقات طيبة في مجتمعاتهم المضيفة وتشاركنا معهم قاعات الدراسة والأفراح والأتراح.

محمد جلواك:

لا يهمني سؤال من أطلق الطلقة الأولى.. ما يهمني من يضع نهاية لآلام وأوجاع السودانيين

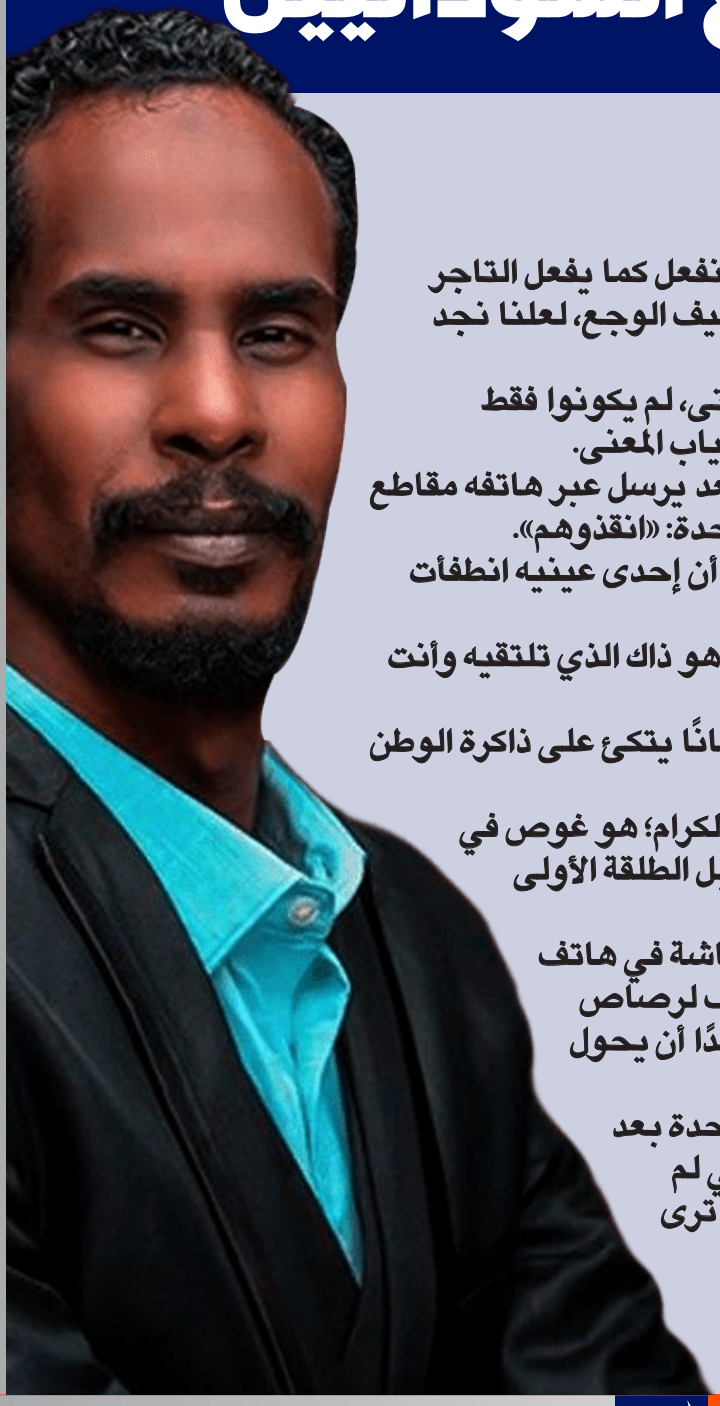

حاوره: الزين عثمان

في زمن مسكون بالحزن، لم يعد أمامنا سوى أن نفعل كما يفعل التاجر المفلس: نبحث في دفاترنا القديمة، ننبش في أرشيف الوجع، لعلنا نجد شيئًا من العزاء.

لكن ذاكرة الحرب لا تسعفنا، فالذين تساقطوا موتى، لم يكونوا فقط برصاص البنادق، بل بالجوع، وانعدام الدواء، وغياب المعنى.

جلواك، الفنان الكوميدي، الممثل، والإعلامي، لم يعد يرسل عبر هاتفه مقاطع الضحك، بل نداءات الاستغاثة، تتقدمها عبارة واحدة: «انقذوهم».

هاتفه صار منبرًا، وبصيرته لم تفقد وهجها رغم أن إحدى عينيه انطفأت بفعل شاشة لا تنام.

حين تتشابه المدن في أوجاعها، يصير أجمل حب هو ذاك الذي تلتقيه وأنت تبحث عن شيء آخر.

كنا نبحث عن فنان نحاوره عن الفن، فوجدنا إنسانًا يتكئ على ذاكرة الوطن والحرب والكرامة المسلوبة.

حوار مع محمد جلواك لا يُمكن المرور عليه مرور الكرام؛ هو غوص في الذات، وتيه في شوارع الخرطوم، ورحلة بين ما قبل الطلقة الأولى وما بعدها.

يحكي جلواك عن كيف تحول وطن كامل لمجرد شاشة في هاتف تحمل لك أخبار «الجغم والمتك» وتداعياتها، وكيف لرصاص يتم تبادله في المدينة الرياضية بين من كانوا واحدًا أن يحول بلدًا كاملًا لـ «متسولين» لحقهم في الحياة .

يضحك وهو يحدثنا عن تحوله لشخص بعين واحدة بعد أن أثر ضوء شاشة الهاتف على عينه الأخرى، التي لم تعد تعمل، قبل أن يثبت لنا أن «بصيرته» ما تزال ترى فجر الخلاص قدام.

ماذا عن جمعة سرقت من البلاد سبت الحياة؟

يستدعي ذاكرته ثم يجيب يومها كنت مدعوًا لإفطار عضو مجلس السيادة الفريق شمس الدين الكباشي، لكن لظروف لم أستطع تلبية الدعوة لالتزام بعمل، وبالمصادفة أنني كنت قريبًا من الصالة التي تم فيها إفطار الفريق كباشي، وعند خروجي لمحت عددًا من ضباط الجيش يخرجون بمعية ضباط من الدعم السريع يتبادلون القفشات والضحكات.

هذا المشهد لم يوحِ بأن هناك حربًا بعد ساعات، ولم أركز مع المشهد حينها، ولكني أستعدته بعد فترة طويلة من الحرب.

بعدها أكملت مشواري نحو مباني قناة سودانية لتسجيل حلقة «سبائك» وانتهت حوالي الساعة 2 صباحًا، وعبر شارع النيل في الطريق إلى مقر سكني في الواحة أمدرمان لاحظت غياب «الارتكازات»، حيث كان هناك حوالى 12 ارتكازًا، كان غيابها مدعاة للتساؤل والغرابة في بلد لا تنتهي غرائبها، وحين حكيت ما حدث لأهل بيتي كانت إجاباتهم: «البلد دي موديانا وين؟».

المهم صحوني الصباح بخبر الحرب، زوجتي قالت لي «محمد الحكومة انقلبت عشان أفتح قناة الجزيرة والعربية». فتأمل.

في رأيك من الذي أشعلها؟

إن كان السؤال هنا عمن أطلق الطلقة الأولى فهو لا يهمني بقدر اهتمامي بمن ينهي ألام وأوجاع السودانيين من يضع نهاية لهذه المأساة، لكن بالنسبة لي فكل منا يتحمل وزره فيما آلت إليه أوضاع السودان، الذي يمكن أن يأتي علينا يوم نجدنا في مواجهة العبارة «كان هنا السودان». دعني أعيد طرح السؤال بشكل آخر لماذا يتحارب السودانيون؟ من أجل السلطة؟ من أجل الثروة؟ انطلاقاً من دعاوى عنصرية وافتراض مجموعة أنها أفضل من الأخرى؟ أم أن مزاجهم العام هو الذي يدفعهم لخوض غمار حرب أهلية ينهي فيها بعضهم البعض! الإجابة على هذه الأسئلة ستضعنا في الطريق الصحيح نحو الحل وإعادة كتابة تاريخ السودان بأنه بلد الحياة لا للحروب. علينا أن نتجاوز فكرة أننا ضحايا وأن الحرب يشعلها الخارج، لو أننا أغلقنا أبواب التدخل ما كان حدث ما حدث، هم دخلوا من ثغراتنا، وهل من ثغرة أكثر من أن يكون هناك سوداني في كامل رغبته لقتل أخيه في الوطن.

هي حرب من؟

هي حرب نتيجة تراكمات لا يمكن إخراجها من سياق المعادلة السياسية في السودان، أنا أو الطوفان، غبينة البعض من تغيير الشعب للمشهد عبر ثورته دفعتهم في هذا الاتجاه، لكن في الآخر يمكن النظر إليها بأن مجموعة من الشعب قررت قتل أحلام شعب كامل لتحقيق أحلامها الخاصة والذاتية.

قضيت عام كامل في الخرطوم؟

أولاً بقائي في منزلي في حي الواحة ما كان عشان أنا خطير ولا عنده علاقة بمقايس الراهن من بقي هو الوطني ومن غادر غير ذلك، الأمر كنت مثل غيري أظن أنها يوم يومين وتنتهي بحسب ما كان متداول يومها، كما أن أحد الأسباب التي جعلتني أبقي كل هذه الفترة هي عدم دخول قوات الدعم السريع لمنطقة «الواحة»، بالطبع هذا الأمر لا يعني أنني وأسرتي كنا بمعزل عن آثار الحرب - يضيف ضاحكاً – نعم ممكن أكون ما اضربت وما اتعمرت فيني الطبنجة، لكن كنت في قلب الخوف، خصوصاً وأن معظم السكان كانوا قد غادروا المنازل وسبقتهم في المغادرة الكهرباء والمويه. كوننا بعيدين عن الحرب لم تكن هي بعيدة عنا، حدث تسلل لمنسوبي الدعم السريع ولم نسلم من انفلات منسوبي الجيش وقوات عقار ولصوص المنازل. كنت أنام قريباً من الباب حتى لو جاء خطر أقابله قبلهم أو أن أموت ولا أرى ما يمكن أن يحدث لهم.

لكن بعدها غادرت أمدرمان؟

المفارقة أننا غادرناها بعد أن بدأت الأمور في التحسن، وبعد أن دخلت الأسواق البضائع، أنت عارف نحنا وصلنا مرحلة تناول عدس مدته منتهيه وأرز منتهي الصلاحية، ما كان في ديباجة عشان تقرأ منها، لكن الأرز والعدس تحولا لدقيق.. أنا خرجت بالحلفايا ومنها منطقة كرري العسكرية وصولاً لشندي عبر الطريق الغربي، كانت معظم الارتكازات ارتكازات للجيش، وما دفعني للخروج أنه لم يعد لدي مال لشراء ما يمكن أن يؤكل، ولا يمكن أن تبقى عاطلاً عن العمل طوال هذه الفترة.

لكن الحرب التي أغلقت المشافي والمتاجر والمصانع لا يمكن أن تترك المسارح؟

نعم هذا الأمر حقيقي، والأكثر صحة أن معاناة المبدعين مع توقف الحياة مضاعفة مقارنة بالفئات

الأخرى، خصوصاً وأن تلك هي الحرفة التي يوفرون من خلالها لقمة عيشهم، وكثير منهم اضطر لتغير حرفتهم والبحث عن خيارات بديلة في مناطق نزوحهم أو لجوئهم.

لكن كثير منهم سقط في امتحان دعم الحياة؟

خليني أقول ليك وبشكل عام إن جاز استخدام لفظ «غربال الحرب»، فهو قسم المبدعين لثلاثة أصناف: صنف أول عاجز عن تقديم إبداعه، وصنف ثانٍ ضاعت ملامحه وسط التصنيفات «الرخيصة» معلق بين هؤلاء وهؤلاء وأصبح يخاف من الظهور حتى لا يتم تصنيفه وانزوى في ممارسة مهن أخرى، الصنف الثالث انقسموا بين طرفي الحرب تحت لافتات من يدفع أكثر ومن يسوق أكثر أو الفريق الذي يجد نفسه فيه. هذه الأوضاع قللت بشكل كبير من تأثير دور المبدعين وقدرتهم على صنع كلمة سواء يكون نداءها للسلام والحياة. بالنسبة لي فإن الفن وممارسته يحتاج السلام والمبدعين دعاة سلام.

لهذا السبب جلواك من جماعة لا للحرب؟

أن تدعو للسلام فالأمر رهين بانسانيتك أولاً، أنا ضد الحرب وفي نفس الوقت ضد تصنيفي مع أي من الجماعات، أنا في آخر عمل إعلامي لي وعلى الهواء مباشرة خاطبت الجيش والدعم السريع أن حلحلوا مشكلاتكم ودعوا الخرطوم تنام في سلام، ومنذ الطلقة الأولى قررت أن أرفع صوتي برفض الحرب مثلما رفعته رافضاً أن يتم قتل المحتجين السلميين بسبب مطالبهم العادلة. بأي منطق يتحارب الجيش والدعم السريع ولأي هدف؟ وما الذي يجنيه الناس والوطن من الموت، من الكاسب في هذا العبث. كنت ولا زلت من المؤمنين بأن فاتورة السلام مهما كانت باهظة أرخص من دم سوداني في الخرطوم في الجزيرة في كردفان وفي دارفور وفي الشرق، حين رددت لا للحرب كنت مدفوعاً بعقلا نية المطالب

بالسلام، وأن هذه العقلانية ستنتقل لمن يقودون الحرب.. انتظرت جدة واحد وجدة اتنين والمنامة. وقتها كان كثيرون يملكون الاستعداد لسماع صوت العقل وسط جنون الموت.

لكنك استجبت للضغوط وخفت صوتك؟

أنا في كامل الاستعداد لدفع فاتورة مواقفي وعلى رأسها موقف رفضي للحرب وتحمل الاتهامات الجاهزة «قحاطي»، التي للمفارقة أصبحت جلالة يرددها منسوبو القوات النظامية كأداة من أدوات التجريم التي تتكامل مع أدوات أخرى ممن يحملون مدافعهم وقاذفات لهبهم ليتركوا موقفك ويصوبوا على شخصك وعلى عرضك، وهو أمر مفهوم في ظل هذا الجنون ويشبه هذا الواقع. أنا شخصياً لم أتراجع عن موقفي المعلن الذي كنت أبشر به.. ما حدث هو توقف المؤسسات التي كان يخرج منها صوتي وعجزها عن الإنتاج، عليك أن توافق جنونهم لتنفتح أمامك كل الكاميرات. يضاف لذلك أن الموقف باعتباره الصوت المدني قد أصابه رشاش الخلاف واختلط بالمواقف السياسية التي توظفها جماعات لخدمة مصالحها التي ربما تنتهي بانقسام السودان نفسه. فقررت الانخراط في موقف لا للحرب بدعم من يتضررون منها، أصبح الجانب الإنساني يأخذ كل الوقت وحتى المنصات الخاصة بي في وسائط التواصل الاجتماعي صارت ملكًا لمبادرة «نتشايل»، وهي مبادرة هدفها تقديم الدعم للمحتاجين أقوم فيها بدور المرسال فقط حيث أنه لم يعد الناس في السوشيال ميديا ينتظرون من جلواك غير أن نقضي حاجات أو يبشر الناس بقضاء الحاجات.

ما الذي أخذته منك نتشايل وماذا أعطتك؟

على المستوى الصحي أخذت نتشايل «نظري» بسبب التركيز على الموبايل، وفي ظل غياب الرعاية الصحية أصيبت عيني اليمنى بشبه عمى كامل الآن أنا بعين واحدة ولله الحمد. متابعة ما يحدث للناس من حولك عبر شاشة تلفونك فقط قد يضعك أمام النتائج الكارثية للحرب التي لن تستطيع إحصاءها كل المنظمات المتخصصة في العالم. قد تجد نفسك وقد انخرطت في حالة بكاء لأن من كان يدعم الناس قبل شهور صار هو من يحتاج الدعم الآن في مقابل ما أخذته من صحة ومن إحساس بعدم الرضا، فقد منحتني مبادرة نتشايل القوة والقدرة والاستعداد لمجابهة كل التحديات، أظن ما في أصعب من إنك تجمع أموالًا لتجهيز أكفان الموتى وقبل أن يعودوا من المقابر تجد نفسك وأنت تبحث عن أموال من أجل توفير أكفان للمشيعين، الذين تعرضوا لهجوم ومات بعضهم. نتشايل أدتني قوة قلب لتحمل كل ذلك، وهي نفسها التي عززت من محبة وارتباط القلب بهذه الجغرافية التي اسمها السودان وأهله وقيم التشارك التي تميزهم، ونتشايل علمتني أن كل جندي في مكانه ويستطيع أن يخدم بلاده وأهم حاجة عززت فيني قيمة محاسبة النفس.

البعض يقول إننا نحصد الآن في ثمرة الكراهية التي زرعتها في وقت سابق نكات المجموعات الكوميدية؟

قد أوافقك القول إننا نحصد ثمرة عجزنا عن زراعة ثمرة الانتماء وقبولنا لبعضنا، وعجزنا عن التعايش، لكنني في المقابل أرفض أن يتم تبرير ذلك بالنكات التي كانت تطرح في وقت من الأوقات، المفارقة إن المجموعات التي كانت تتعرض لها النكات في وقت سابق هي المجموعات التي تدفع فاتورة الحرب الآن وتتلقى الاتهامات والصفعات والتهديد بقطع دابر وجودها في السودان. المجموعات الكوميدية التي يحملها البعض الآن عجز السياسة والنخب لم تصنع هذه الحالة وإنما وجدتها، لم يحمل أفرادها السلاح مقاتلين في الجنوب ولم تشارك في متحركات حرب النيل الأزرق وجنوب كردفان، ولم تطلب المحكمة الدولية مثول فرد منها أمامها لتسببه في كارثة الموت في دارفور، ولم تجعل التاريخ السوداني هو تاريخ الحروب يا عزيزي. عجز السياسة هو الثمرة التي زرعوها وعلينا أن نحصدها موتاً وتشريداً ونزوحاً، وأن ينتهي حلم رغبتنا في بناء وطننا لمجرد حلم للعودة إليه.

كيف يمكننا أن نرسم صورة سودان بكرة؟

ليس لنا خيار غير التفاؤل فنحن لا نملك وطنًا غير السودان. في كل الأحوال لن يعود السودان كما كان بغض النظر عن الطريقة التي تنتهي بها الحرب، حسم تفاوض تراض أو انقسام، سيكون هناك سودان جديد وأتمنى أن يعود السودان ليس كما كان لأن ما كان نتيجته ما نعيشه الآن. ليت السودان الجديد يكون بلا حروب وبلا محاصصات بقبولنا لبعضنا، سودان نرمي فيه إخفاقات الماضي خلف ظهرنا ولا يكون شعبه هو الظهر الذي تصعد فوقه النخب لتحقيق أحلامها.

حكاية من بيئتي
ود أب ســـواقي

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تحكي القصة عن شخصية سودانية تُعرف بـ«ود أب سواقي»، وهو حفيد لامرأة صارمة تُدعى «أم شقيانة» وجدٌّ عشقه الناس لحكمته وحكاياته وسواقيه الثلاث. نشأ الحفيد يتيم الأم، ومجهول الأب، وتربى على يد جدته، لكنه آثر أن ينسب نفسه إلى جده، صاحب السواقي، لا إلى جدته ذات اللقب المثير للتهكم والخوف معًا.

الجد، المعروف بذكائه وحنكته الزراعية، كان مولعًا بسواقيه الثلاث التي رواها بالعناية والغناء، ورفض استبدالها بالطلمبات الحديثة، رغم سيادة الآلات الحديدية حوله. لكل ساقية حكاية، وكل حركة فيها كانت تمثّل له طقسًا من طقوس الحياة، يعالجها بيده، ويغني لها، ويفخر بقطعها المصنوعة محليًا من خشب السنط والحبال الطبيعية.

أما الحفيد، فقد نشأ متأثرًا بجدّه، لكنه أدرك أنه لا يستطيع مواصلة ذات الطريق، فتعلم ميكانيكا الطلمبات، وصار فنيًا ماهرًا. ومع ذلك، ظل وفيًا لذكرى الجد، فتبنّى لقبه «ود أب سواقي»، ينشر حكاياته بين الناس، ويزور قبره بدموع وحنين.

القصة تسجّل تحوّلًا ثقافيًا بين جيلين، بين زمن الساقية المصنوعة باليد، والزمن الحديدي للطلمبة، لكنها أيضًا تسرد حنينًا شخصيًا واعترافًا بفضل الجذور، في حكاية تمزج الحنين بالتاريخ، والبيئة بالهوية، والسرد الشعبي بالتوثيق البيئي والاجتماعي.

ولأنه كان حتى وقت قريب يُنسب إلى جدته (أم شقيانة)، التي قامت بتربيته بعد وفاة أمه ابنة الخمسة عشر ربيعاً عند ولادته، وبعد اختفاء أبيه، الذي يقال إنه تزوج في تلك المدينة التي هاجر إليها، وانقطعت أخباره. ما كان لأحدٍ أن ينطق لقب (أم شقيانة) إلا همساً من خلفها، اتقاء لسانها الطويل، ويدها الأطول. وقد بات يُسمع بعد وفاتها مقروناً بالحفيد الوحيد الذي تمرغ بين مختلف المهن والألقاب، لكنه لم يكن ليستجيب لنداء، ولا يلتزم بخدمة من يناديه بلقب (ود أم شقيانة)، إذ كان يعمل على نشر اللقب الذي بعثه مجدداً (ود أب سواقي).

لم يسأل أحد إن كان (الحاج)، وهذا اسمه الذي لن تثبته الأوراق الرسمية، فهو لا يملك أي منها، إن كان يخجل من نسبه إلى جدته كونها امرأة، أو من لقبها الذي يشير الى بؤسها وبأسها في آن واحد. وهو يقسم أنه لم يلبس الشقيانة في حياته، إذ كان الحفيد المدلّل بين والد أبيه، ووالدة أمه. فـ(الشقيانة) ذلك الحذاء الجلدي الذي يصنع من جلد البقر غير المدبوغ، لا يستطيع تحمله إلا ذوي الأقدام القوية الجلد، وهو عبارة عن طبقة أو طبقتين من الجلد المتين تشكّل الموطأ (الباطس)، وتشبك فوقها رقائق القد (1) التي تربط القدم وتسمى (الفوندي)، (2) وفي حال جفاف الرقائق وحدة حوافها تُلَف بقصاصات قماش لتخفيف شقائها على سطح القدم. ولعل الاسم جاء من هنا (الشقيانة)، لأنها تقي الرمضاء والأشواك، أو لأنها تقاسم صاحبها شقاء الأيام الطوال، في زمن كان يعز فيه الذهاب إلى الأسواق بقصد شراء حذاء. رغم أن تلك الأسواق الأسبوعية كانت بمثابة معرض منتجات وسلع متحرك، يجوب القرى بشتى أنواع البضائع، وتجد فيه الحكايات والأخبار والخبرات، ومجالس الأعيان لحل المشكلات والنزاعات الصغيرة قبل أن تصل إلى المحاكم، وسوق البهائم، بل هناك ركن خاص بـ(جز البهائم)، حين يقوم أحد المتخصصين في جز وتزيين الحمير والخيل، وعمل تشكيلات جمالية عليها. وقد اختفي هذا النوع من الأسواق في نواحي عديدة، واستعيض عنها بالأسواق المستديمة، كما هو الحال في المدن والقرى الكبيرة. بيد أن الأسواق الجوالة لا تزال قائمة في بعض مناطق السودان، ويسمونه (أم دورور)، (3) في إشارة إلى الدوران المستمر بين القرى والنجوع.

يحكي (ود أب سواقي) أنه كان يرافق جده حين يزور سوق الأربعاء بالقرية، يطوف معه بين أصحاب المهن كالحداد الذي يعمل على صناعة وشحذ أدوات الزراعة من (مناجل ونجّامات وطواري والفؤوس بأحجامها المختلفة). وبائعات الفخار بأحجامه المختلفة، والأدوات المنزلية، وباعة الملابس والأقمشة والأحذية الجلدية والبلاستيكية. وقد ذكر أنه شاهد في طرف السوق من يبيع الشقيانة، وبعض المصنوعات الجلدية الأخرى من قبيل أواني الماء واللبن والسوائل الأخرى (السعن.. القربة.. السقو) (4)، بجانب الفروة المصنوعة من جلد الأغنام، أو العجول لاستخداماتها المختلفة من الصلاة إلى افتراش الدواب على السروج والحوايا (5). ويحكي باستمتاع عن إجلاسه إلى المزين (الحلاق)، وكم قد اشترى له جده التمر وغيره من الثمار والمنتجات الغابية، والحلوى أحياناً. وأنه في مرة التف الناس حول جده ليروا ما في بطن ساعته الجوفيال (6) من تروس تشبه تروس الساقية في حركتها، وملامستها لبعض، وقد راح يلمسها بإبرة في يده ويسميها «دي الأَرقَدي دُول والأَرقَدي كِنا» وهو يعني الحلقات الكبيرة والصغيرة، «وده الكَج وده التوري والسابي...» (7) ويواصل في تفصيل أجزاء الساقية، والناس منبهرون، تتصادم رؤوسهم ليروا ما في يده.

جده دون سائر الناس يناديه (الحاج). الاسم الذي لم تكن جدته ترغب في سماعه لأنه يذكرها بالأب الذي هرب قبل أن يتعلم ابنه المشي. ويجد الجد العذر لابنه بأن لم تكن له القدرة على تحمل تلك المرأة صعبة المراس، التي كانت تتحاشاه قدر المستطاع، فيما كانت تسخر من ابنه (والد حفيدهما المشترك)، وقد فضّلت أن تنسبه إلى جده، وهي تبرر أن اسم (الحاج) يطلق على كبار السن، أو أولئك القادمين من غرب أفريقيا في رحلة عبورهم إلى الأراضي المقدسة. بيد أن الجد لم يكن يعيرها اهتماماً، ويعدها امرأة (مسترجلة) (8)، وهو في شغل شاغل عنها. إذ كان يقضي يومه بين (سادر ومتدلي) (9)، كما يقول بين ثلاث (سواقي)، والراديو، أي بين بيته في طرف القرية، والمزارع على النيل، وتلك الرواكيب وسط شجر السيال والسلم شمال القرية، حيث يغشى صباحاً ساقيته الأولى (بت تامزين) ليعبُّ دون أن ينزل من حماره عبّاراً (10) واحداً من المريسة، يسميه (مسمار القلب)، ثم يتدلّى إلى ساقيته الثانية، حيث زراعته وبستانه الصغير في (ساقية) الأسرة، ويسمونها (ساقية ولاد حامد) (11)، وقد ضُبط مرة وهو يترنم بصوته الأجش بأغنية أخذت بلبابه زمناً طويلاً:

في ربيع الحب كنا نتساقى ونغني
ونناجي الطير من غصن لغصن
ثم ضاع الأمس مني
وانطوت في القلب حسرة (12).

اقترب من الثمانين من عمره، بيد أنه كان قوي البنية، حاضر البال، لطيف المؤانسة. يحدّث عن ساقيته الأولى التي يفتتح ويختتم بها يومه، لكأنها من (حوريات الجنة) دون أن يذكر لها جمالاً أو نوعاً

من العشق لشخصها، لكنها صناعتها المتقنة، التي تخصه منها بأفضل منتج. وعن ساقيته الثانية، هذه الورثة التي يراها قطعة من الجنة، وقد برع في زراعة شتول النخيل والجوافة والليمون في وسطها، تلك التي جلبها له صديق عمره من بساتين المدينة القريبة، وظل يرعاها بمشورة عامل البساتين حين يزور القرية، فيقف على البستان الصغير، ويقضي بين الساقيتين (الأولى والثانية) أياماً بعيداً عن أسرته، وضجة المدينة.

أما الساقية الثالثة عشقه الحقيقي وطعم الحياة كما يقول، فقد أبقى عليها رغم أن تكتكات طلمبات الري حوله، وعبر النهر تقول إن هناك تغيير يجري، وعليه ألا يقاوم أكثر من ذلك. بيد أنه كان يرفض استبدالها، وهو الذي خبر كل قطعة في هيكلها، وتعلم كيف يقوم بإصلاح أعطابها. وكيف يعالج مشكلات زيادة الماء أو قلتها وفقاً لحركة النهر. يُسمع غناؤه من بعيد حين يكون غارقاً في تنظيف القُوَتِّي أو الكودي (البيارة)، والبعض يسميه الضنب، يشق له المجري من النهر فيمتلئ بالماء، تدخله القواديس متدلية من حبل (الألس) عبر الحلقة الكبيرة، تغرف الماء ثم تصبه في (القُشّ) جهاز التحكم في حبس وتوجيه الماء، فيسري في شرايين الأرض، تلك الجداول التي يعتني بها بمثل ما يعتني بكل أجزاء الساقية، ويحفظ أسماءها النوبية المعقدة، وتلك الأسماء المحرّفة أو المعربة. ويقول في فخر أنها صناعة محلية لأن كل أجزائها تتكون من خشب السنط الذي يمتاز بالمتانة والوفرة بالمنطقة. وللربط بين أجزائها يستخدم (القد) والحبال المفتولة من نبات الحلفا، أو سبيط وعشميق النخل، أو سعف الدوم. وتبنى (القواديس) من الطمي الممزوج بروث البهائم، وتحرق بحرفة ومهنية عالية، يعبّر عنها بقوله «لكل فولة كيّال»، يعني أن لكل مورد طبيعي من يستطيع أن يستخلص منه ما يفيد، وأن لكل صناعة من يتقنها.

الحفيد الذي كان ينقل عن جده حكاياته التي لا تنتهي، كان يبدو متأثراً حين يروي عن تلك اللحظات المتعلقة بالهجوم على الرواكيب بقصد إزاحتها، وطرد ساقية جده الأولى وأسرتها الصغيرة. ثم انهيار الساقية الخشبية، لعدم القدرة على إصلاحها. وجاءته ثالثة الأثافي عندما غرقت شجرات البستان في الفيضان ولم تجد من يقف عليها، في ذلك العام. وكيف أن الجد انطوى على نفسه، وبات لا يحدث أحداً، فقط يحتضن مذياعه، ويهوم في عوالم خاصة به حتى رحل، ولم يحدثهم بموته سوى الراديو الساقط على الأرض، وقد تبعثرت محتوياته.

حين أدرك (الحاج) أنه لا يمكنه السير على خطى جده، (أبوي) كما يقول، مضى في تعلم ميكانيكا طلمبات (اللستر)، وقد حظي بمرافقة الميكانيكي الأشهر بالمنطقة، ولسنوات خبر خلالها كيفية تركيب، وإصلاح أعطاب هذه الكائنات الحديدية التي هزمت ساقية جده، ومع إجادة مهنته الجديدة وجد فرصة لتخليد ذكرى جده بنشر لقبه (ود أب سواقي)، وحكايات جده في قرى المنطقة. فقد أصبح يغني لهم في مناسباتهم، ويؤانسهم في جلسات السمر يحكي عن جدته التي كانت تهزم الرجال بلسانها وقوتها البدنية، لكنه يحكي أكثر عن جده (أب سواقي). وكان أن تباعدت زياراته للقرية منذ أن جاء لتلقي العزاء، وحين يستجيب لأصحاب الطلمبات، يرسلون في طلبه عبر الأسواق والقرى. يقضي مهمته على عجل ليعود إلى حيث كان، لكنه لا ينسى أن يزور قبر جده وجدته، يخص كل منها بما يستطيعه من دعاء ودمعات.

وإلى القاء في حكاية جديدة من بيئتي

الهوامش:

1. شرائح من جلد البقر تستخدم للربط حين تكون لينة طرية، فتشتد وتمتن حين تجف.
2. الباطس والفوندي من أجزاء الحذاء بحسب صُنّاع الأحذية.
3. أسواق (أم دورور) تجدها أكثر في كردفان ودارفور والنيل الأزرق، ومناطق أخرى.
4. يصنع السعن من جلد الأغنام الصغيرة، والقربة من الأغنام الكبيرة، أما السقو فيصنع من جلد الأبقار. وهي أواني لحما وتخزين الماء واللبن والسمن، ومختلف السوائل.
5. الحوايا شداد الإبل، وهي أنواع متعددة الأشكال والأسماء.
6. الجوفيال ماركة ساعات.
7. أجزاء الساقية تجد أسماءها الأصلية نوبية مع بعض التحريفات هنا وهناك.
8. المسترجلة امرأة تهجر أنوثتها وتقوم بالكثير مما يقوم به الرجال، ووثق لها الأديب الطيب صالح في روايته العالمية موسم الهجرة إلى الشمال (بت مجذوب).
9. (سدر) في البلاد أي ذهب ولم يثنه شيء. لكنها تستخدم في مناطق نهر النيل بمعني عاد إلى المنزل من المزرعة. وعكسها (متدلي) أي نازل إلى النهر حيث المزرعة.
10. العبّار لفظ محلي يعني قدر محدّد.
11. الساقية في تعبير آخر هي مساحة الأرض التي ترويها الساقية، وتخص أسرة بعينها.
12. ربيع الحب الأغنية الشهيرة كتبها التجاني وسف بشير ولحنها وغناها سيد خليفة.

تحت شعار: (نحو مسرح عربي جديد ومتجدد)

عودة مهرجان المسرح العربي إلى القاهرة

ملخص

أعلنت الهيئة العربية للمسرح عن عودة مهرجان المسرح العربي في دورته الـ16 إلى مصر، بعد أن سبق واستضافت دورتي 2009 و2011، وذلك تحت شعار «نحو مسرح عربي جديد ومتجدد» في يناير 2026. وتأتي العودة تقديرًا لما تملكه مصر من بنية تحتية وخبرة راسخة في الفنون المسرحية.

تنقسم عروض المهرجان إلى ثلاثة مسارات: مسابقة جائزة الشيخ الدكتور سلطان القاسمي، وعروض مستضافة غير تنافسية، ومسار خاص بالعروض المصرية المحلية. ويُنتقى المشاركون بعناية عبر لجان فنية متخصصة، فيما تتولى وزارة الثقافة المصرية اختيار العروض الوطنية.

تتبنى الدورة المقبلة نهج اللامركزية، إذ ستُقام عروض وورش في عدة مدن مصرية، مما يوسّع دائرة التفاعل الجماهيري. كما يتضمن البرنامج جلسات فكرية ونقدية، ومعرضًا للكتب المسرحية يضم أكثر من 370 إصدارًا، ويُنقل المهرجان إلكترونيًا للعالم العربي.

يركز المهرجان هذا العام على واقع وتحديات المسرح العربي، من خلال «كلمة اليوم العربي للمسرح» التي يكتبها المفكر سامح مهران. ويؤكد القائمون على أهمية جودة العروض، كشرط لاستمرار المهرجان، الذي بات منصة عربية شاملة تجمع بين الإبداع، والنقد، والتكوين المسرحي.

سماح طه

أعلنت الهيئة العربية للمسرح عن انطلاق الدورة السادسة عشرة من مهرجان المسرح العربي، التي تستضيفها أرض الكنانة – مصر، في الفترة من 10 إلى 16 يناير 2026.

وقال الأمين العام للهيئة العربية للمسرح، إسماعيل عبد الله، اختيرت مصر، بما تمتلكه من بُنى تحتية متقدمة وخبرة راسخة في مجال المسرح، لتكون مركزًا لانطلاقة هذه الدورة.

وتعد مصر من أوائل الدول التي استضافت المهرجان، حيث احتضنت دورته الأولى عام 2009، ثم عادت واستضافته مجددًا في عام 2011.

وها هو المهرجان يعود إلى مصر للمرة الثالثة، لتكون مركزًا رئيسيًا لفعالياته في دورة يرتقب أن تكون متميزة على مختلف الأصعدة.

ثلاثة مسارات للعروض

تتميز الدورة السادسة عشرة من مهرجان المسرح العربي بتقديمها العروض المسرحية عبر ثلاثة مسارات رئيسية، على النحو التالي:

المسار الأول مخصص للعروض المتنافسة على جائزة الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، حيث يحصل العرض الفائز على فرصة افتتاح مهرجان أيام الشارقة المسرحية في دورته المقبلة، إلى جانب جائزة مالية معتبرة.

وتعد هذه المسابقة من أبرز ملامح المهرجان، لما تمثله من حافز للمبدعين المسرحيين في العالم العربي.

أما المسار الثاني، فهو مخصص للعروض المستضافة غير التنافسية، ويهدف إلى تقديم صورة بانورامية لأحدث ما أنتجته الساحة المسرحية العربية.

وهذا المسار بمثابة الركيزة الأساسية التي تأسس عليها المهرجان منذ انطلاقته الأولى، لما يعكسه من تنوع في التجارب والأساليب المسرحية في العالم العربي.

ويتم اختيار عروض المسارين الأول والثاني عبر لجنة متخصصة تشكلها الهيئة العربية للمسرح، وتناط بها مهمة فرز وانتقاء أفضل العروض المتقدمة للمشاركة، وفق معايير فنية دقيقة.

أما المسار الثالث، فهو مسار مستحدث خصص للعروض المسرحية المصرية التي لم تتقدم للمشاركة في المسارين الأول والثاني، ويهدف إلى إتاحة الفرصة للجمهور وضيوف المهرجان للتعرف على الإنتاج المسرحي المصري المحلي.

وقد أوكلت مهمة اختيار عروض هذا المسار إلى وزارة الثقافة المصرية ومؤسساتها المسرحية المختلفة.

لا مركزية في تقديم العروض

من أبرز سمات هذه الدورة من مهرجان المسرح العربي، اعتماد اللامركزية في تقديم العروض، حيث من المتوقع أن تتوزع العروض المسرحية، خاصة تلك المنضوية ضمن المسار الثالث، على عدد من مدن جمهورية مصر العربية، ما يسهم في توسيع نطاق الحضور الجماهيري وتعميم التجربة المسرحية على مستوى أوسع.

وستشهد المدن المستضيفة للعروض أيضًا ورشًا تدريبية متخصصة، إلى جانب جلسات نقدية وفكرية تفتح المجال للحوار العميق حول قضايا المسرح الراهنة، وتثري النقاش حول الإنتاج المشاركة.

تحديات المسرح العربي

تدور برامج المهرجان هذا العام حول مضامين «كلمة اليوم العربي للمسرح»، التي كلف بكتابتها لهذه الدورة المفكر والكاتب المسرحي البروفيسور سامح مهران، أحد أبرز الأصوات الفكرية في المشهد الثقافي العربي.

ومن المنتظر أن تعكس

الكلمة رؤيته الفكرية لواقع المسرح العربي، وآفاقه المستقبلية، وموقعه من الحركة المسرحية العالمية، كما يتوقع أن تتناول تحديات المسرح في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي تشهدها بعض البلدان العربية، في لحظة مفصلية تتطلب قراءة جادة وتحليلًا معمقًا.

برنامج ثقافي شامل

يشتمل برنامج الدورة السادسة عشرة من مهرجان المسرح العربي على معرض للكتاب المسرحي، يتضمن إصدارات الهيئة العربية للمسرح التي تجاوزت 370 عنوانًا، إلى جانب مجموعة من الإصدارات الجديدة التي ستطرح بالتزامن مع فعاليات المهرجان.

بينما أعلنت الهيئة العربية للمسرح عن فتح باب التقديم للمشاركة في المهرجان ضمن أحد المسارين (المتسابق أو المستضاف)، وذلك اعتبارًا من الأول من يونيو وحتى العشرين من نوفمبر 2025، عبر الاستمارة المعدة لهذا الغرض، التي تتضمن الشروط والضوابط، ويمكن الحصول عليها من الموقع الرسمي للهيئة.

وكما جرت العادة، ستقوم الهيئة بنقل فعاليات المهرجان مباشرة عبر موقعها الإلكتروني، إتاحة للمتابعين من المسرحيين والمهتمين في مختلف أنحاء العالم لمواكبة الحدث لحظة بلحظة.

جودة العروض

يذكر أن من المبادئ الأساسية التي تأسس عليها مهرجان المسرح العربي، تطوير الحركة المسرحية والثقافية في الوطن العربي، وهو ما جعل لجان التنظيم تولي اهتمامًا أكبر بجودة العروض ومضامينها، أكثر من الحرص على مجرد انعقاد المهرجان؛ ولعل أبرز دليل على ذلك، قرار إلغاء الدورة التي كان من المقرر إقامتها في تونس، لعدم توفر عروض ترقى إلى مستوى المهرجان وطموحاته.

يقول البروفيسور سعد يوسف، عضو مجلس أمناء الهيئة العربية للمسرح، إن» أهمية المهرجان تكمن في سعة المجالات التي يغطيها داخل الفنون المسرحية».

ويشير إلى أنه أصبح اليوم أكبر مهرجان مسرحي على مستوى العالم العربي، لا من حيث عدد العروض المشاركة فحسب، بل أيضا بما يشمله من نقد تطبيقي، دراسات، كتب، وورش متخصصة في مجالات بحثية متنوعة.

وأضاف يوسف: أن من أبرز مزايا المهرجان أنه ليس ثابتًا في دولة واحدة، بل يتنقل بين العواصم العربية، مما يعزز شمول رؤيته ويعمق تأثيره.

وعبر يوسف عن أمله في أن يشارك السودان في هذه الدورة، تأكيدًا لحيوية المسرح السوداني ودوره في الفضاء الثقافي العربي.

ناجٍ ولاجئ.. شنقل يحاور شنقل (1-3)

الفنان يفضح ويخلد ويقاوم الموت والدمار

أديس أبابا - أفق جديد

كان المطر ينزل بهدوء على أرصفة أديس أبابا، بدا لي أنه لا يريد أن يزعج المدينة، أو يبدد سكينتها التي ألفناها رغم ضجيج المنافي، حين التقيناه.. لا لقاء مرتب، لا موعد سابق، فقط مشيئة الدهشة التي تفرش قلبك بالحنين في لحظة خاطفة.

في أحد شوارع العاصمة الإثيوبية، كنا نغالب البرد بابتسامات المجاملة، وقف أمامنا رجل تلتف حوله هالة من الاحترام. بدا محل إجماع صامت، فحيثما حل، تجد الإثيوبيون يتحلقون حوله بمحبة غامرة، والسودانيون ينادونه بتوقير: «البروف».

بصوت خفيض وبساطة تامة يرد مبتسمًا:

«يا جماعة أنا ما بروفسور».

ما إن سلّم علينا ومضى في طريقه حتى نبهني الرفيق شهاب إبراهيم الطيب، الناطق باسم التحالف السوداني، قائلاً بنبرة استعجاب:

« الزول ده ما عرفتو؟»

قلت لا، لم أركّز في ملامحه

همس شهاب كمن يفك لغزًا:

«ده بروف شنقل؟»

هنا، عصفت بي الدهشة كريح صرصر في موسم الحزن هذا. عبد الرحمن شنقل؟! الفنان؟! أستاذي في «الدامر الثانوية»؟ ابن مدينتي «دامر المجذوب» التي تسكنني وأسكن كل زاوية فيها حبًا؟

لم أدر كيف اختصرت المسافة إليه، جريت؟ هرولت؟ لا أذكر نَاديت عليه :

«يا أستاذ، يا أستاذ».

استدار بوجهه،- وجه المطر ووجه الذكرى – وقلت بسرعة تشبه الفرح:

«أنا عثمان، الدامر الثانوية، مربع 13، فرقة عنادل الدامر، عادل القصاص، يحيى فضل الله، جمعية الفنون، عبد الناصر مويه، وعبد الناصر فضل، نزار مبارك والبعيو ونادي الشمالية والسهم والنهضة والرابطة والفريع»....»

لم تكن تلك كلمات، بل كانت مفاتيح لذاكرة وذكريات مشتركة. تلاقينا في حضن، لم أميز فيه من حضن من، أنا وهو، أم نحن الاثنين نحتضن «الدامر» ذاتها؟

جلسنا في أقرب مقهى، وأطلقت الصدور ضحكاتها وحنينها دون إذن. كان اللقاء قصيرًا بالساعة، لكنه فسيح بالمعنى، انتهى بوعد:

«تعالوا زوروني في المرسم، في الحي الطرفي مش بعيد من وسط المدينة.»

لم يتأخر الوعد كثيرًا. في اليوم التالي كنا في ضيافته، في مرسمه الصغير الذي بدا كأنه يحمل السودان كله في ألوانه وخطوطه وهمومه. مرسم بسيط، نعم، لكنه محتشد كقلب فنان عاشق – لوحات بعضها اكتمل، وبعضها لا يزال في طور التجلي، أفكار معلّقة على الجدران، وركن صغير فيه فُرش

وعلب ألوان وصمت من نوع آخر.

جلسنا ساعات وساعات، لم تكن جلسة فن فقط، بل جلسة حياة، حدثنا عن الخرطوم التي غادرها مجبرًا تحت وابل الدانات والقذائف، عن مرارات الحرب التي اقترب فيها من الموت أكثر من مرة، عن رحلة الخروج الشاقة إلى ود مدني، ثم الدامر، ومنها الى هنا إلى أديس أبابا. قالها بأسى راسخ:

«عندما تأكدت أن هذه الحرب لا تريد أن تنتهي، وأن الحياة في الخرطوم أضحت مستحيلة، خرجت».

عبد الرحمن شنقل ليس رسامًا، ولا مجرد عميد سابق لكلية الفنون الجميلة والتطبيقية، هو تجربة بصرية وروحية مكتملة، فنان نال الجوائز العالمية، لكنه احتفظ دومًا بتواضعه وبصمته الهادئ، كما يحتفظ اللون على اللوحة بسره حتى يكتمل التكوين.

خارج الوطن، في مدينة أجنبية، وفي قلب منفى بارد، رأيته كما لم أره من قبل: الفنان الذي صقلته المعاناة، لا المراسم الرسمية، الإنسان الذي جعل من الفن وطنًا حين ضاق عليه الوطن.

لم يكن هذا اللقاء مجرد مصادفة، بل كان استدعاءً عميقًا لكل ما أردنا نسيانه: المدرسة، المدينة، الرفاق، الأنشطة، الموهبة، وحتى المطر الذي كان يسقط علينا حينًا، ويغسل حزننا حينًا ويعمقه ويعملقه حينا آخر.

نروي قصة عميد كلية الفنون السابق لنقول إن الحرب لا تأخذ منا فقط الأرض والمأوى، بل أحيانًا تأخذ تفاصيل لم ننتبه لثرائها إلا حين نعثر عليها في مكان آخر... تحت مطر أديس، مثلًا، أو في ضوء مرسم بسيط، أو في حضن أستاذ اسمه شنقل.

مرحبًا بكم في عالمي الصغير، مرسمي ومشربي وكتابي الذي أدون فيه التاريخ، وأوثق اللحظات، وأنثر فيه الجمال والوعي قدر استطاعتي. هنا أرسم وأكتب، أتأمل، وأخلق، وأحيا فكرًا وفنًا، وأدعوكم للانضمام إليّ في رحلتي الفنية والمعرفية على وقع تلك الكلمات، دخلنا إلى محراب د. عبد الرحمن شنقل، الفنان السوداني المبدع وعميد كلية الفنون من 2020 إلى 2022، والمنتمي إلى مدينة الدامر في ولاية نهر النيل. ولد بها، وتربى وترعرع، ثم عاد إليها كأستاذ لمادة الفنون في مدارسها الثانوية، رغم وجوده حاليًا في أديس أبابا حيث يقضي عامين من حياته في العمل الفني والتوثيقي.

حرب مرعبة

يقول شنقل: «الفن بالنسبة لي حياةٌ، لا مجرد مهنة أو وسيلة للكسب، بل هو توثيق ووعي ومعالجة لذات الإنسان وتاريخ مجتمعه. كان الفنان عبر التاريخ بمثابة المؤرخ، الذي يوثق اللحظات المفصلية للشعوب من خلال أعماله، سواء أكانت رسمًا، نحتًا، موسيقى،

أو دراما». وينظر د. شنقل إلى الفن باعتباره مسؤولية أخلاقية وأكاديمية، تربط بين علاقة الفرد بوطنه وتاريخ أجداده، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي أفرزتها الحرب الدائرة حاليًا في السودان.

حرب 2023 في السودان كانت استثنائية، ومرعبة، حيث انتقلت من المناطق الطرفية إلى قلب العاصمة، وأثرت على حياة الجميع، فصارت الحرب حقيقة يومية يعيها الكل ويعاني من ويلاتها. وما كان للفن بحسب شنقل أن يبقى بعيدًا عن سياق هذه الأحداث، إذ يبدو أن دوره أصبح أكثر إلحاحًا، كوسيلة لتوثيق هذا التاريخ الصعب، ونقل مأساة شعبنا للجيل القادم، وتسجيل المراحل المفصلية التي يمر بها الوطن.

المقاومة بالتوثيق

ويضيف: «التوثيق الفني ليس مجرد رسم أو نحت، بل هو عمل يحمل نبل الرسالة، ويعبر عن عمق الوجدان، ويؤرخ للواقع من خلال أدوات الفنون البصرية، والموسيقى، والأدب، فالفن هو لغة التاريخ التي لا تُمحى، التي عبرت عن انتصارات الشعوب، وخيباتها، وقيمها، وصراعاتها، منذ آلاف السنين، من خلال النقوش والتماثيل والجداريات التي أخبرتنا عن مسيرة الحضارات».

ويمضي د. شنقل مؤكدا أن «مقاومة التوثيق» لا تكون بالمادة فحسب، بل بالرسالة، وبحمل الأمانة للأجيال القادمة. فالأدوات الفنية، سواء أكانت رسمًا، نحتًا، موسيقىً، أو غيرها، تبقى وسيلة قيّمة لحفظ ذاكرتنا، وتاريخنا، وتراثنا، خاصة في زمن الأزمات، حيث يصبح الفن صوتًا ينطق بالحقيقة ويخلدها. الفن أداة مهمة جدًا لتوثيق تاريخ الشعوب، خاصة في لحظاتها المفصلية، فمثلاً، أهم لوحة وثقت للحروب وعرت قسوتها هي لوحة «غرنيكا» للفنان بابلو بيكاسو، هذه اللوحة الضخمة تصور قصف مدينة غرنيكا على يد القوات الألمانية والإيطالية خلال الحرب الأهلية الإسبانية، واعتبرت من أبرز الأعمال المناهضة للحرب في القرن العشرين.

وهذا النوع من التوثيق يصعب تحقيقه في ظل الحالة العامة من التجييش والهياج التي اجتاحت البلاد، وخصوصًا في ظروف السودان. هذا الأمر

كان أكبر دافع لي للتفكير في الخروج، بالإضافة إلى مسؤوليتي تجاه أسرتي وحياتي الشخصية، حيث كانت الحاجة ماسة لتوفير المأكل والمشرب لهم، وظروفي لم تكن تسمح بالبقاء.

نسبة لاقامتي في منطقة شهدت من اليوم الأول اشتباكات عنيفة، اذا كنا في مرمى نيران الطرفين، خرجنا في اليوم الثاني من اندلاع الحرب تحت ضغط رعب الأطفال وغريزة النجاة، سرنا في الشوارع وسط حالة من الذهول والدهشة وانعدام الوزن لما كان يجري، هل هذه الخرطوم التي نعرفها وتعرفنا، نألفها وتألفنا.. كانت وجهتنا حينها ولاية الجزيرة حيث أهل زوجتي، أمضيت في الجزيرة شهرين، منها تحركت إلى مدينة الدامر، يبدو أن كل قذيفة لم تكن تقتل وتدمر فقط وإنما كانت تحرق الكثير من الأشياء الجميلة في النفوس، بدأت البلاد تدخل في حالة من التجييش والهياج، حيث أمضيت أيامًا قليلة تقييمًا للأوضاع، رأيت أنه مع حالة التجييش والهياج التي اجتاحت البلاد، لم يكن بمقدوري أن أؤدي دوري كفنان يُتوقع منه أن يصور ويُوثق بكامل الحرية والتجرد لما يحدث، فالظروف لم تكن ملائمة للعمل الفني الحرّ..

اخترت إثيوبيا كوجهة، لأنها بلد معروف بالنسبة لي. زرتها أول مرة في عام 2007 مع الفنان الكبير شرحبيل أحمد، الذي أوجه له تحياتي، حيث أقمنا فعاليات مشتركة مع العديد من الفنانين الإثيوبيين، وعلاقاتنا مع هؤلاء الفنانين لا تزال مستمرة حتى اليوم. كذلك، كانت هناك علاقات قوية مع عدد من الأساتذة في مجال الفنون، وكان لدينا اتفاقيات مع بعض الجامعات الإثيوبية لإنشاء كليات للفنون، إلا أن هذا المشروع لم يكتمل بسبب الانقلاب الذي وقع في 25 أكتوبر وأطاح بحكومة الفترة الانتقالية، ومن ثم دخول السودان في حالة من عدم الاستقرار، فاندلعت الحرب وشُردت الأحلام والمشاريع.

من الأمور التي أحتفظ بها في ذاكرتي، أنني تلقيت رسالة من صديق تشكيلي إثيوبي بعد أيام من اندلاع الحرب، يطلب مني القدوم إلى أديس أبابا، وقتها لم أكن أظن أن الحرب ستستمر طويلًا.. نقضي أيامنا برجاء أن غدًا هو آخر يوم في الحرب، ستنتهي وسنعود إلى حياتنا، إلى ضجيج الخرطوم وانفعالاتها المحببة.

يتبع

ندوات.. شعر وغناء في فعاليات معرض كتاب «دار ويلوز» بالقاهرة

ملخص

شهد معرض الكتاب الذي نظمته دار «ويلوز هاوس» بالتعاون مع اتحاد تجمع الفنانين السودانيين في القاهرة، فعاليات ثقافية متميزة تنوعت بين الندوات الشعرية والغنائية والنقاشات الفكرية.

استهل المعرض بندوة جمعت الشاعر قاسم أبو زيد والفنان الهادي الجبل، قدما خلالها ثنائية فنية استحضرت رموز الغناء السوداني.

وفي اليوم الثاني، ناقش الكاتب حسن الجزولي كتابيه «عنف البادية» و«أرشفة الضحك»، وسط تفاعل من الحضور حول دقة التوثيق، خاصة بشأن ما ورد عن عبد الخالق محجوب.

تميزت الفعاليات بحضور نوعي لرموز ثقافية وسياسية سودانية، وتواصلت الندوات بمناقشة كتب فكرية من بينها «السودان من وجهة نظر قومية»، و«أفريقيا يجب أن تتحد»، إضافة إلى جلسة بعنوان «كيف يمكن للسرد أن يتحول إلى أداة ريادة للأعمال».

الشاعر قاسم أبو زيد والفنان الهادي الجبل شكلا ثنائية مبدعة

محمد إسماعيل- أفق جديد

نظمت دار «ويلوز هاوس» للطباعة والنشر معرضًا للكتاب بالتعاون مع اتحاد تجمع الفنانين السودانيين في مصر، وذلك بدار الاتحاد وسط القاهرة، في الفترة من الرابع عشر إلى العشرين من هذا الشهر.

وصاحب المعرض ندوات ثقافية وجلسات حوار ومناقشة مع المؤلفين لبعض الإصدارات المعروضة، فضلًا عن التوقيعات. ولعل الناظر للكتب المعروضة يلحظ إنها مزيج بين العديد من الإصدارات الحديثة المتنوعة، وأخريات في طبعات ثانية وثالثة.

(أفق جديد) تجولت في المعرض، وقد اشتمل على عدد من الكتب والمولفات بينها بعض مؤلفات د . منصور خالد، والروائي عبد العزيز بركة ساكن، والكاتب حسن الجزولي، والسفير جمال محمد إبراهيم، وأسامة الطرابلسي. والكاتبه استيلا قايتانو، والعديد من الكتاب.

شهدت فعالية أمسية اليوم الأول بعد افتتاح المعرض ندوة شعرية وغنائية قدم فيها الشاعر قاسم أبو زيد مختارات من أشعاره العامية القديمة والجديدة. بينما قدم الملحن الفنان الهادي الجبل تنويعات غنائية أغلبها من تأليف قاسم أبو زيد، الشيء الذي أعاد للأذهان الثنائيات في الغناء السوداني مثل ثنائية «حسين بازرعة وعثمان حسين»، و»إسماعيل حسن ومحمد وردي»، وإذا شئنا الرصد لهذا النمط من الثنائيات فهناك عديدون.

في اليوم الثاني كانت الفعالية بين العرض الموجز والمؤانسة على فرضية أن (الضحك والعنف سرديات من أرشيف الوطن)، أجاب فيها الدكتور حسن الجزولي عن أسئلة مديرة الجلسة الإعلامية إحساس أجوك حول كتابيه (عنف البادية) و(أرشفة الضحك).

وشارك في التعقيبات والتساؤلات بعض الحاضرين ومنهم عثمان ميرغني رئيس تحرير التيار، ومصطفى عبد العزيز البطل، والفنان التشكيلي صلاح حسن وآخرين، تركز أغلب حوارهم حول جوانب تتعلق بالحقائق التوثيقية لما أورده المؤلف عن الراحل عبد الخالق محجوب، الذي تدور مادة كتاب عنف البادية التوثيقية عنه، وبالتحديد خلال الثلاثة أيام التي سبقت إعدامه بعد انقلاب هاشم العطا 1971.

في نـدوة حسـن الجـزولي اختلف الحضـور حول من شاعـر أغنية (عيوناتك) في كتابه الملهمات

من أجواء الندوة :

تركزت أسئلة الحضور حول المعلومات التى استقى منها حسن الجزولي مادته للكتاب، وما هي الجهات التي اعتمد عليها في مشروعه، وجاءت إجابات الجزولي بأنه ليس مستعجل للنشر إلى أن تكتمل لديه المعلومة، وكشف أن كتابه عنف البادية أخذ منه 3 سنوات.

وفي سؤال من أين جاء عنوان كتاب (عنف البادية)، أوضح الجزولي في إجابته: بعد ثورة 1964 وعودة الحكم الديمقراطي، وبعد أن تم حل الحزب الشيوعي السوداني ومهاجمة بعض دور اليسارية من قبل اليمين المتطرف، وصف المرحوم عبد الخالق المحجوب ما يجرى بـ»عنف البادية».

ثم أشار عدد من المداخلين إلى كتاب (الملهمات) وجاءت سيرة أغنية (عيوناتك) التى تغنى بها الفنان محمد الأمين، وهى من كلمات الشاعر الراحل مبارك بشير.

وذكر الفنان التشكيلي صلاح حسن في مداخلته أن القصيدة ليست لمبارك بشير إنما للفنان التشكيلي حسن الوراق، وقد أعطاها لمبارك بشير ليعدل فيها، وهي قصيدة طويلة ومنشورة في المواقع الإلكترونية، وتحديدًا موقع سودان فورال.

بدوره قال الناشط الثقافي إبراهيم بخيت: اطلعت على حوار أجراه حسن الجزولي مع الشاعر مبارك بشير حول أغنية (عيوناتك)، لاحظت أن إجابات مبارك حول القصيدة، ولم ينكر أنه شاعرها وفي الوقت ذاته لم ينكر نسبها إليه.

وتلقى حسن الجزولي كل المداخلات بصدر رحب، ووعد في إعادة طباعة كتابه الملمهمات أن يضع كل تلك الأسئلة في باله لتصحيح الأخطاء، بعد أن يتأكد فعلًا من مصادرها.

وفي ختام الندوة قام المؤلف بالتوقيع على عدد من مؤلفاته.

وشهدت الجلسات حضورًا لافتًا، ضم لفيفًا من المثقفين والسياسيين والأدباء، مما يدل على حرص الجميع على متابعة جديد الإصدارات واقتناء بعض ما تركوه وراءهم وقد لا يجدونه عند العودة للوطن.

وسوف تشهد فعاليات المعرض، حوارية إلى نهاية أيام المعرض بينها نقاش حول كتاب (السودان من وجهة نظر قومية) للكاتب المصري أسامة الطرابلسي، وكتاب (أفريقيا يجب أن تتحد) لمؤلفه المترجم أنور السادات، وكتاب 60 عبقرية في مائة عام لمؤلفه الأستاذ عادل إبراهيم.

في حين ستكون هناك حوارية مع الأستاذة ناهد فاوي بعنوان (كيف يمكن للسرد أن يتحول إلى أداة ريادة للأعمال).

العودة إلى الثغر... حين يصبح الوطن مشهداً من وجع

د .أحمد حسن الفانابي

ملخص

عاد الكاتب إلى بورتسودان بعد غياب قسري فرضته الحرب، حاملاً شوقًا للوطن، لكنه صُدم بواقع بائس يبدأ من صالة الوصول، التي وصفها بالمزرية والمهينة، في مقابل صالة كبار الزوار المترفة التي تجسد انفصال السلطة عن معاناة الناس.

يروي مشهدًا عبثيًا عند مغادرته المطار، حين أوقفه رجل بلباس مدني وتحرّش به دون هوية أو إذن، مما أثار تساؤله: هل هذه دولة أم مهزلة أمنية؟

وفي شوارع المدينة، وجد الكاتب الوجوه مرهقة، والأرواح مثقلة بألم الحرب، والضحايا لا يعرفون سبب مأساتهم.

يحمل الكاتب مسؤولية هذا الانحدار إلى طمع العسكر في السلطة، مستنكرًا غياب الحكومة التي لا يشعر بها أحد، والتي اختزلت الوطن في قبيلة وحكم بالقوة والغنيمة. في النهاية، يجد وطنه جريحًا، صامتًا، يُحتضر تحت أنقاض حرب لم تبقِ إلا الأنين.

عدتُ اليوم إلى بورتسودان، بعد غياب قسريّ فرضته الحرب، لا رغبةً في الرحيل بل انكساراً أمام واقع لم يدع لنا خياراً. من علّو السماء، بدا ثغر السودان باسماً كما عهده الطيبون؛ الميناء ينتظر السفن مصطفةً كحلم لم يكتمل، ومياه البحر الأحمر تداعب الشاطئ كأنها تهمس: لا يزال في هذه البلاد بعض أمل.

لكن، ما إن وضعتُ قدمي في صالة الوصول حتى تبدد الحلم، وتكشّفت الحقيقة القاسية. المكان أقرب إلى إسطبل مهجور منه إلى بوابة لوطنٍ يستقبل أبناءه. سقف مهترئ، جدران متسخة، ازدحام خانق، لا تكييف، ولا إنسانية. واثنان فقط من رجال الجوازات يواجهان طوفان المسافرين، وكل شيء يصرخ بالفوضى، وكأن السوداني لا يستحق إلا هذا النوع من «الاستقبال»... بل هذه الإهانة.

وعلى الطرف الآخر من المطار، تتجلى المفارقة في أقسى صورها. صالة كبار الزوار، مكسوّة بالفخامة، مخصصة لأولئك الذين لا يلامسون شيئًا من واقعنا. مسؤولون لا يرون هذا البؤس، لأنهم محمولون فوق عالمٍ آخر، تحرسه السيارات الفارهة والزجاج المعتم.

وعند مغادرتي المطار في رحلة العودة، وفي لحظةٍ ظننتُ أن المشهد بلغ منتهاه، استوقفني رجل بملابس مدنية. لم يقدّم نفسه، لم يسأل، بل مدّ يده إلى جيبي دون استئذان، وهمس: «معك عملة؟»

وقفت مشدوهًا... لا أعرف إن كنت أمام مشهد أمني أم مَهزلة، أم أنها سرقة ترتدي قناع السلطة. مهنية غائبة، كرامة مداسة، وسؤال يطاردك منذ أن تطأ أرض الوطن: هل نحن حقًا نستحق كل هذا الانحدار؟

وفي شوارع المدينة، وجوهٌ منهكة، وأرواحٌ تحمل فوقها غبار الحرب ووجع السنين. لكل إنسان هنا قصة تستحق أن تُروى في كتاب من مآس. حربٌ لا يعلم ضحاياها لِمَ قُتلوا، ولا بِأي ذنب سُحقت بيوتهم، وتشردت أحلامهم. سؤالٌ يطارد الجميع: لماذا؟

الجواب موجع وبسيط: طموح العسكر في السلطة. لا أكثر.

أما ما يُسمّى بـ«الحكومة»، فتغيب حتى في حضورها. حكومة لا يشعر بها أحد، ولا يكاد الناس يعرفون اسم رئيسها، وإن عرفوه فلا شأن لهم به، ولا أمل يربطهم به. وجودها وعدمها سواء، لا نراها إلا في مواكب السيارات التي تجوب الطرقات، تُذكرنا فقط بأن الثورة قد سُرقت، وبأن السلطة قد استقرت على أنقاض الحلم.

حكومة نصفها من قبيلة واحدة، في وطنٍ يحتضن أكثر من 570 قبيلة، كأن التنوع في السودان لعنة لا نعمة. سلطة لا شرعية لها سوى فوهة البندقية، ووزارات لا تدار إلا بمنطق «الغنيمة».

عدتُ إلى الوطن، فوجدت الوطن موجوعًا، متعبًا، صامتًا تحت أنقاض حرب لا تزال تقضم من جسده، دون أن تبقي شيئًا سوى الأنين.

استثناء في القاعدة

السر السيد

ملخص

لم يكتفِ السر السيد بعرض محتوى كتاب «الشاهد الأول ضد بن لادن»، بل قدّمه برؤية تحليلية نقدية، سلطت الضوء على بنية الكتاب وأساليبه، وعلى ما بين السطور من إيحاءات ورسائل، ما جعله أكثر من مجرد ناقل للمحتوى، بل مشارك في تفسيره وتأويله.

ركّز على التقنية التي استخدمها المؤلف محمد عبدالعزيز، مثل السرد غير الخطي، والوصف السينمائي، والعناوين الدرامية، معتبراً أن الكتاب اقترب في بعض أجزائه من فن الرواية. هذا التوصيف يكشف عن حس نقدي أدبي يعمّق فهم القارئ لتجربة القراءة.

طرح الكاتب تساؤلات مهمة حول حضور جهاز الأمن السوداني، وعن طبيعة خيانة الفضل، وعن العدالة الأمريكية وممارساتها، مسلطًا الضوء على التناقضات بين الواقع والسياسة، وبين الرواية الرسمية والحقائق المسكوت عنها .

استخدم المقال لغة متينة ، جمعت بين الدقة التحليلية والأسلوب التأملي، مما منح مقاله طابعًا جادًا وموضوعيًا، لا يغفل الحس الإنساني ولا الأبعاد الثقافية والسياسية المعقدة المرتبطة بموضوع الكتاب.

جمال الفضل هو الشخصية الرئيسية في كتاب: «الشاهد الأول ضد بن لادن.. جمال الفضل سوداني هزَّ القاعدة». الكتاب من تأليف الصحافي السوداني محمد عبدالعزيز، وكان قد بدأ في كتابته في العام 2010. صدر الكتاب في طبعته الأولى في العام 2024 عن «المصرية السودانية الإماراتية للنشر والتوزيع»، وأشرفت عليه وتولت توزيعه الحصري «منشورات عندليب».. يقع الكتاب في عدد 245 صفحة من القطع المتوسط.

فصول الكتاب:

يتكون الكتاب من ثلاثة فصول، ويتكون كل فصل من عناوين فرعية. يستعرض الفصل الأول من صفحة 12 وحتى صفحة 44، جانبًا من السيرة الشخصية لجمال الفضل، الأب والأم والإخوة والأخوات، وسفرياته إلى السعودية وأمريكا وأفغانستان والقاهرة، وسرقته مبلغًا ماليًا من والده، أجواء الجهاد في أفغانستان وعلاقة أمريكا بالمجاهدين، وعناوين وأماكن مؤسسات المجاهدين المنتشرة في العالم كـ«مركز الخدمات»، وأسماء بعض مسؤوليه ومهامهم، وأسماء المعسكرات كمعسكر الفاروق، والإشارة إلى اسم (القاعدة)، وكيف تبلور، واستعراض الهيكل التنظيمي لتنظيم القاعدة والتنظيمات والجماعات التي تكونت منها القاعدة كـ«جماعة الجهاد، و«الجماعة الليبية المسلحة»، وأنواع التدريب والأسلحة والأسماء الحركية التي منها اسم جمال نفسه فقد كان اسمه الحركي (أبو بكر السوداني).

الفصل الثاني من صفحة 45 إلى صفحة 143، يستعرض دخول القاعدة إلى السودان، بدءًا من الزيارة التفقدية ومقابلة الترابي، ومن ثم العلاقة مع الجبهة الإسلامية القومية، وعن تفاصيل البعد الأممي للقاعدة، وعن أعمال بن لادن الاقتصادية الخاصة، وعن استثمارات القاعدة ومؤسساتها الاقتصادية، وعن موقع جمال الفضل من كل هذا. عن أكاذيب الفضل، وعن بدايات الخلاف بين القاعدة ونظام الإنقاذ.. عن سفره إلى إرتريا ومقابلة السفارة الأمريكية هناك... عن يأسه وخيانته وحتى وصول أسرته الصغيرة إليه في أمريكا، وعن نزواته وشهواته. نشير إلى أن هذا الفصل يمثل بلاغة الكتاب، إذ فيه تتبين ملامح شخصية أسامة بن لادن، وصورة القاعدة، وشخصية الفضل. أيضًا يستعرض الفصل ملابسات وضع أمريكا ضمن أهداف القاعدة وإطلاق ما عُرف بـ(الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين)، وقصة صفقة اليورانيوم، وأسماء المنظمات الخيرية التي لها صلة ما بالقاعدة.

الفصل الثالث من صفحة 144 إلى صفحة 246، يستعرض مغادرة الفضل السودان إلى سوريا باسم مستعار هو هشام، ثم إلى الأردن ثم إلى إرتريا في محاولة للالتحاق بالمعارضة السودانية هناك... ذهابه للسفارة الإسرائيلية في أسمرا، تعاطيه الخمر وولعه بالنساء، ذهابه للسفارة الأمريكية والكيفية التي حمته بها السفارة، إعلان أمريكا الحرب على بن لادن.. دخول الفضل أمريكا.. خلع زوجته للحجاب.. ظهور اسم السوداني عبدالباسط حمزة. حكاية مخلفات حرب أفغانستان من الأسلحة وقلق أمريكا بهذا الشأن.. وفاة والده وطفله الرضيع

وتفسيره لهذا بأنه انتقام إلهي بسبب خيانته. في هذا الفصل تحضر أمريكا عبر ثقافتها وقوانينها فنقف على محاكمة الفضل، وحجج محامي الدفاع عنه، وعن من ورطهم كالسوداني محمد سليمان المعروف بـ»أبو مصعب السوداني»، وعلى قانون حماية الشهود، وعلى لائحة الاتهام ضد بن لادن.

في الكتاب:

الكتاب وهو يحكي قصة السوداني جمال الفضل، وعلاقته بأسرته وبتنظيم القاعدة وبحكومة الإنقاذ وبالجبهة الإسلامية القومية، وحضور جهاز الأمن السوداني، وبالمخابرات الأمريكية، وبالنساء، كاشفًا عن الخاص والعام في حياته، اتخذ تقنية وأسلوبًا أقرب إلى الرواية، فالكتاب في أحيانٍ كثيرة لا يلتزم بالتسلسل الزمني للأحداث، وفي أحيانٍ كثيرة يصف الأمكنة ذات الصلة بالحدث والشخصيات التي يتحدث عنها، بطريقة أقرب إلى كتابة السيناريو السينمائي، يضاف لهذا الأسلوب الأدبي على مستوى المفردات وبناء الجمل. مما توسّل به الكتاب لإنجاز حكايته، العناوين التي تقوم عليها الفصول، فالعناوين في هذا الكتاب إضافة إلى إمكانية انفتاحها لأكثر من توقّع فقد احتوى كل عنوان فيها على فكرة، أو مقولة، أو حدث، يضيء ما قبله ويمهد لما بعده، ولنأخذ على سبيل المثال عنوان: (عارٌ أنت على بلدك)، الموجود في الفصل الثالث، ففي ما يقوله هذا العنوان سيكون القارئ على درجة عالية من التوتر وهو يقف على حافة لحظة حساسة في علاقة أبو مصعب السوداني مع الفضل.. حافة لحظة يمكن وصفها باللحظة الوجودية، وهي لحظة حصارهما في معسكر (سراقة)، إبان الحرب الأفغانية وصمود وبسالة جمال الفضل ومن ثم المودة التي قامت بينهما، لنرى بعد ذلك استدراج الفضل لرفيقه في حافة الموت تلك ليقع فريسة تحت قبضة أمريكا!

(عارٌ أنت على بلدك)، قالها أبو مصعب وهو يغلق سماعة الهاتف في وجه الفضل الذي كان يحثه على التعاون مع الأمريكان، وقس على ذلك بقية العناوين وما تحمله من إيحاءات كعنوان (كيف نثق في الترابي)، أو عنوان (ابتسم في وجه رجال الأمن).

على مستوى التكنيك وفي أسلوب «قصصي»، يبدأ الكتاب من العام 1996 مع جمال الفضل وهو في أسمرا داخل السفارة الأمريكية، ذلك الحدث الذي ستترتب عليه مسيرة الفضل ومسارات الحكاية عبر الاسترجاع، فالكتاب يعود بنا إلى تواريخ قبل

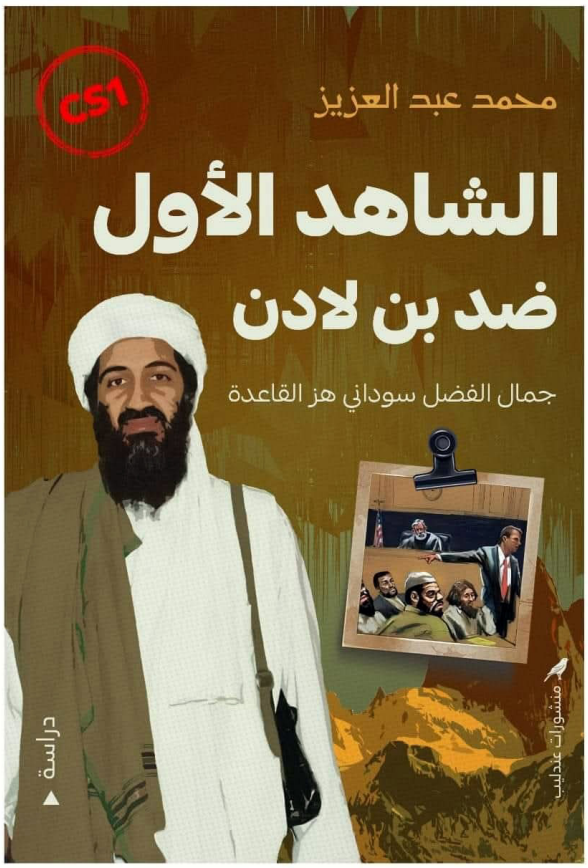

هذا التاريخ، مستعرضًا بعضًا من حياة الفضل مع أسرته ومع القاعدة، ومتنقلًا بنا من حدث إلى حدث، ومن قصة إلى قصة، ولأن الأمر يتعلق بقضية طرفيها تنظيم القاعدة وأمريكا، ويتصل بشخص يَدّعي أنه يعرف الكثير كانت (الأدِلّة)، هي الأساس في هذا الكتاب، ويمكن القول هنا إن الكتاب كان دقيقًا لحد كبير في مقابلة كل دليل بدليل آخر، ليقف القارئ على أكثر من رواية لحدث رواه جمال، وهنا تتجلى مهنية الكاتب فهو يأتي بكل الإفادات (إفادات جمال وإفادات آخرين ممن كانوا شهودًا أو ضالعين فيما أدلى هو حوله)، ومن هؤلاء الآخرين هيئة المحكمة والمحامين، ويلقي بكل هذه الإفادات في بحر الحكاية في تقابل يضيء أقوال الشاهد رقم واحد ويضعها في مسار آخر مما يضع القارئ وكأنه أمام شخصية أشبه بالشخصيات الروائية، وأعني هنا جمال الفضل.

أثر الكتاب:

إذن ما هو الأثر الذي يمكن أن يتركه الكتاب على القارئ/ القارئة؟

صحيح أن الحكاية الرئيسية في الكتاب هي حكاية الشاهد الأول ضد بن لادن جمال الفضل وخيانته لتنظيمه، إلا أن الكتاب أيضًا يحتوي على حكايات محايثة، فهو مثلًا يقدم صورة عن بن لادن، يظهر فيها على درجة من الوداعة والاستقامة الأخلاقية والحكمة والمقدرة على

المساومة وإدارة الخلافات بين أعضاء التنظيم، ولا بأس من أن نشير هنا إلى احتجاج بعضهم ضد ما اعتبروه عدم مساواة في الرواتب، بين من يؤدون نفس المهام، أو عندما أشار بعضهم إلى أن الكثير من مشاريع القاعدة في السودان لا تدر أرباحًا معقولة، أو عندما طلب منه الفضل أن يعفو عنه بعد أخذه عمولات.. كل هذه الوقائع تعاطى معها بن لادن باستقامة عالية وبحكمة عظيمة، كما جاء في الكتاب. أيضًا يقدم الكتاب صورة لتنظيم القاعدة يبرز فيها كتنظيم أممي مرن ومعقّد في الوقت نفسه، يوظف المال والإعلام والمعارف الدقيقة، ويخطط بدقة ويتمتع بقدرات تأمينية عالية.. تنظيم يتشاور في القضايا الحساسة الكبرى كقضية التحول من قتال الروس إلى قتال الصليبيين واليهود وحكومات الدول الإسلامية الكافرة.. يقدم الكتاب أيضًا صورة لبعض طرائق عمل الـ CIA و الـ FPI لنقف على عدم الاتساق مع الدعوة لحقوق الإنسان، (التعذيب مثلًا، وانتهاك الخصوصيات الثقافية، كما في حالة نادية زوجة الفضل، فقد قال لها مرافقوها بعد أن تخلت عن الحجاب: (الآن لقد استعدت نادية الحقيقية)! ويقدم صورة للحكومة السودانية عبر حضور أفراد من جهاز الأمن والجيش في تنسيق وتواصل مع القاعدة، ومن جانب آخر يقدم مصداقية وشفافية بعض محامي الدفاع والاتهام.

هنا أقول: إن الأثر الذي قد يتركه الكتاب على القارئ/ القارئة عبر صناعته لهذه الصور، لزعيم القاعدة وللتنظيم، سيكون الإعجاب بزعيم القاعدة، وبتنظيم القاعدة حتى وإن جاء حذرًا، مع كراهية واستهجان لما قام به الفضل، قلما يسمى بالإرهاب جماليات، فمهما قيل عن الإرهاب فستظل شبهة أنه له نسب ما بالمشروعية قائمة وإن على ضفافه تقبع المقاومة، فمن جمالياته أنه يتوفر على التضحية بالنفس والمال والادعاء بأنه ضد الظلمة والطغاة والغاصبين.

أخيرًا أقول: إن حضور جهاز الأمن والمخابرات السوداني جاء خافتًا في الكتاب، وهو ما لم يكن كذلك في الواقع، إذ لا يمكن لأحد أن يتصور حضور تنظيم كالقاعدة للسودان دون رصد وترصُّد الجهاز لهذا الحضور، أيًا كانت طبيعة هذا الرصد والترصُّد، ولعل هذا أكدته الكثير من الوقائع اللاحقة.

أقوالٌ في الكتاب:

جاء في الصفحة قبل الأخيرة من الكتاب قول لمحامي الدفاع في محاكمة تفجير السفارتين في «نيروبي ودار السلام»، هو:

«كانت هناك أجزاء انتقائية في شهادة الفضل، وأعتقد أنها غير صحيحة؛ وأتت للمساعدة في تأكيد صورة أنه ساعد الأمريكيين. وأعتقد أنه كذب في عدد من أقواله حول ماهية المنظمة. هذا جعل القاعدة مثل مافيا جديدة أو شيوعيين جدد، وبالتالي فمن السهل مقاضاة أي شخص مرتبط بتنظيم القاعدة على الأعمال أو التصريحات التي أدلي بها بن لادن».

تواريخ مهمة:

احتوى الكتاب على تواريخ لأحداث مهمة في الحكاية هي:

1. 7 سبتمبر 1996 ذهب جمال الفضل إلى السفارة الأمريكية في أسمرا لتقديم معلومات.
2. العام 97-98 دخول الفضل أمريكا من القاعدة الأمريكية في ألمانيا.
3. العام 93 تهريب السلاح لتنظيم القاعدة.
4. العام 2001 محاكمة تفجيرات السفارتين.
5. /نوفمبر 1998 نجح الادعاء الأمريكي في تقديم لائحة اتهام ضد بن لادن.
6. العام 1989 تأسيس التنظيم الذي سيتخذ اسم القاعدة من قبل بن لادن وعاطف «ابوحفص المصري»، وأبو عبيدة البنشيري.
7. العام 89-91 اختيار اسم القاعدة.
8. من العام 91 إلى العام 96 إقامة القاعدة في السودان.
9. العام 2000 محاكمة محمد سليمان «أبو مصعب السوداني».
10. من العام 96 وحتى الآن لم يتم صدور حكم على جمال الفضل.
11. العام 2012 طالب الفضل بمحاكمته.
12. في العام 1994 تم فصل الفضل من تنظيم القاعدة.

مراجع وهوامش:

استند الكتاب على مراجع وهوامش كثيرة ومتنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، شملت كتبًا، وصحفًا، ومجلات، ومواقع إلكترونية، وإفادات شفاهية، ووثائق رسمية. من هذه المراجع وعلى سبيل المثال نذكر (مستندات مكتب التحقيق الفيدرالي.. مستندات قانونية حساسة».

قمة الحسم في الدامر

الهلال والمريخ.. ديربي تحت دخان الحرب

ملخص

أفق جديد

تستعد مدينة الدامر لاحتضان واحدة من أهم مباريات الموسم في السودان، حيث يلتقي قطبا الكرة السودانية الهلال والمريخ، يوم الثلاثاء الموافق 22 يوليو، في مواجهة حاسمة تُختتم بها بطولة دوري النخبة وتُحدد بطل الدوري الممتاز لموسم 2024-2025.

لكن القمة هذا العام تحمل في طياتها أبعادًا تتجاوز حدود المنافسة الرياضية المعتادة؛ فهي ليست فقط صراعًا على اللقب، بل أيضًا قمة للعودة من رحم المعاناة، بعد أكثر من عامين من الحرب التي عصفت بالبنية التحتية والأنشطة الرياضية، ودفعت الجماهير والأندية إلى حافة الغياب التام.

ديربي العودة

منذ اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، تعطّلت معظم الأنشطة الرياضية، وأُجبرت أندية الهلال والمريخ على الهجرة الكروية خارج البلاد، حيث لعبا مبارياتهما في دول مثل موريتانيا وجنوب السودان، بعيدًا عن جماهيرهم التي كانت تكابد أزمات الأمن والنزوح والمعيشة.

وتأتي إقامة القمة المرتقبة في ملعب الدامر شمال السودان، كأول ديربي بين الهلال والمريخ يُقام داخل البلاد منذ بداية النزاع، في خطوة رمزية تؤكد سعي الاتحاد السوداني لكرة القدم إلى استعادة النشاط المحلي رغم التحديات اللوجستية والأمنية. هذه المباراة لا تمثل فقط ختامًا لبطولة، بل عودةً رمزية للكرة السودانية إلى أرضها، ومحاولة لإحياء نبض جماهيري تعطّش طويلًا للفرح والمنافسة.

وسط المدن المحطمة وملاعب تحوّلت إلى ثكنات أو مهجورة، ظلّت جماهير الكرة السودانية وفية للعبة رغم كل الظروف. في مخيمات النزوح، في الأحياء المنسية، وحتى على شاشات الهواتف المحمولة، واصلت الجماهير تتبع أخبار الهلال والمريخ، وتحليل المباريات، وتذكُّر أمجاد الماضي القريب.

اليوم، مع عودة القمة إلى الداخل، يشعر الكثير من المشجعين أن كرة القدم قد تكون نافذتهم الوحيدة على الأمل والاستمرارية. يتوقع أن يشهد ملعب الدامر حضورًا جماهيريًا كبيرًا، رغم صعوبات التنقل وظروف المعيشة، فالمباراة ليست مجرد 90 دقيقة، بل حدث ينتظره الملايين لتمنح الجماهير الرياضية لحظة فرح جماعي نادرة، في وقتٍ لا تأتي فيه الأخبار السعيدة كثيرًا بسبب قسوة الحرب الدائرة منذ أبريل 2023.

سيناريوهات التتويج

يدخل نادي المريخ المباراة وهو في صدارة جدول ترتيب بطولة النخبة برصيد 14 نقطة، ويكفيه التعادل أو الفوز لضمان التتويج رسميًا بلقب الدوري السوداني الممتاز والتأهل إلى دوري أبطال

إفريقيا 2025-2026. وقد ضمن بالفعل بطاقة التأهل القارية، بصرف النظر عن نتيجة المباراة.

أما الهلال، فيأتي إلى القمة وفي رصيده 11 نقطة، ولا يملك سوى خيار الفوز على غريمه التقليدي، من أجل معادلته في النقاط وانتزاع اللقب بفارق الأهداف، حال جاءت النتائج الأخرى لصالحه.

وتُشكّل هذه المباراة اختبارًا حقيقيًا للطرفين، خاصة في ظل المستويات القوية التي قدمها كل فريق في الجولة قبل الأخيرة، حيث فاز الهلال على مريخ الأبيض بنتيجة ساحقة 5-0، سجل منها النجم محمد عبد الرحمن «الغربال» ثلاثية، فيما أضاف جان كلود هدفين، مما رفع رصيده إلى 11 نقطة.

في المقابل، حقق المريخ فوزًا ثمينًا على الأمل عطبرة بنتيجة 1-0، بهدف قاتل سجله أحمد طبنجة، عزز من صدارتهم وحافظ على فارق الثلاث نقاط أمام الهلال.

لا يقتصر التنافس في الجولة الأخيرة على القمة وحدها، بل يمتد أيضًا إلى بطاقة التأهل الثانية إلى دوري أبطال إفريقيا، والمركز الثالث المؤهل إلى كأس الكونفدرالية الأفريقية.

ويحتل الأهلي مدني والزمالة أم روابة المركزين الثالث والرابع برصيد 11 نقطة لكل منهما، وهو نفس رصيد الهلال، مما يفتح الباب لاحتمال إزاحة الهلال من المركز الثاني إذا خسر أمام المريخ، وفاز أحد الفريقين الآخرين في مواجهتهما الحاسمة.

ويلتقي الأهلي مدني مع الزمالة في مواجهة مباشرة، والفائز منهما قد يضمن بطاقة الكونفدرالية على الأقل، أو حتى التأهل إلى دوري الأبطال إذا تعثر الهلال.ويتم تحديد الترتيب بناءً على نتائج المواجهات المباشرة، وفي حال التعادل، يُلجأ إلى فارق الأهداف.